الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 23 نيسان 2025
العدد 5477 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 23 Avril 2025 no 5477 19ème année

20 صفحة
100000 ليرة

ثقافة

باباڤرنسيس... اللاتيني المحبوب من السينما!

18

استسلام لبناني أمام صندوق النقد
الالتزام بالتقشّف هدفه تفكيك القطاع العام

6

من دودج إلى خوري: وشاة في الجامعة الأميركية 2

أمل وحزب الله: الأولوية للتزكية 4

سوريا لأميركا
حاضرون لبحث «دفتر الشروط»

10 - 11

(أ ف ب)

تقرير

من دودج إلى خوري: وشاة في إدارة الجامعة الأميركية

زينة حداد

قبل تسع سنوات، كتب الزميل محمد نزّال مقالاً مفصّلاً في «الأخبار» عن «الفسّيد» أو «الواشي»، قاصداً رئيس الجامعة الأميركيّة في ثلاثينيات القرن الماضي بيارد دودج الذي عمل جاسوساً لدى المخابرات الفرنسية واللبنانية، وكيف كتب تقارير وشت بالطالب أنطون سعادة الذي كان ينشئ «تنظيماً سياسياً سرّياً خطيراً».

القصة وردت في وثيقة دبلوماسية في أرشيف المخابرات الفرنسية، تحمل عنوان «اكتشاف منظّمة سياسيّة سرية» في لبنان، ومؤرّخة في 29 تشرين الثاني 1935. وهي عبارة عن برقيّة أرسلها المندوب السامي الفرنسي في لبنان دو مارتل إلى وزير خارجيّة بلاده، مرفقة بتقرير

> «بوليس سرّي» يحقّق مع المخالفين لتعليمات الإدارة بعدم إزعاج أميركا ولوائح بالموظفين المتعاطفين مع المقاومة

رفعه مفتش عام المؤسسات الفرنسيّة، يتحدّث فيه عن لقائه بدودج، وقول الأخير له: «لقد تبيّن لنا تورّط بعض الشبان في موضوع الحزب السوري القومي». وبحسب البرقية، «حرص المسؤولون في الجامعة، ليس فقط على توضيح أن ليس لهم أيّ علاقة بهذه المنظمة، بل على إثبات أنهم يشجبون العواطف المضطربة والعنيفة التي حرّكت المحرّضين على هذا التجمع ومنظّميه». وتضيف الوثيقة: «خلال الصيف الماضي، لاحظ عميد كليّة الفنون والعلوم السيّد نيكولاي سلوكا مشبوهاً لأنطون سعادة، فأعلم الرئيس دودج بذلك. والأخير حذّر بدوره الأمن العام في شهر تشرين الأول. إنّ مدراء الجامعة بدوا لي متأثرين جدّاً لرؤية اسم المؤسسة يُذكر مراراً وتكراراً في تقارير الصحافة المتعلّقة بهذه القضيّة. وهم لا يَشكّون في أننا نتوقّع منهم تصحيح سلوكهم تجاه السُّلطة التمثيليّة (سلطة الانتداب). من الواضح، أيضاً، أنّ هذه الأعمال تُشكّل لهم مُشكلة ضمير، وهم يتساءلون عن نتائج أفعالهم، كما يتساءلون بقلق وباسم المثاليّة الدينيّة التي تُلهمهم، ما إذا كانوا قد ساهموا، هم أنفسهم، في خلق هذا الاضطراب العقلي والقلق النفسي الذي تُظهره هذه القضيّة في الشباب السوري» (كان يُقصد بالسوريين أنذاك أبناء سوريا ولبنان وأبعد مِن ذلك أيضاً، كما أن الجامعة الأميركيّة في بيروت كان اسمها الرسمي الكليّة السوريّة البروتستانتيّة منذ تأسيسها عام 1866).

لنقفز إلى عالم اليوم، حيث يفاخر مدافعون عن الجامعة الأميركية في بيروت بأنها خرّجت قادة مؤثّرين في تاريخ قضايا الحريات والاستقلال، وفي ما خصّ فلسطين، تتم الإشارة إلى أسماء مثل جورج حبش ووديع حداد وآخرين. لكن أحداً لا يفسّر ما هي علاقة الجامعة بثقافة هؤلاء وقناعتهم، خصوصاً أن أطول لائحة من المناضلين الذين مرّوا على هذه الجامعة، لا تصل في أي حال من الأحوال إلى ما نسبته واحد في المئة ممن تعلّموا أو عملوا فيها.

(هيثم الموسوي)

الخطير هو ظهور جوقة رسميين وسياسيين وأكاديميين يعتبرون أن انتقاد سلوك إدارة الجامعة يمكن أن يتحول إلى عنصر تهديد لهذا الصرح الكبير الذي لا يجب أن تخسره بيروت. والأنكى عندما يقول عاملون مع إدارة الجامعة إنه طالما هناك انتقاد للجامعة، فلماذا يريد الناس الانتساب إلى صفوفها ولماذا يتوجهون إلى مستشفاها، في خلط غريب عجيب لا معنى له إلا في عالم دونالد ترامب!

مع ذلك، فإن المدافعين عن سلوك إدارة الجامعة اليوم يعلمون جيداً أن انتقادها يتصل ليس فقط بسياستها التعليمية والتجارية، بل بكونها تتورّط اليوم في التحول إلى رأس حربة في المشروع الأميركي الهادف إلى السيطرة التامة على منطقتنا، وفي تكريس السردية القائلة إن إسرائيل ليست المسؤولة عن الجرائم وحروب الإبادة المفتوحة.

قبل مدة، زار رئيس الجامعة فضلو خوري للولايات المتحدة، وتنوّع جدول أعماله بين السؤال عن مصير الدعم المالي الذي تحصل عليه الجامعة من الحكومة الأميركية عبر صناديق متنوعة، وكيفية مواءمة المهام المطلوبة مع المتغيّرات التي طرأت على الوضع في لبنان، والأهم، تحديد سياسات يفترض بإدارة الجامعة في بيروت فرضها على طلابها والعاملين فيها، وإبلاغ الجميع بأنه ممنوع عليهم توجيه أي نقد إلى الحكومة الأميركية، أو التحريض ضد سياساتها، مع الانتقال إلى مستوى جديد من الضغط، تحت عنوان عدم تحويل الجامعة الأميركية في بيروت إلى منصة لصدور مواقف تدين إسرائيل وجريمتها في فلسطين ولبنان، وحظر أي نشاط أو موقف يعبّر عن تأييد لقوى المقاومة في المنطقة لا سيما حزب الله وحركة حماس.

المستوى الأعلى من الخطورة يتمثّل في أن خوري يبدو معجباً بدور «الواشي» أو «الفسّيد» الذي لعبه دودج قبل أكثر من قرن، فقرّر إعداد قوائم بأسماء جميع العاملين في المؤسسة، من أساتذة وأطباء وإداريين وموظفين تقنيين، مع خانة إلى جانب الأسماء تشير إلى «هواهم السياسي»، في خطوة تسبق عادة توجيه إنذارات إلى «من يشتبه في أنه يدعم أعداء أميركا» لتحذيره وتخييره بين الصمت ومغادرة الجامعة. وحجة من يقف خلف هذا التوجه، أن الجامعة تخضع للقوانين الأميركية، وأن تمويلها يأتي أساساً من الولايات المتحدة.

ولم تكن إدارة الجامعة أكثر حياء في الكشف عن توجهاتها، وقد برز ذلك في نوعية الإجراءات التي اتخذتها رداً على التحركات التي قام بها طلاب وموظفون في الجامعة تضامناً مع أهالي غزة. حيث زاوحت القرارات، بين طرد ومنع دخول ومراقبة سلوك. وكل النقاش الذي دار مع المعنيين في المؤسسة، أشار إلى أن إدارة الجامعة ترفض أي تحرك يستهدف «الإساءة إلى الولايات المتحدة» وكذلك «عدم انتقاد إدارة الجامعة»، إضافة إلى أمر جديد يقول إن على أيّ طالب أو مجموعة تريد القيام بأي نشاط أن تحصل على إذن مسبق من الإدارة.

ثمة تفاصيل كثيرة عن «البوليس السري» الذي يشغله خوري وفرقته الضاربة في الجامعة لترهيب العاملين والطلاب، ومن المعيب استخدام استعارات قالها متضررون من هذا السلوك، وبعضهم سبق أن عاين تحقيقات أجهزة شرطة سرية لدول معادية. لكن الفكرة، أن إدارة الجامعة تفعل ذلك وهي مرتاحة إلى: أولاً: صمت مخزٍ لجميع العاملين في المستشفى من أساتذة وإداريين وأطباء، ممن ينتقد بعضهم ما يجري لكن بصوت خافت، وبعضهم الآخر يبرّر ما يحصل قائلاً: إن الجامعة مكان للعلم والعمل وليست للنشاط السياسي.

ثانياً: صمت ما يُسمى «الجهات الحقوقية» التي تمارس دور الرقابة على بقية اللبنانيين، من سياسيين وإعلاميين وأحزاب، لكنها تغمض أعينها وتغلق آذانها عما يحصل في الجامعة. وهو أمر له تفسيره عندما يتم الاطّلاع على الترابط بين هذه الجهات وإدارة الجامعة من خلال صناديق التمويل الأميركية والغربية.

ثالثاً: غياب أي تضامن طالبي مع زملاء يتعرّضون للتنكيل، حيث لا يوجد أي تحرك حقيقي، لا من التجمعات العلمانية أو الفلسطينية ولا حتى من طلاب محسوبين على جهات لبنانية مثل حزب الله وحركة أمل، وكل هؤلاء يكتفون بالجدل حول من يفوز بمقاعد الهيئات الممثّلة للطلاب، لكنهم يمارسون الصمت المذلّ حيال ما يجري الآن.

رابعاً: تأمر السلطات الرسمية في لبنان التي تذعن لطلبات السفارة الأميركية التي توفّر الرعاية الكاملة للجامعة، عدا أن في الحكومة الحالية من رئيسها إلى غالبية الوزراء من لا يفكر أصلاً في القيام بأي شيء يغضب الأميركيين أو يغضب إدارة الجامعة نفسها.

الحصيلة أن بيروت، عاصمة الحريات والتعبير، والتي باتت كلياً تحت الوصاية الأميركية والسعودية، يبدو أنها تقترب من لحظة سجن الحريات الأكاديمية، وسط صمت وموافقة طبقة من الكذابين الذين «فلقونا» بالحديث عن الحريات والسلام والرفاه... والجريمة حاصلة أولاً وأخيراً في رأس بيروت!

تقرير

حزب الله يبدّد التقديرات الخطأ

علي حيدر

توصيف المواقف الأخيرة للأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم حول سلاح المقاومة وموقعها من الإستراتيجية الدفاعية للبنان بأنه تصعيد ورفع للسقوف ليس دقيقاً، بل هو تعبير عن السقف الواقعي والفعلي للمقاومة، وتجسيد لإرادة حزب الله ورؤيته إزاء حماية مستقبل لبنان من المخاطر الخارجية والصهيونية.

لكن، على مستوى السياق، كان لا بد من تحديد هذا الموقف بعد الحملات السياسية والإعلامية والضغوط على المقاومة وأهلها، وفي هذا التوقيت بالذات، لأكثر من اعتبار سياسي وإستراتيجي ومعنوي وشعبي. ولا ينبغي استغراب فرضية أن تكون الولايات المتحدة والعدو الإسرائيلي، ومن يراهنون عليهما، يبنون خياراتهم استناداً إلى تقديرات خطأ. إذ إنهم فعلوا ذلك سابقاً في مواجهة المقاومة وفي ساحات إقليمية عدة. أضف إلى ذلك أن الحملات السياسية والإعلامية تركت أثراً لدى بعض بيئة المقاومة وأصدقائها، وربما راودت البعض أيضاً تقديرات غير دقيقة إزاء مستقبل المقاومة ومكانتها في المعادلة الداخلية. ولذلك، كان لا بد من الإعلان عن حقيقة موقف حزب الله من كل ما يُطرح.

النتائج المباشرة لهذا الموقف أنه بدّد رهانات كانت حاضرة لدى جهات التقدير والقرار المحلي والإقليمي والدولي، وبيّن أن كل الضغوط التي مورست حتى الآن لم تؤدّ إلى النتائج المؤمّلة إسرائيلياً وأميركياً، وإذا ما كان هناك تباين في التقدير لدى هذه الجهات - كما هي العادة - يكون حزب الله قد حسم أي سجال أو رهانات في هذا الاتجاه.

> مواقف قاسم ليست تصعيداً بل تعبير عن السقف الواقعي والفعلي للمقاومة

مع ذلك، لم يكتفِ الأمين العام لحزب الله بتحديد دقيق للموقف، وإنما قارب القضية بعقلانية تامة. فبدأ بشرح حاجة لبنان إلى المقاومة ودورها وإنجازاتها في مواجهة الاحتلال. وقدّم المقاومة باعتبارها قوة يمكن أن تسهم، إلى جانب الجيش اللبناني، في حماية لبنان ومنع الكثير من المخاطر عنه، وأكّد في الوقت نفسه الانفتاح على الحوار على قاعدة حماية لبنان وحفظ أمنه من الخطر الإسرائيلي.

ومن أهم ما ورد من رسائل في كلمة الشيخ قاسم أيضاً، أنه قَلَبَ المعادلة السائدة في السياسة والميدان، والتي تقوم على أن الاعتداءات لن تتوقف والاحتلال لن يندحر إلا بخضوع المقاومة وتجريدها من سلاحها، أي بتحقيق الأهداف الإسرائيلية. وأحلّ محلها معادلة معاكسة مفادها أن تحديد موقع المقاومة من الإستراتيجية الدفاعية لن يتبلور إلا بعد وقف العدوان الإسرائيلي المتواصل وتحرير الأسرى ودحر الاحتلال. وبذلك يكون قد قوّض الرهانات على جدوى الضغوط التي سيكون الرد عليه مواصلتها باعتبارها الخيار الوحيد أمام تل أبيب وواشنطن. لكنه يعني أيضاً أن هناك خطوطاً حمراء للمقاومة ينبغي عدم تجاوزها، خصوصاً أنها تنطوي، بحسب رؤيتها، على أبعاد وجودية وإستراتيجية تتصل بمستقبل لبنان ومصيره.

يبقى أن موقف حزب الله الصريح والواضح إزاء موقع المقاومة في المعادلة الوطنية يسهم في ترميم تقصير الدولة اللبنانية التي يبدو أنها لا تجرؤ حتى على استغلال ورقة المقاومة في مقابل الضغوط الأميركية والإسرائيلية في أكثر من اتجاه. فعمد إلى فرض معادلة تسمح للحكومة اللبنانية، لو توافرت لديها الإرادة السياسية، بإدارة الأمن الوطني وتعزيز مكانة لبنان وحمايته من مخاطر التقلبات الإقليمية المتسارعة، وفي الوقت نفسه التأثير الإيجابي في تقديرات وقرارات عواصم القرار الغربي، وتحديداً الأميركي.

تقرير

هل تخرج «القوات» من الحكومة؟

يرفع حزب «القوات اللبنانية» من مستوى خطابه المعترض على المقاربة التي اتفق عليها الرئيسان جوزيف عون ونواف سلام في ما خص ملف سلاح المقاومة. إذ يعتبر أن لا مكان للوسطية في معالجة هذا الملف، وأن على السلطة ومؤسساتها العسكرية والأمنية الشروع في عملية نزع السلاح ولو بالقوة. ورغم انخراط «القوات» في الحكومة وتوليها حقائب أساسية، إلا أن التنظيم اليميني ورئيسه سمير جعجع وكتلته النيابية يعتبرون أن الاستحقاقات الانتخابية الداهمة قد تفرض عليهم التعامل مع الحكومة بطريقة مختلفة.

وإذا كانت «القوات» قد استفادت من عثرات عهد الرئيس السابق ميشال عون لرفع رصيدها الشعبي، فهي تعزز تنامي قوتها إلى موقفها السياسي المناهض لحزب الله، وترى في هذا العنوان عنصراً مركزياً لأي نشاط سياسي. وحتى مشكلاتها المستجدة مع النواب الجدد، ترتبط ضمناً، باعتقادها بأن هؤلاء يريدون المحافظة على مواقعهم، ويستعدون لتقديم تنازلات لقوى السلطة.

النقاش الداخلي في «القوات» يقوم الآن على ضرورة تعزيز تمايز وزرائها داخل الحكومة، عبر إطلاق مواقف تتحول إلى ضغط على الحكومة للسير في خطوات سياسية تتعلق بحزب الله على وجه التحديد. وترى معراب أن شعار نزع سلاح الحزب، هو الأنسب لحملتها السياسية الحالية.

واضح أن «القوات» تخشى أن تبدو بمظهر العاجز إذا اقتصر حراكها على إطلاق المواقف السياسية سواء داخل الحكومة أو على مستوى قيادتها السياسية، ما دفع بشخصيات بارزة فيها إلى السؤال عمّا إذا كان مناسباً البقاء في الحكومة من دون توقع انفراجات كبيرة في الوضع الاقتصادي، وفي ظل عدم سير الحكومة في خطة نزع سلاح حزب الله. ويرى أصحاب هذا الرأي أن ذلك سيصبّ في مصلحة القوى المناوئة التي بدأت تسأل عن الفرق الذي يحدثه وجود «القوات» في الحكومة.

ولذلك، قد لا يكون مفاجئاً، في لحظة مناسبة، على إعلان إقدام «القوات» الخروج من الحكومة، بحجة عدم التزامها ورئيس الجمهورية بالتعهدات التي قُدمت في بداية العهد حول نزع السلاح، مع إطلاق حملة ضد الدعوة إلى حوار وطني في هذا الشأن، تتضمن الترويج لسردية جديدة، مفادها أن التغيير الكامل لم يحصل بعد في لبنان، مع رمي المسؤولية عن أي معالجات للمسألة الداخلية على حزب الله وسلاحه.

لكن الأساسي في هذا السياق أن إستراتيجية «القوات» تقوم على رفع الصوت لا أكثر، بمعنى تحوّلها إلى أشبه ما يكون بنقابة عمالية ترفع الصوت شاكية من سوء الأحوال، من دون أن تكون في موقع من يمكنه تقديم العلاج أو المساهمة فيه. وهي لدى سؤالها عمّا تفعله طالما وصلت إلى المجلس النيابي، تلوم الوصاية التنفيذية، ولدى التطرق إلى مسؤوليتها كونها شريكة قوية في التركيبة الحكومية، تتهم أركان الحكومة بالخضوع لقواعد قديمة تمنعها من القيام بما يجب القيام به.

فعلياً، تعود «القوات» إلى نغمة سبقتها إليها كل القوى والأصوات التي لا تملك مشروعاً فعلياً في الحكم. فهي في ملف السلاح، مثلاً، تريد من إسرائيل أولاً، والولايات المتحدة ثانياً، والجيش اللبناني ثالثاً، وبقية اللبنانيين رابعاً، أن يتولوا مهمة نزع السلاح. ولا ترى نفسها جاهزة أو قادرة على تقديم أي مساهمة غير الحملات السياسية، مع إدراكها بأن أي خطوة تبقى رهن حسابات تتجاوز الواقع المحلي.

وتلفت مصادر مطلعة إلى أن الجانبين الأميركي والسعودي اللذين يديران الوضع السياسي في لبنان، بما في ذلك إدارة العلاقة مع «القوات»، لا يظهران حماسة كبيرة في هذه اللحظة لخروج «القوات» من الحكومة. ويتردد أن الرياض أبلغت جعجع رفضها لمثل هذه الخطوة لما توجهه من ضربة إلى الرئيسين عون وسلام يستفيد منها حزب الله وحلفاؤه. كما أبلغ الجانب الأميركي من يهمه الأمر بأن واشنطن تريد من «القوات» مواصلة دورها الحالي برفع الصوت، لكن يُمنع عليها الإقدام على خطوة قد تتسبّب بمشكلة للعهد الجديد.

وفي هذا المجال، لا يبدي الأميركيون والسعوديون اهتماماً كبيراً لـ«قلق» قائد «القوات» من تنامي نفوذ الرئيس عون وسط الكتلة المسيحية. ولا ترى جهات الوصاية ضرراً في تعزيز القاعدة الشعبية لرئيس الجمهورية، وإن كانت العاصمتان تأملان أن يتم ذلك حصراً على حساب التيار الوطني الحر، خصوصاً أن الرئيس عون استقطب إلى الآن عشرات الكوادر الذين خرجوا من التيار ويعملون اليوم إلى جانبه، سواء بشكل مباشر على شكل أدوار في القصر الجمهوري، أو بشكل غير مباشر، عبر بروز دوائر تعتبر أن رئيس الجمهورية يشكل مركز حماية لها في ظل تغوّل «القوات» على صعيد الخطاب والتحريض.

> تقف «القوات» حائرة أمام فعاليتها السياسية، فلا هي قادرة على فرض نظرتها إلى سلاح المقاومة ولا جديد لديها في الإصلاح الداخلي والإنقاذ... وتتصرف بقلق إزاء تنامي حضور رئيس الجمهورية بين المسيحيين

عملياً، لا تملك «القوات» إلا الخطاب السياسي العام، والسقف العالي، أما غايتها الفعلية من كل هذا «النضال» فهو إعادة الاعتبار إلى الفكرة الرئيسية التي قامت عليها، والتي تقول إنه لا يمكن العيش مع بقية اللبنانيين، وإن مصلحة المسيحيين تكمن في استقلالهم عن بقية لبنان، سواء عبر فدرالية موسّعة أو لا مركزية مالية وسياسية أوسع... ليس لدى «القوات» من بضاعة للبيع، سوى التقسيم!

(الأخبار)

أخبار

وساطة سعودية بين جنبلاط وأورتاغوس

بعد السجال الافتراضي بين النائب السابق وليد جنبلاط ونائبة المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط مورغان أورتاغوس، تواصلت شخصيات قريبة من جنبلاط مع السفارة السعودية في بيروت، طالبة التدخل لمنع تفاقم الإشكال، خصوصاً أن جنبلاط لم يقل «ما يوجب أن تردّ عليه أورتاغوس بهذه الطريقة». وقالت مصادر مطّلعة إن جزءاً من هجوم جنبلاط على أورتاغوس مرتبط بتعمّدها تجاهل القوى السياسية خلال زيارتها إلى لبنان، باستثناء قائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع. أضف إلى أنه «فعلاً يرى أن أسلوبها والشروط التي تنقلها غير منطقية».

نحو تكريس قبضة القاضي البيطار

في موازاة تحقيقات المحقّق العدلي في قضية تفجير مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، وبعدَ جلسات عدة استدعى إليها مسؤولين سياسيين وأمنيين «مُشتبهاً» في تقصيرهم أو تورّطهم، طرأ عامل قديم – جديد تمثّل في تشكيل الهيئة الاتهامية التي كان يُفترض أن تبتّ في دعوى «اغتصاب السلطة»، والتي قدّمها المدّعي العام التمييزي السابق غسان عويدات ضد البيطار، واستند فيها إلى المادة 64 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تنصّ على أنه «ليس للقاضي التحقيق أن يقرّر إبطال ادّعاء النيابة العامة إذا وجد فيه عيباً من شأنه أن يجعل وضع يده على الدعوى غير صحيح، غير أن عليه أن يقرّر الامتناع عن التحقيق لعلّة هذا العيب، وعلى النائب العام إذا لم يصحّح العيب أن يستأنف قرار قاضي التحقيق أمام الهيئة الاتهامية».

وتفيد المعلومات المتداولة في قصر العدل بأن «مجلس القضاء الأعلى عيّن في اجتماعه الأخير، 3 هيئات للبتّ في دعاوى مرفوعة ضد قضاة، من بينها هيئة مؤلّفة من 3 قضاة للبتّ في دعوى عويدات، وكانت هناك هيئة قد تشكّلت للنظر في قرار القاضي حبيب رزق الله الذي عُيّن قاضياً للتحقيق في دعوى عويدات (القاضي يجب أن تكون فوقه هيئة اتهامية للنظر في قراره). وسبقَ لرزق الله أن أصدرَ قراراً في ادّعاء عويدات ضد البيطار، وطلب تصحيح ادّعائه ليتمكّن من بدء التحقيق واستجواب البيطار، لكنّ عويدات استأنف قرار رزق الله أمام هيئة لم تتشكّل، وهي الهيئة التي اتّفق عليها مجلس القضاء الأعلى أخيراً، وتنتظر توقيع وزير العدل عادل نصار. مع هذا التطور، بدأت الأسئلة عن مدى تأثير ذلك على عمل البيطار الذي عادَ إلى عمله بقرار سياسي داخلي وغطاء ودعم خارجيَّيْن لإعطاء رسالة بأن العهد الجديد أعاد فتح الملف، وبأن المرحلة السابقة طُويت ونفوذ الفريق الآخر «الذي كان يعرقل التحقيق» انتهى.

في المسار القانوني، قد تعتبر الهيئة أن الادّعاء على البيطار لا يحتاج إلى تعديل، فيقوم رزق الله باستجواب البيطار ويصدر قراراً بتعدّيه على السلطة، أو قد تعتبر الهيئة أن الادّعاء بحاجة إلى تصحيح، فيُعاد الملف إلى رزق الله الذي سينتظر حينها من المدّعي العام التمييزي القاضي جمال الحجار إعادة تصحيح الادّعاء من ناحية المواد القانونية. أما في السياسة فاعتبرت مصادر في «العدلية» أن تشكيل الهيئة قد لا يؤثّر على عمل البيطار «الذي سُمح له بالعودة إلى عمله بشكل غير قانوني أو شرعي. لهدف محدّد، وقد يتمّ تجاوز القانون كما كان يحصل سابقاً أو القيام باجتهادات لتكريس وجوده وصلاحياته الكاملة، كما كان يحصل سابقاً، خصوصاً أن الفريق الذي كانَ داعماً للبيطار من الخارج أو في الداخل وعلى رأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود يعتبر أن القضاء أصبح اليوم بالكامل في قبضته».

(الأخبار)

مقابلة | اجرتها اماله خليك

علي حسن خليل
الأولوية للتزكية

لاستيعاب الجميع ولو على حساب تمثيل الثنائي
لسنا قلقين على شعبيتنا والاستحقاق ليس معركة إثبات وجود

لا أجواء انتخابية في الجنوب قبل نحو شهر على موعد الاستحقاق البلدي والاختياري. استمرار العدوان والاحتلال الإسرائيليين وتجميد العودة والإعمار أولويات وجودية تعلو على الاستحقاق. إلا أن حزب الله وحركة أمل والأحزاب الأخرى والهيئات المحلية والفعاليات أداروا محركاتهم لبث الحماسة للمشاركة ترشيحاً واقتراعاً، لأسباب عدة، أبرزها واقع المجالس البلدية المترهّلة بعد تمديد متكرر منذ عام 2016. أضف إلى ذلك أن عموم الفئات المستهدفة من العدوان، من البقاع إلى الضاحية وبيروت والجنوب، تجد في الاستحقاق حافزاً لتحويله إلى رسالة تحدٍّ للمحرضين في الداخل والخارج، خصوصاً بعدما تحفّظت جهات رسمية في الدولة على تحديد 25 أيار المقبل موعداً للاقتراع الجنوبي لتزامنه مع ذكرى تحرير الجنوب، «ما قد يستثمره الثنائي في صناديق الاقتراع!».

ميدانياً، الحراك الأبرز في المناطق الشيعية لحزب الله وحركة أمل بطبيعة الحال. إذ شكّل الثنائي لائحاً انتخابية مشتركة ووزع مهمات تنسيق الترشيحات وتعبئة القواعد بحسب نفوذ كل منهما في كل بلدة، واعتمدا تقسيمة المجالس البلدية منذ دورة عام 2010. وعليه، فإن البلدية المحسوبة على أمل، تتولى فيها الحركة التواصل مع العائلات والأحزاب والفعاليات لاختيار الأعضاء من حصتها في اللائحة البلدية والاختيارية، فيما يختار الحزب ممثليه من ضمن حصته. والأمر نفسه ينسحب على المجالس المحسوبة على الحزب.

التواصل الذي تكثّف أخيراً، بعد حسم عقد الانتخابات في موعدها، اعتمد معايير مختلفة عن الدورتين السابقتين. إذ توافقت قيادتا الثنائي على أن تكون الأولوية لإرضاء العائلات والفعاليات ولو كان على حساب التمثيل الحزبي لكليهما، لاعتبارات عدة، أبرزها مراعاة المزاج الشعبي في المناطق المنكوبة من البقاع إلى الضاحية والجنوب إثر العدوان، وهو مزاج لا يحتمل فرض مرشحين، كما لا يحتمل معارك عائلية، وهو ما يشكل فرصة للفئات الأخرى والمستقلين بخوض التجربة كما كانت الحال في دورة 2004 وما قبلها. شؤون الاستحقاق وشجونه كان موضع حوار مع المعاون السياسي للرئيس نبيه بري، النائب علي حسن خليل. وفي ما يأتي نص الحوار:

(هيثم الموسوي)

■ ما هي دلالات الانتخابات البلدية المقبلة في الجنوب على وقع العدوان والاحتلال؟

هناك أولويات لدى الثنائي مرتبطة بالواقع المستجد على الأرض. فنحن في مواجهة عدوان مفتوح جواً وبراً تجاوز اتفاق وقف إطلاق النار، ويهدف إلى خلق منطقة عازلة على طول الشريط وقتل أي صورة من صور فيه. لذلك، نعمل على مسارين: إطلاق عمل المؤسسات الرسمية لمواكبة عودة الحياة إلى المنطقة الحدودية. لذلك كان الإصرار على إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها وفي القرى نفسها، حيث ستساعد المجالس المنتخبة في التصدي لمتابعة الخدمات والتنسيق مع المؤسسات الرسمية لتوفير مقومات العودة وإعادة الإعمار. المسار الثاني سياسي، إذ إن الانتخابات ستؤكد أن الثنائي لا يزال يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة، وهذا له مفاعيله لدى العدو الذي لم يتمكن حتى الآن من إقناع مستوطني الشمال بالعودة، ولدى اللبناني الآخر الذي ينظر نظرة جزئية إلى ما حصل في الجنوب.

■ هل تلمسون حماسة جنوبية لاعتبارات الثنائي المحلية والسياسية؟

في لبنان كله، حماسة الناس للانتخابات البلدية لا تزال محدودة، لأن كثيرين لم يصدقوا بأنها لن تؤجل مرة أخرى. في الجنوب، لن تجرى في 25 أيار كما أعلنت وزارة الداخلية والبلديات سابقاً، بل قبل يوم واحد بعد اعتراض البعض. ورغم غرابة هذا الاعتراض على رمزية عيد التحرير وارتباطه بالانتخابات، لم نعترض على الاعتراض وأبلغنا وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار بموافقتنا على الموعد الجديد لأننا لن نقف عند التفاصيل ونريد تخفيف التوترات.

■ ما هي إستراتيجية حزب الله وحركة أمل لخوض الاستحقاق؟

> **رغم غرابة الاعتراض على موعد 25 أيار لانتخابات الجنوب وافقنا على تقديم موعدها لأننا نريد تخفيف التوترات**

جدّدنا اتفاقنا البلدي على مستوى كل لبنان والقائم على توزيع الحصص في كل بلدة. لكن القاعدة المستجدّة في هذه الدورة إعطاء أوسع مساحة ممكنة للعائلات والفعاليات المحلية لتسمية المرشحين. هدفنا تشكيل لوائح ائتلافية، والأولوية خصوصاً في البلدات الحدودية هي الوصول إلى التزكية. وعليه، نحن نتجه إلى استيعاب الجميع بغض النظر عن الاختلافات السياسية لخفض مستوى التوتر في البلدات حتى لو على حساب التمثيل المحسوب على أمل وحزب الله. سندعم خيارات مختلفة إيجابية هذه المرة، حتى لو على حساب حصتنا. وعندها، نعتبر بأن انتصارنا هو انتصار التوافق.

■ هل تخشون من محاسبة شعبية في الصناديق رداً على الظروف الراهنة؟

كثنائي لسنا قلقين على شعبيتنا، لكننا لا نستخف بحجم الأذى الذي تعرض له أهل الجنوب من تهجير وقتل وترهيب. لا ننظر إلى هذا الاستحقاق كمعركة إثبات وجود. الاستحقاق الكبير هو في الانتخابات النيابية ذات الطابع السياسي. لكن هذه الانتخابات ستحمل بالطبع مؤشرات. نعي مخاوف الناس التي تحمّل المسؤولية لنا وللدولة على السواء ربطاً بتعليق المساعدات وصرف التعويضات وإعادة الإعمار. لكن هناك إطباقاً على البلد من كل الدول الصديقة والراعية للاتفاق لتأخير الإعمار وربطه بملفات داخلية، فضلاً عن أن جهات محلية تنظر إلى الجنوب كمنطقة جانبية ولا تدرك بأن السلام الداخلي لن يتأمن من دون سلام الجنوب.

■ في حال فوز الثنائي مجدداً بالبلديات، هل ستتوافر لها إمكانات لرفع النكبة عن البلدات كمقدرات الوزارات والمساعدات الأجنبية؟

لم نشهد حتى اللحظة خطوات عملية من الحكومة للضغط لإعادة الإعمار والمساعدات، وهو أداء يلتقي مع مشروع إبقاء الوضع ساخناً. الجمعيات الدولية أوقفت تقديماتها، ما كشف أجندتها التي تتلاقى مع الضغط الخارجي. النشاط الرسمي الوحيد المسجّل جنوباً هو لمجلس الجنوب بإمكانات متواضعة شملت فتح طرقات وترميم. في جلسات اللجان النيابية الأخيرة، طالبنا كنواب برفع إمكانات مجلس الجنوب من الوزارات المعنية من كهرباء ومياه وأشغال. لكن، في المحصلة، ليست هناك رعاية رسمية للمبادرات الفردية للأهالي بالعودة. وفي هذا الإطار، اعترضنا على قرض البنك الدولي لتنفيذ بنى تحتية لأنه يشترط تنفيذها في المناطق المأهولة، ما يعني استثناء البلدات المدمرة. كان موقفنا واضحاً مع المفاوضين المعنيين في وزارة المال ومجلس الإنماء والإعمار بأننا لن نسمح بتمرير أي مشروع يستثني المنطقة الحدودية.

■ أين أصبح اقتراح قانون إعفاء الأبنية المتضررة من الرسوم الإدارية والمالية للترميم والإعمار الذي أقرته الحكومة في 7 كانون الأول الماضي؟

في أول جلسة للهيئة العامة في مجلس النواب، ستتقدم كتلة التنمية والتحرير بطلب إقراره كقانون معجل مكرر لتسهيل خطوات الأهالي الذين يريدون البدء بإعمار منازلهم على نفقتهم الخاصة.

■ ما هي التحضيرات اللوجستية والأمنية لإجراء الانتخابات في البلدات المنكوبة؟

كقيادتي ونواب الحزب وأمل، تواصلنا مع وزير الداخلية للتنسيق حول توفير البنى التحتية ليوم الاقتراع. المؤسسات الحكومية معنية بتوفيرها مثل تقديم الغرف الجاهزة البديلة عن المدارس المهدمة أو ترميم المباني المتضررة الصالحة لاستخدامها كمراكز اقتراع. وقد رفع محافظا الجنوب والنبطية تقارير بالحاجيات من الأبنية إلى مولدات الكهرباء.

■ من يردع إسرائيل عن محاولة تخريب التجمع الجنوبي المرتقب في المنطقة الحدودية؟

كنواب الجنوب، تواصلنا مع المرجعيات المعنية في الدولة للتواصل مع اليونيفيل والدول الراعية لاتفاق وقف إطلاق النار لتقديم ضمانات أمنية وللضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها، لأن القاعدة بأن أهالي كل بلدة ينتخبون فيها مهما كانت ظروفها الأمنية بمواجهة العدوان ولدحض النظريات التي تروّج بأنه لم تعد هناك بلدات حدودية. نريد يوم الانتخابات فرصة لإعادة تجميع القرى وتوحيدها بعد التشريد والتهجير القسريين.

تقرير

مجلس النواب نحو إقرار اللوائح المقفلة في بيروت
مشروع مشكل طائفي: المناصفة مقابل صلاحيات المحافظ؟

رلى إبراهيم

يتّجه المجلس النيابي في جلسته المقرّرة غداً إلى إقرار اقتراح القانون المعجّل المكرّر بتعديل بعض أحكام قانون البلديات والنصوص المتعلّقة ببلدية بيروت. وبعدما كان رئيس مجلس النواب نبيه بري يرفض التعديل «بسبب ضيق الوقت والحاجة إلى تأجيل الانتخابات» داعياً الحريصين على المناصفة إلى ضمانها بواسطة «تحالف سياسي واسع تنخرط فيه الأحزاب والتجمّعات السياسية والعائلات»، صرّح أمس بأنه يميل إلى «اللوائح المقفلة لتأمين المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، على أن تُحصر المناصفة فقط في بيروت لأنها عاصمة كل اللبنانيين ويجب أن تكون واجهة وحدتنا الوطنية». وهذا ما أثار علامات استفهام خصوصاً لدى القوى المسيحية التي بدأت المفاوضات والاجتماعات في ظلّ غياب القانون ووصلت إلى مراحل متقدّمة قبل أن تُفاجأ بموافقة بري على تمرير التعديل. وربطت مصادر مطّلعة هذا التغيير بفشل «الائتلاف» بعد وصول المفاوضات إلى حائط مسدود، مع إصرار القوات على الاستئثار بالقرار، وتوزيع الحصص في المجلس البلدي على بقية الأحزاب المسيحية كما تراه مناسباً، متسلّحة بحلفها مع مخزومي. ولذلك، عادت الأمور إلى نقطة الصفر بانتظار جلسة الغد وما سيسفر عنه التصويت على الاقتراحات المعجّلة المكرّرة المتعلّقة بالعاصمة والتي تجاوز عددها الخمسة، مع أرجحية لإقرار القانون الذي أعدّه رئيس تحرير «اللواء» صلاح سلام وكتبه محافظ بيروت السابق زياد شبيب، إذ نال هذا الاقتراح موافقة كل من التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية» والكتائب والجماعة الإسلامية والاشتراكي ومخزومي، خلافاً لباقي الاقتراحات التي لا إجماع عليها.

رغم ذلك، لن يمرّ اقتراح سلام بسلاسة لناحية اللغم الذي لم تنتبه له القوى المسيحية قبل الموافقة عليه، وهو سحب الصلاحيات من محافظ بيروت الأرثوذكسي وإعادتها تحت وطأة الابتزاز إلى رئيس المجلس البلدي السنّي، بمعنى مقايضة المناصفة وضمان وصول 12 عضواً مسيحياً من أصل 24 بوضع الصلاحيات بيد رئيس البلدية لا المحافظ، إذ تنصّ الفقرة الرابعة من المادة الوحيدة في القانون على التالي: «إذا لم يباشر الشخص الذي يتولّى أعمال السلطة التنفيذية في البلدية (رئيس المجلس البلدي أو نائبه في الأحوال التي يحل فيها محلّه، أو المحافظ في بيروت) تنفيذ قرارات المجلس البلدي خلال شهر واحد من تاريخ إبلاغها إليه صالحة للتنفيذ، يجوز اعتبار ذلك تمنّعاً عن القيام بعمل من الأعمال المتوجّبة قانوناً وتطبيق المادة 135 من قانون البلديات، على أن يمارس وزير الداخلية صلاحية الحلول في ما يتعلّق ببلدية بيروت». وفي حال إقرار هذه الفقرة، يصبح دور المحافظ صورياً ويُجرّد من صلاحية النظر في القرارات، ليتحوّل إلى مجرد ساعي بريد يوقّع على المعاملة ويحاسب في حال عدم توقيعها، وتُثار حتى إذا اعترض عليها من قبل وزير الداخلية. ويُرجّح أن يفتح النقاش في هذه المسألة مشكلة طائفية قبل 25 يوماً من موعد الانتخابات البلدية في العاصمة، فيما يبدو أن ثمة من يعمل على تأجيل الانتخابات، و«أبرز دليل على ذلك»، بحسب مصادر بيروتية، تقديم النائب «المعتدل» وضاح الصادق قانوناً معجّلاً بمادة واحدة تنصّ على سحب صلاحيات محافظ بيروت ووضعها في تصرّف رئيس المجلس البلدي. وقد اعترض نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب، خلال اجتماع هيئة المجلس أمس، على إقرار قانون سلام كما هو، رافضاً «منطق الابتزاز عبر فرضه على القوى المسيحية بداعي العجلة وضمان المناصفة». وأكّد أن موضوعاً كهذا لا يُطرح بقانون معجّل،

> **يتحضّر نواب للطعن في اقتراح القانون في حال إقراره بسبب تفصيله على قياس العاصمة**

بل تتم مناقشته في اللجان النيابية للبحث في كل تفاصيله». لذلك، سيلاقي هذا البند اعتراضاً ولا سيما من الأحزاب المسيحية الموقّعة عليه. وتتوقّع المصادر حذف هذه الفقرة والإبقاء على موضوع اللوائح المقفلة فقط من دون فتح باب صراع طائفي يهدف إلى «كسر المسيحيين». كذلك، تبرز مشكلة إضافية سيثيرها القانون في حال إقراره كما هو. فإلى جانب الفقرة الأولى التي تفرض المناصفة بين المسيحيين والمسلمين عبر اعتماد اللوائح المقفلة المؤلّفة من العدد المكتمل، تطرح الفقرة الثانية تطبيق قاعدة اللوائح المقفلة في البلديات التي تتكوّن من 15 عضواً وما فوق، ما سيؤدي إلى تأجيل الانتخابات حكماً إذا جرى تطبيقها في محافظة جبل لبنان التي يُقفل باب الترشيح فيها اليوم. وتقول المصادر إن هذه الفقرة أيضاً عرضة للحذف، علماً أن وزير الداخلية أحمد الحجار أبدى ليونة بإمكانية تغيير موعد انتخابات جبل لبنان المقرّرة في 4 أيار المقبل إلى موعد لاحق. لكنّ مصادر هيئة المجلس تستبعد حصول ذلك، مشيرة إلى أنّ تعديل سيتم حصره ببيروت فقط دون بقية المحافظات، وبتوجيه من بري، وإلا سيسقط المجلس صفة العجلة عن تلك القوانين ويحيلها إلى اللجان النيابية لدراستها، ما يعني الإطاحة بها كلها.

في موازاة ذلك، يرفض بعض نواب بيروت إقرار قانون مماثل لمخالفته أبسط القواعد الدستورية. وأكّد النائب نبيل بدر لـ«الأخبار» عدم رضاه على الاقتراح لجهة «إلزام بيروت بالمناصفة رغم أن أهالي العاصمة مقتنعون بها ويعملون على حفظها». وتشير المعطيات إلى أن بدر وبعض النواب يتحضّرون للطعن في القانون في حال إقراره، مرجّحين سقوطه التلقائي بسبب «تفصيله على قياس بيروت وبالتالي تغلب عليه صفة الخاص وليس العام، إضافة إلى تشريع الطائفية في المجالس البلدية وهو أمر غير قانوني». ويسأل هؤلاء عن «تطبيق أعراف مماثلة بحجة الحفاظ على التمثيل المسيحي في بيروت فقط مقابل عدم انسحاب هذا الحرص على بلديتَي زحلة وبعلبك مثلاً».

تقرير

لائحة البرغوث مُهدّدة بالانفراط: مخزومي يُهمّش «البيارتة»!

سُرعان ما سقط الائتلاف السياسي البيروتي الذي كان يُفترض أن يرعى تشكيل لائحة جامعة بالتنسيق مع العائلات والقوى الأساسيّة في مبدأ التحالف بين «القوّات» ومخزومي و«جمعيّة المشاريع الخيريّة» والوزير السّابق محمّد شقير (الذي تعهّد بتمويل جزء من الحملة الانتخابيّة) على أن يتم اختيار واحد من الأربعة الذين سبق للهيئة الإدارية لـ«اتحاد جمعيّات العائلات البيروتيّة» أن اتّفقت عليهم (محمد بالوظة ومحمد عفيف يموت وسليم المدهون وسامي بليق). كما تم التّداول في عدد من الأسماء، من بينها محمد مشاقة وأحمد شاتيلا عن «المشاريع»، وهلا شقير وحسين البطل عن الوزير السابق شقير، ونبيه نعماني شقيق زوجة مخزومي من حصّة الأخير. ولكن لا يبدو أن هذا الاتفاق سيبقى مستمراً بعد طرح اقتراح قانون اللوائح المقفلة في مجلس النوّاب، ما سيعيد خلط الأوراق لفرض لائحة توافقيّة جامعة، وهو ما لمسه المفاوضون من تريّث «المشاريع».

تهميش بدر و«الجماعة»

كما أن هناك مطالبات بأن يشمل الاتفاق مرشحاً عن النائبين نبيل بدر وعماد الحوت، ولا سيّما بعدما نقل السفير السعودي وليد البخاري إلى الأخير عدم ممانعة بلاده مشاركة الجماعة الإسلاميّة في الاستحقاق ومُباركتها لأي ائتلافٍ واسع، ما أظهر أن سياسة الإقصاء المتّبعة ضد «الجماعة» تستند إلى «فيتو» غير موجود أصلاً. كما طاول الإقصاء حزب الله الذي استُبعد مسؤولوه من لقاء دعا إليه مخزومي أمس، وهو ما استدعى تريّثاً من الثنائي في تسليم أسماء المرشحين الثلاثة الشيعة، فيما لفت ممثّل رئيس مجلس النوّاب نبيه بري، النائب محمّد خواجة، إلى أنّ «تهميش الحزب واعتبار أصواته رهن كلمة من الرئيس بري غير مقبولَيْن».

كل هذا أثار حفيظة عدد من المتابعين من محاولات مخزومي للاستئثار، ما بات يُعقّد تشكيل اللائحة، خصوصاً أنّ كلاماً يتردّد عن لائحة يشكّلها بدر والجماعة، وعن انسحاب رئيس «جمعية المقاصد الخيريّة الإسلامية» فيصل سنو من اللائحة رافضاً دعم برغوت، وإمكانية الذهاب نحو تشكيل لائحة بالتنسيق مع العائلات.

كلّ هذه العقد باتت تهدّد بانفراط عقد اللائحة الائتلافيّة وتريّث جميع القوى بانتظار ما سيخرج عن مجلس النواب بشأن اللوائح المقفلة في العاصمة. وهو ما ينسحب أيضاً على القوى المسيحيّة التي لم تخرج بتحالفٍ جامع بعد.

(الأخبار)

تقرير

عقم في السنوات الماضية ومسايرة لوبيات الضغط
انبطاح لبنان أمام صندوق النقد

اجتماعات الربيع: من يحضر وماذا يُناقش؟

تعقد اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي سنوياً في واشنطن من 21 إلى 26 نيسان، ويشارك فيها أكثر من 10,000 شخص من 191 دولة بحضور وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية من جميع أنحاء العالم، ورؤساء صندوق النقد ورئيس البنك الدولي، وأعضاء برلمانات، وممثلو منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميون والصحافيون. تتركز الاجتماعات على مناقشة الوضع الاقتصادي العالمي، واستقرار النظام المالي، وقضايا التنمية الدولية مثل محاربة الفقر وتمويل البنية التحتية والتصدي لتغير المناخ، فضلاً عن تبادل خبرات بشأن السياسات المالية والنقدية. وتشمل الجلسات الرئيسية اجتماعات لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية (IMFC)، ولجنة التنمية المشتركة (DC)، وفي ختامها تصدر بيانات توجيهية بشأن السياسات المستقبلية للمؤسستين. بالإضافة إلى ذلك، ينشر الصندوق ثلاثة تقارير رئيسية خلال هذه المدة: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، ومذكرة المراقبة المالية.

تشمل الفعاليات الجانبية أيضاً ندوات إقليمية وحلقات نقاش متخصّصة ومنتديات مثل منتدى الاقتصاد الجديد، وحوارات لمحافظي المصارف المركزية، وورش عمل لبناء القدرات. وعلى هامش الاجتماعات، تُعقد اجتماعات ثنائية بين خبراء الصندوق ومسؤولي الدول لبحث التقارير الفردية في إطار استشارات المادة الرابعة (Article IV)، ما يتيح مناقشة خصوصيات كل اقتصاد وسبل معالجة التحديات المحلية بالتفصيل. وتركز الجلسات العامة على القضايا العالمية المشتركة، تُخصص الاجتماعات الثنائية لمعالجة أوضاع كل بلد بشكل مفصل.

سافرت 16 شخصية من لبنان إلى واشنطن للمشاركة في اجتماعات الربيع لمجموعة صندوق النقد والبنك الدوليين. يعتقد على نطاق واسع بين هذه الشخصيات أنه ستستخدم لغة موحّدة في اللقاءات مع ممثلي المؤسسة الدولية، هدفها إطلاق عجلة التفاوض مع الصندوق من أجل التوصّل في وقت قريب إلى إبرام اتفاق نهائي يحصل لبنان بموجبه على تمويل مشروط بسلّة من الطلبات التي اصطلح على تسميتها «إصلاحات». وقد كهذا يعني انبطاح لبنان أمام الصندوق بصل إلى حدّ «الترجّي» القائم على أن لبنان أنجز الشروط المسبقة التي طلبت منه بإقرار مشروع قانون يلغي السرية المصرفية، وإقرار قانون معالجة أوضاع المصارف، ودعوة الرئيس نبيه برّي الهيئة العامة للمجلس إلى الانعقاد لإقرارهما.

على رأس الوفد المشارك في الاجتماعات، هناك لميا مبيّض بوصفها ممثلة رئيس الحكومة نواف سلام، وعلى جانبيها يقف وزيرا المال ياسين جابر والاقتصاد عامر البساط، وحاكم مصرف لبنان كريم سعيد. ودعوة مستقلّة حضر أيضاً رئيس لجنة المال والموازنة إبراهيم كنعان ورئيس لجنة الاقتصاد النيابية فريد البستاني. أيضاً هناك رئيسة لجنة الرقابة على المصارف ميا دباغ، والمدير العام للمالية جورج معراوي، والمدير العام للاقتصاد محمد بوحيدر، والنائب الثالث لحاكم مصرف لبنان سليم شاهين، ومستشارة وزير المال زينة قاسم، وثلاثة مستشارين للقصر الجمهوري هم فرحات فرحات وفاروج نيرغيزيان وروعة حركة. وبشكل مستقلّ أيضاً حضرت إلى الاجتماعات وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد، ووزير التنمية الإدارية فادي مكّي.

ووسط أنباء عن أن رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا رفضت استقبال الوفد اللبناني، إلا أن مصادر الوفد تتمهل في تأكيد هذا الرفض لا سيما أن اللقاءات التي تعقد هناك لا يمكن حسمها سريعاً لا سيما أن جدول أعمال مسؤولي صندوق النقد مزدحم بطلبات المواعيد التي لا تلبّى بالضرورة. غير أن ثمة من اعتبر أن رفض غورغييفا لقاء الوفد اللبناني هو بمنزلة إشارة إلى أن المطلوب من لبنان لم ينفذ بعد. وبحسب مصادر على جدول أعمال صندوق النقد باعتبار أن ما طلبه ممثلو الصندوق في لقاءاتهم في بيروت نفذ سريعاً لا سيما لجهة إقرار تعديلات على قانون السرية المصرفية تجعله شبه مفتوح لكل الجهات من المدققين إلى القضاة ولجنة الرقابة ومصرف لبنان وسواهم. كما إن مجلس الوزراء أقرّ قانون معالجة أوضاع المصارف، وأحيل المشروعان إلى مجلس النواب حيث سيدرجان على جدول أعمال الجلسة المقبلة التي يحضّر لها رئيس مجلس النواب نبيه برّي.

اللقاءات متعدّدة، ولكن من أبرزها أن الوفد اللبناني أو جزءاً منه على الأقل سيلتقي بوفد من الخزانة الأميركية، بينما ستكون هناك لقاءات مختلفة للنائبين كنعان وبستاني، ولقاءات أخرى للوزيرين السيد ومكي مع البنك الدولي.

عملياً، ليست اجتماعات الربيع هي الإطار المناسب للتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن توقيع برنامج تمويلي مع لبنان، إنما تمثّل هذه الاجتماعات واللقاءات التي تحصل على هامشها، فرصة لإطلاق النقاش بين لبنان وصندوق النقد الدولي وترسيخ أرضية له ليصبح مقبولاً من الطرفين. يأمل لبنان الرسمي بأن يحصل على تمويل بقيمة 3 مليارات دولار، ويقال إن هذا المبلغ ليس كبيراً بمقدار ما سيكون مدخلاً لجلب تمويلات أخرى قد تصل إلى 12 مليار دولار.

وإلى جانب الوفد اللبناني، ثمة لوبيات تعمل في الخفاء دعماً لممثلي رئيس الحكومة أو دعماً لممثلي رئيس الجمهورية، إذ إن اللغة الموحّدة الآن، لا تعني أن هناك اتفاقاً على التفاصيل. هناك المصرفي أنطون الصحناوي الذي يقود لوبياً يدعم فكرة الحفاظ على المصارف وإعادة إطلاق عملها لتستوعب اقتصاد الكاش مجدداً، بينما هناك لوبي آخر تقوده «كلنا إرادة» يعمل من أجل ربط موضوع الإصلاحات المطلوبة من لبنان بإعادة الإعمار، باعتبار أنه لا يكفي ربط موضوع إعادة الإعمار بنزع السلاح بل يجب ربطه الضغط عبر «الإصلاحات المطلوبة» ثم الانتقال إلى قطاع مصرفي «جديد». صراع اللوبيات تتشابك فيه الأهداف السياسية بالإصلاحات الاقتصادية وإعادة الإعمار.

> **هل يكفي اقتراض 3 مليارات دولار من الصندوق؟**

إذاً، ما ينتظر نتائجه لبنان لن يكون في الاجتماعات البروتوكولية، بل في الاجتماعات التي ستعقد على الهامش. فالاجتماعات البروتوكولية تكون على مستوى تقني بشكل أساسي، إنما الاجتماعات الهامشية فهي تجمع بين السياسة والمال وتعبّر أكثر عن توجهات الدول الفاعلة في الصندوق وأهمها الولايات المتحدة الأميركية ويليها الاتحاد الأوروبي.

رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا في افتتاح اجتماعات الربيع (أ ف ب)

اصطناعي لسعر الصرف تحت عنوان «استقرار سعر الصرف»، ثم تحقيق ما يريده الصندوق من تقشف في الموازنة العامة وإقرارها. وفي هذا الوقت كانت عين الممثلين التقنيين والسياسيين للصندوق على اقتصاد الكاش، ثم أتت اللحظة بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان للمطالبة بشكل واضح بوقف الكاش في سبيل تجفيف منابع تمويل حزب الله. وفي رأيهم أن هذا الأخير يقف محرجاً أمام تمويل عملية إعادة الإعمار، وبالتالي يجب الضغط عليه لإجباره على التخلّي عن سلاحه.

في النتيجة، لم يقدّم الاتفاق بين الصندوق ولبنان أي شيء. المصالح الجوهرية المتعلقة بالخسائر في القطاع المصرفي ما تزال على حالها رغم كل النقاشات التي خاضها الصندوق مع مختلف الأطراف اللبنانية، وهو آت اليوم لكي لا يزيد الضغط، أي لا تُتوقع منه أي حلول. فعلى سبيل المثال، إن الفرضيات التي بُني عليها من أجل تمويل لبنان بقيمة 3 مليارات دولار، لم تعد صالحة اليوم، وفرضياته بشأن توزيع الخسائر لا ترضي أياً من الأطراف من المودعين إلى المصارف ومصرف لبنان والقوى السياسية، وما يقدّمه الصندوق من أجل تحسين العجز الخارجي، لم يعد ذا قيمة باعتبار أن لبنان يسجّل اليوم فائضاً في ميزان المدفوعات. أصلاً ثمة سؤال يثار في هذه المناسبة: هل اقتراض 3 مليارات دولار من الصندوق يكفي؟ فإذا كان الصندوق يسعى إلى إنعاش النموذج الاقتصادي المنهار بعد إضافة آليات عمل مستحدثة، فهو لا يدرك أن هذا النموذج أعاد إحياء نفسه وزاد من التشوّهات والاختلالات البنيوية التي كانت تعتريه، وصارت معالجتها تتطلب الانتقال نحو نموذج جديد لم يطرحه الصندوق. الأداء البيروقراطي للصندوق عقيم في بلد يحتاج إلى «نفضة».

(الأخبار)

في الاجتماعات الهامشية ستتضح صورة المناخ السياسي الذي سيظلّل العلاقة بين صندوق النقد ولبنان. في الواقع، لن تكون التجربة الأولى للبنان مع صندوق النقد الدولي. فقد سبق أن وقّع لبنان في نيسان 2022 اتفاقاً على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي حدّد مجموعة من الشروط المسبقة والأساسية لاستكمال المفاوضات نحو اتفاق نهائي. لكن الصندوق كعادته، استجاب للوبيات الضغط اللبنانية المختلفة وتماهى معها في الامتناع عن التوصّل إلى صيغة واضحة للاتفاق النهائي كان يفترض أن تعيد الاستقرار المالي والنقدي. لم يحصل هذا الاستقرار إلا بعد مضي سنة وبضعة أشهر على الاتفاق الأوّلي باتفاق بين الحكومة ومصرف لبنان على «تثبيت» سعر صرف الليرة أمام الدولار إلا بـ«مساعدات اجتماعية» تدفع من خارج أساس الراتب، ما يعني أنّها منعت الموظفين المقبلين على التقاعد كما المتقاعدين من أيّ استفادة. على سبيل المثال، أساس راتب الموظف في الفئة الثالثة في الدولة حوالى 3 ملايين ليرة، أي أقل من 34 دولاراً، وهذا الرقم ثابت منذ عام 2017.

ترجمة هذا الأمر جاءت «إعادة هيكلة الرواتب» الذي مارسته السلطة التي امتنعت عن الاعتراف بالزيادات على الرواتب باعتبارها حقّاً أصيلاً يُدرج ضمن أجور هؤلاء، بل أعطتهم إياه تحت مسميات مختلفة مثل «مضاعفة أساس الراتب، بدل صفائح بنزين، بدل مثابرة، بدل إنتاجية لموظفي السلك التعليمي». وبحسب مصادر وزارية مواكبة لتلك الزيادات «تقصّدت اللجان الوزارية التي بحثت الزيادات عدم إغضاب صندوق النقد، فابقت الزيادات خارج أساس الراتب، ما يؤدّي حكماً إلى استثناء المتقاعدين منها، ويخفّف من الكتلة المالية المطلوب صرفها».

كما ربطت الحكومة، لأول مرّة، الزيادات على رواتب الموظفين في الخدمة بأيام الحضور إلى العمل. فلا يستحق الموظف «بدل المثابرة» إلا في حال حضوره إلى مركز العمل، وأداء المهمات المطلوبة منه خلال 21 يوماً في الشهر على الأقل. وللتأكد من تلبية هذا الشرط، حوّلت الحكومة الموظفين إلى «شرطة دوام»، وفقاً لوصفهم، فانتُدب في كلّ دائرة أو مديرية معيّنة موظّف، وأوكل إليه أمر القيام بـ«تعداد يومي للموظفين صباحاً وقبل موعد المغادرة». ثمّ يرفع «الموظف الناظر» لوائح الحضور لرئيس الدائرة أو المدير، وبدوره يقوم بإرسالها مع جداول الحضور إلى المالية لدفع «بدل المثابرة».

تقرير

التقشّف يفكّك القطاع العام

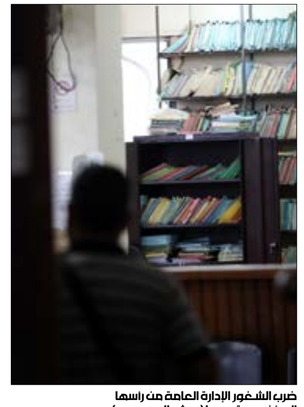

ضرب الشغور الإدارة العامة من راسها إلى اخمص قدمها (هيثم الموسوي)

فؤاد بزي

رغم الترويج الإيجابي المرافق لمشاركة لبنان في «اجتماعات الربيع» الخاصة بصندوق النقد الدولي، إلا أنّ ما طلبه الصندوق من الحكومات السابقة أدّى إلى تفكيك القطاع العام وإفراغه ودفعه إلى الشلل التام. فمنذ عام 2017، تمكّن الصندوق من إدخال التعديل الأهم على الموازنات الحكومية، ومنع بموجب القانون الرقم 66 التوظيف، إذ تمّ إبراد بند دائم في الموازنات، عرف بـ«بند وقف التوظيف في القطاع العام»، تكرّر في كلّ الموازنات اللاحقة. وشملت مفاعيل هذا القانون جميع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات، ولم يستثنِ سوى تعيين أفراد السلك القضائي ودورات تطويع العسكريين. وبعد ذلك أتى الانهيار، ثم مزيد من التقشّف الذي ترجم في موازنة 2023 التي أقرّت بطلب من الصندوق، ما أغرق القطاع العام بفراغ وشغور نسبتهما 80% بحسب أرقام مجلس الخدمة المدنية.

يعلّق عدد من المديرين العامين على أرقام الشواغر بتأكيد «خسارة الدولة للكفاءات من موظفيها»، إذ «ضرب الشغور الإدارة العامة من رأسها إلى أخمص قدمها». فكلّ سنة يخرج من الوظيفة العامة إلى التقاعد حوالى 450 موظفاً، بحسب أرقام مجلس الخدمة المدنية. وبسبب سياسة عدم التوظيف وسيف الصندوق المسلط على رقبة القطاع العام، لا يُستبدل هؤلاء. وخلال السنوات الخمس المقبلة، أي حتى نهاية عام 2030 سيخرج 2850 موظفاً إلى التقاعد، من دون احتساب الموظفين الذين يطلبون مغادرة الوظيفة العامة إما لأسباب عائلية أو لإنهاء خدمتهم للعمل في مجالات أخرى.

إزاء نزف الموظفين المستمر، يظهر التوجه الحكومي بطاعة الصندوق ومنع التوظيف عبر أرقام موازنتي عام 2024 و2025، إذ لم يُرصد لإجراء مباريات توظيف عبر مجلس الخدمة المدنية سوى مبلغ مليار ليرة، أي 11 ألف دولار فقط. ما يعني أنّ الدولة لا تريد إجراء مباريات جديدة، فالمبالغ لا تكفي لاستقطاب أساتذة الجامعات وتعيينهم في اللجان الفاحصة، تقول مصادر «الأخبار» في مجلس الخدمة المدنية.

في المقابل، وجدت السلطة في تنفيذ وصايا التقشف الصادرة عن صندوق النقد، مناسبة للانقضاض على القطاع العام وتفكيكه. فوضعت سيف الصندوق على رقبة الموظفين لمنعهم من التفكير في أيّ زيادة على الرواتب، وجعلت عبارة «تعديل سلسلة الرتب والرواتب» من المحرّمات. ولتسيير القطاع العام بحدّه الأدنى، طبقت توصيات الصندوق بحذافيرها، فجمدت أرقام الرواتب على ما كانت عليه عند إقرار السلسلة عام 2017. ولم تقدم على زيادة قيمة الرواتب التي انهارت بنسبة 98% بسبب تراجع سعر صرف الليرة أمام الدولار

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضدهم: جميلة علي حمود وعلي ورضا وأحمد وجعفر ومحمد ورازق ونهاد ورحمة ولينة ومي وخديجة وفاطمة ودينا وجوانا ناديا ومصطفى ومريم ونزار وإنعام محمود برجي والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2398.

المُقامة من حسن سمير برجي وسليم محمد سميح برجي بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم /317/الرمادية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى بوجهها: فاطمة بنت خليل حجازي عز الدين والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2024/2061.

المُقامة من سليمان داوود عز الدين بموضوع إزالة شيوع 1096 من منطقة العقابية العقارية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضدهم: جميلة علي حمود وعلي ورضا وأحمد وجعفر ومحمد ورازق ونهاد ورحمة ولينة ومي وخديجة وفاطمة ودينا وجوانا ناديا ومصطفى ومريم ونزار وإنعام محمود برجي والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2365.

المُقامة من المحامي علي برجي بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم /319/ الرمادية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضدهم: جميلة علي حمود وعلي ورضا وأحمد وجعفر ومحمد ورازق ونهاد ورحمة ولينة ومي وخديجة وفاطمة ودينا وجوانا ناديا ومصطفى ومريم ونزار وإنعام محمود برجي والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2397.

المُقامة من حسين سمير برجي وحسين محمد سميح برجي بموضوع إزالة شيوع على العقار رقم /9/الرمادية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضدهم: جميلة علي حمود وعلي ورضا وأحمد وجعفر ومحمد ورازق ونهاد ورحمة ولينة ومي وخديجة وفاطمة ودينا وجوانا ناديا ومصطفى ومريم ونزار وإنعام محمود برجي والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/2104 بطلب فيه شطب إشارة استحضار مُقدم لمحكمة المتن العقارية رقم 2001/1032 من المُدعي الهام جرجس يونس ضد انطوان اميل توما وفرج الله جورج الخباز الموضوع إبطال عقد بيع مُنجز يومي 2001/5/2 تاريخ 1203 عن القسم 8 العقار /359/ حل الديب العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم
كيوان كيوان

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب طاني عنتر بالوكالة سند تمليك دورييس حنا عبد الله في العقار رقم /1150/ مزياره.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
نادين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب نداء مصطفى الحسين بصفتها أحد ورثة أميرة أحمد الأحمد سند بدل ضائع للعقار /1790/ مقسم 19 البداوي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب المُحامي سعدي كريمة بوكالته يحي رضوان رضوان سند بدل ضائع للعقار /650/ مقسم 7 بلوك 8 زيتون طرابلس و/1132/ مقسم 17 و/2147/ مقسم 3 و/2338/ مقسم 2 و 12 بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
أفلين موسى

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت هنادي نجيب حسن وكيلة مها محمد منصور سند ملكية بدل ضائع للعقار /760/ كترمايا.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب خالد سليم شرف بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للقسم A 19 من العقار /1435/ الناعمه.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب محمد مصطفى سعد وكيل شذا محمد حامد سند ملكية بدل ضائع للقسم 14 من العقار /2066/ بعاصير.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب خضر محمد العنّان وكيل خالد علي شعبان سند ملكية بدل ضائع للمُوكل وشهادة قيد تأمين من الدرجة الأولى للعقار /1058/ مزبود.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعي جرجس يونس بوكالة المُحامي باخوس اجبع باستدعاء سُجل بالرقم 2025/104 يطلب فيه شطب إشارة استحضار مُقدم لمحكمة المتن العقارية رقم 2001/1032 من المُدعي الهام جرجس يونس ضد انطوان اميل توما وفرج الله جورج الخباز الموضوع إبطال عقد بيع مُنجز يومي 2001/5/2 تاريخ 1203 عن القسم 8 العقار /359/ حل الديب العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم
كيوان كيوان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب خالد سليم شرف بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للقسم A 19 من العقار /1435/ الناعمه.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب محمد مصطفى سعد وكيل شذا محمد حامد سند ملكية بدل ضائع للقسم 14 من العقار /2066/ بعاصير.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب خضر محمد العنّان وكيل خالد علي شعبان سند ملكية بدل ضائع للمُوكل وشهادة قيد تأمين من الدرجة الأولى للعقار /1058/ مزبود.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المُستدعي جرجس يونس بوكالة المُحامي باخوس اجبع باستدعاء سُجل بالرقم 2025/104 يطلب فيه شطب إشارة استحضار مُقدم لمحكمة المتن العقارية رقم 2001/1032 من المُدعي الهام جرجس يونس ضد انطوان اميل توما وفرج الله جورج الخباز الموضوع إبطال عقد بيع مُنجز يومي 2001/5/2 تاريخ 1203 عن القسم 8 العقار /359/ حل الديب العقارية سنداً للمادة 512 أ.م.م. مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلبت هنادي نجيب حسن وكيلة مها محمد منصور سند ملكية بدل ضائع للعقار /760/ كترمايا.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

طوفان الأقصى

نهاية مرحلة «الاستيعاب»: المقاومة تجدّد كمائنها النوعية

الاحتلال دفر 40 آلية لقيلة يتبع بعضها للجنة المصرية القطرية لإعادة الإعمار (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

بعد 50 يوماً من تنصّل العدو من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، واستنفاد كل السبل الدبلوماسية لاجتراح اتفاق جديد يلزمه بإنهاء الحرب، أدركت المقاومة الفلسطينية أن المؤسسة الأمنية والسياسية الإسرائيلية تتعمّد وضع مزيد من العراقيل والشروط التعجيزية لإجهاض كل المقترحات التي قدّمها الوسطاء لإحياء التهدئة؛ وهو ما تمثّل آخر فصوله في وضع بند نزع سلاح المقاومة كمدخل لأيّ صفقة تبادل تقود إلى وقف الحرب. قبل ذلك، كان واضحاً أن المقاومة امتصّت، طوال المدة الماضية، العشرات من المجازر وعمليات الاغتيال، كي تعفي الأهالي الذين أثقلتهم ويلات الحرب والنزوح من وحشية ردود الاحتلال. لكنّ أحداث الميدان في الأسبوع الفائت، شهدت تطبيقاً لقرار يبدو أن قيادة المقاومة توافقت على المضي فيه، يقضي برفع تكلفة العملية البرية عبر تنفيذ عمليات تصدّ واشتباك محكمة، تجسّدت أحدثها في كمين نوعي أطلقت عليه «كتائب القسام» اسم «كسر السيف»، وتمكّن المقاومون من نصبه خلف خطوط قوات العدو المتوغّلة في المنطقة العازلة في مدينة بيت حانون أقصى شمال القطاع.

وذكر بيان «كتائب القسام» أن المقاومين تمكّنوا من استهداف جيب عسكري يتبع قيادة كتيبة جمع المعلومات القتالية في فرقة غزة، بقذيفة «آر بي جي» مضادّة للدروع، في شارع العودة المحاذي للسياج الحدودي الفاصل، ثم أمطروه بوابل من الرصاص، ما تسبّب بانقلابه ومقتل جندي وإصابة خمسة آخرين.

وفور وصول وحدة الإنقاذ، فجّر المقاومون عبوة تلفزيونية مضادّة للأفراد، الأمر الذي أدّى إلى مقتل وإصابة عدد من الجنود، قبل أن يهاجم مقاتلو «الكتائب» موقعاً مستحدثاً بعدد من قذائف الـ «آر بي جي» وقذائف الهاون.

ونشرت «القسام» مقطعاً مصوّراً ظهر فيه المقاومون وهم يخرجون من فتحة أحد الأنفاق المحاذية للحدود، وينتظرون وصول الجيب الهدف إلى حيز الكمين، قبل أن يهاجموه بالقذائف والأسلحة الرشاشة. وأعادت تلك المشاهد إلى الذاكرة سلسلة من الكمائن النوعية التي استطاعت المقاومة، وتحديداً «كتيبة بيت حانون»، تنفيذها قبيل التوصّل إلى اتفاق التهدئة في 19 كانون الثاني الماضي، وتسبّبت حينها بمقتل 15 جندياً وإصابة العشرات، خلال أسبوعين من القتال. كذلك، تمكّن مقاومو «القسام» من استهداف دبابة «ميركافا 4» وجرافة «دي ناين» بقذائف «الياسين 105»، في جبل الصوراني شرق حي التفاح. وفي المحور نفسه، أبلغ «الإعلام العسكري» التابع للكتائب عن تمكّن المقاومين من استدراج قوة هندسة إلى عين نفق مفخّخة مسبقاً، ومن ثم تفجيره بها، ما تسبّب بوقوعها بين قتيل وجريح. وكانت «سرايا القدس»، أعلنت بدورها، تفجير دبابة إسرائيلية في حي الشجاعية شرق مدينة غزة. كما أبلغت عن قصف تجمّع لجنود العدو شرق حي التفاح بوابل من قذائف الهاون. وفي المقابل، كثّف جيش الاحتلال، أمس، غاراته على مناطق القطاع كافة؛ إذ استهدف، خلال ليلة واحدة، العشرات من المنازل والخيام، فضلاً عن تدمير 40 آلية قُقيلة يتبع بعضها للجنة المصرية القطرية لإعادة الإعمار، وزعم العدو أنها استُخدمت في نشاط المقاومة وفي عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر من عام 2023.

> لا تظهر أي مؤشرات إلى إمكانية العودة إلى الهدوء في الأيام المقبلة

على الصعيد السياسي، لا تظهر أي مؤشرات إلى إمكانية العودة إلى الهدوء في الأيام المقبلة؛ إذ يتمسّك المستوى السياسي الإسرائيلي بمقترح مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، كبوابة للهدوء، فيما تصرّ حركة «حماس» على رفض القبول بأي صفقات جزئية. ويأتي ذلك في وقت يزداد فيه الحديث عن اقتراب المستوى السياسي الإسرائيلي من الانتقال إلى مرحلة الهجوم الموسّع، والذي يهدّد العدو باحتلال كامل قطاع غزة من خلاله. وفي خضمّ هذا التأزّم، وصلت الأوضاع الإنسانية في القطاع إلى مرحلة شديدة الصعوبة، حيث يواصل الاحتلال إغلاق المعابر في وجه المساعدات الإنسانية، فيما تتفاقم معاناة المواطنين للحصول على الخبز والمياه الصالحة للشرب.

المفاوضات تراوح مكانها: إسرائيل ترفض «الرزمة الشاملة»

على الرغم من التقارير والمعلومات التي تتحدّث عن اقتراب الوصول إلى انفراجات في مفاوضات وقف إطلاق النار في قطاع غزة، إلا أن هذه المفاوضات لم تصل إلى أي نتائج جدّية بعد، وذلك بسبب التعنّت الإسرائيلي الذي يعرقل الوصول إلى اتفاق، ويُظهر تخبطاً كبيراً في تل أبيب حيال مشروع الصفقة الجديدة. وهذا ما أكّده مسؤولون أميركيون وإسرائيليون، بحسب موقع «أكسيوس»، الذي نقل عنهم، بعد مكالمة بين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ورئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ناقشا خلالها وقف إطلاق النار في غزة واتفاق الأسرى، قولهم إن «نتنياهو متردّد في الموافقة على أي شيء يتجاوز اتفاقاً مؤقّتاً لا ينهي الحرب».

وكانت القاهرة والدوحة عملتا خلال الأيام الماضية على تقديم صيغ مختلفة، من بينها هدنة طويلة الأمد نسبياً على قاعدة العودة إلى المرحلة الثانية من الاتفاق الأصلي، مع الإسراع في الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية. إلا أن المطالب الإسرائيلية «المُبالغ فيها»، و«عدم وجود رغبة إسرائيلية جدية في التهدئة»، بحسب المسؤولين المصريين، عرقلا الوصول إلى نقاط اتفاق واضحة وحاسمة. وعلى الرغم من تكثيف الاتصالات بين القاهرة وواشنطن، وزيارة وزير الخارجية القطري إلى العاصمة الأميركية، إلا أن مصادر مطّلعة تؤكد أن «هذه الاتصالات لم تؤدّ إلى أي خطوات جدية من الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل بشأن إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة»، فيما أكّد رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بعد لقائه وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، والمبعوث الرئاسي ستيف ويتكوف، في واشنطن، أن بلاده تعمل مع الولايات المتحدة للتوصل سريعاً إلى وقف لإطلاق النار في غزة، مشيراً إلى أن السلوك الإسرائيلي في الفترة الماضية يُظهر أن تل أبيب «لا تهتم بصفقة». وفي السياق نفسه، أكّد وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، أن الجهود مستمرة بالتعاون مع قطر والولايات المتحدة للعودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار، موضحاً أن هذه «المساعي تهدف إلى تحقيق تهدئة شاملة وإطلاق سراح الأسرى وضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع».

(أ ف ب)

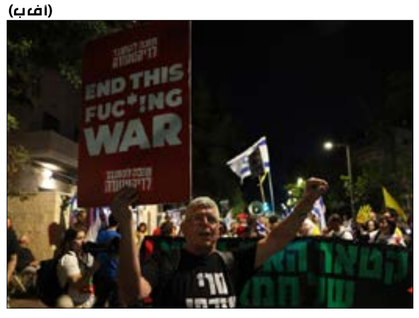

في غضون ذلك، وصل، أمس، إلى القاهرة، وفد من حركة «حماس»، برئاسة خليل الحية، لمناقشة طرح جديد يتضمّن بنوداً واضحة لهدنة مدّتها خمس سنوات، بضمانات إقليمية ودولية، مقابل تنفيذ صفقة تبادل أسرى بشكل فوري، يتم بموجبها الإفراج عن جميع الأسرى الإسرائيليين مقابل عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وبحسب مصادر مصرية، فإن حركة «حماس» «جدّدت استعدادها للتخلّي عن إدارة القطاع وتسليمه للجهة التي يتم الاتفاق عليها، سواء كانت السلطة الفلسطينية أو لجنة مستقلة تتألف من تكنوقراط محليين يديرون القطاع بصلاحيات كاملة، على غرار لجنة الإسناد المجتمعي التي سبق أن وافقت عليها الحركة».

في المقابل، ذكرت «القناة الـ12» الإسرائيلية أن هناك «ضغطاً أميركياً كبيراً يُمارَس على الوسطاء للضغط على حركة حماس»، مشيرةً إلى أن «المفاوضات تمرّ بمرحلة حساسة وقد تحتاج إلى أسابيع إضافية». ولفتت إلى أن «المحادثات تبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق مبنيّ على المقترح الذي قدّمه ويتكوف، قبل كسر قواعد اللعبة الحالية». ونقلت قناة «كان» الإسرائيلية، بدورها، عن مسؤول حكومي قوله إن «إسرائيل قرّرت منح فرصة إضافية للمفاوضات قبل اتخاذ قرار بتوسيع العملية العسكرية»، وإنه «لا توجد مبادرة جديدة مطروحة حالياً»، بل «إن الجهود تتركّز على تمرير مقترح ويتكوف».

من جهتها، نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن مسؤولين أن «نتنياهو ووزير الأمن، يسرائيل كاتس، يصرّان على تقديم صورة مفادها أن هناك محاولات لا تزال قائمة لاستنفاد فرص التوصل إلى صفقة»، بينما يقود وزير المالية المتطرّف، بتسلئيل سموتريتش، التوجّه نحو «مرحلة الحسم»؛ إذ عقد ثلاثة لقاءات مع نتنياهو خلال الأسبوع الماضي، أكّد فيها أنه «لا يمكن إبقاء الدولة في حالة حرب إلى الأبد»، متحدّثاً عن «تآكل قوات الاحتياط والأضرار التي تلحق بالاقتصاد وسوق العمل». وجدّد سموتريتش قوله، لـ«القناة الـ14»، إن «الوقت قد حان لمهاجمة غزة»، معتبراً أنه «إذا لم يحدث ذلك، فلا مبرّر لوجود هذه الحكومة»، مضيفاً أن ما يجري في غزة «ليس حرباً بل عملية عسكرية جديدة تهدف إلى الضغط من أجل إعادة الأسرى الإسرائيليين». وتأتي تصريحات سموتريتش في وقت أفادت فيه «القناة الـ13» الإسرائيلية بأن «الجيش يخشى من تراجع التزام قوات الاحتياط»، ومن عدم حضور أعداد كافية إذا تمّ استدعاء الاحتياطيين لعملية واسعة في غزة. وفي الاتجاه نفسه، ذكرت «إذاعة الجيش»، نقلاً عن ضباط ميدانيين، أن «نحو 60% فقط من جنود الاحتياط يلتزمون بالخدمة حالياً في غزة»، وهي نسبة أقل بكثير من النسبة الرسمية المعلنة سابقاً وهي 85%.

> مسؤولون في واشنطن وتل أبيب قالوا إن نتنياهو متردّد في الموافقة على أي شيء يتجاوز اتفاقاً موقّتاً لا ينهي الحرب

على المستوى الأمني، أبلغت إسرائيل مصر نيّتها التحرك على «محور فيلادلفيا»، خلال الأسابيع المقبلة، ضمن خطة إعادة الانتشار المقرّرة، والتي تتناسب مع مخططاتها الجديدة في قطاع غزة، وتسمح لها بتحقيق السيطرة على حدود القطاع. وبحسب مصادر مصرية، فقد «طلبت إسرائيل من مصر تزويدها بخرائط ومعلومات تفصيلية حول وضعية القوات المصرية المنتشرة على الحدود». كما طالبت تل أبيب بضرورة «عدم إجراء أي استعراضات عسكرية في شمال سيناء بالتزامن مع احتفالات ذكرى تحرير سيناء نهاية الأسبوع الجاري»، وهو أمر لا يزال قيد النقاش في القاهرة ولم يُحسم مصيره بعد.

(الأخبار)

إفادة رئيس «الشاباك» تتفاعل: نتنياهو مُتهَم بـ«الخيانة»

طلبت الحكومة الإسرائيلية من «المحكمة العليا» إلزام رئيس جهاز «الشاباك»، رونين بار، بإعلان موعد استقالته من منصبه، وذلك وسط تصاعد الخلافات بينه وبين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وكان وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، وصف جلسة المحكمة بأنها «سيرك»، مؤكداً أن «قرار إقالة بار اتُّخذ بالإجماع داخل الحكومة وليس بقرار فردي من نتنياهو»، متهماً رئيس «الشاباك» بـ«الزجّ بالجهاز في معترك سياسي». وفي السياق نفسه، كشفت «القناة السابعة» أن «سموتريتش بعث برسالة إلى موظفي ومديري الشاباك أكّد فيها أن فقدان بار لسيطرته أثّر سلباً على الجهاز»، داعياً العاملين إلى «عدم السماح للأزمة بالتأثير على روحهم المعنوية». ومن جهته، يعمل نتنياهو «على إعداد إفادة خطية باسمه لتقديمها إلى المحكمة العليا»، بحسب قناة «كان» العبرية.

وأتى ذلك بعدما أحدثت الإفادة التي قدّمها بار إلى المحكمة العليا، صدمة واسعة لدى الرأي العام الإسرائيلي؛ إذ اعتبرها محللون إسرائيليون بمثابة «زلزال سياسي» ولائحة اتهام غير مسبوقة بحق نتنياهو. واعتبر بار، في إفادته، أن إقالته «لم تكن لدواعٍ مهنية بل بسبب رفضه إظهار ولاء شخصي لنتنياهو»، كاشفاً عن طلبات تلقّاها لـ«جمع معلومات استخبارية عن معارضي الحكومة»، وهو ما يُعدّ، بحسب المحللين، «جريمة إساءة استخدام للسلطة وخيانة للأمانة». ومن جهتها، رأت صحيفة «هآرتس» أن «محاولة نتنياهو تحويل جهاز الشاباك إلى أداة سياسية تمثّل خطراً جسيماً على سيادة القانون»، وأن شهادة بار «كفيلة أيضاً بأن تُوَرِّق كل إسرائيلي، فقد حاول بنيامين نتنياهو وحكومته تحويل جهاز الشاباك عن أهدافه القانونية، وسعى رئيس الحكومة إلى استخدام الجهاز في الاضطهاد السياسي لمعارضيه». ووصفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، بدورها، إفادة رئيس «الشاباك» بأنها «وثيقة غير مسبوقة تهدّد بإطلاق مسار تحقيق جنائي ضد رئيس الحكومة».

وعلى خلفية تطوّر هذه الأزمة، عقد قادة المعارضة اجتماعاً مشتركاً، أول أمس، ضمّ زعيم المعارضة رئيس حزب «هناك مستقبل» يائير لابيد، ورؤساء أحزاب «معسكر الدولة» بيني غانتس، و«إسرائيل بيتنا» أفيغدور ليبرمان، و«الديمقراطيين» يائير غولان. واعتبر هؤلاء، خلال الاجتماع، أن نتنياهو «خطر على أمن الدولة»، داعين إلى رحيله العاجل حفاظاً على مستقبل إسرائيل. وبعد لقائهم، نظّم آلاف الإسرائيليين تظاهرات وسط تل أبيب احتجاجاً على أداء نتنياهو، رافعين شعارات تطالب بإقالته فوراً.

(الأخبار)

حرب الضفة تدخل شهرها الرابع
المخيّمات مسرحاً للتجريف

رام الله - **أحمد العبد**

كما آلة القتل في غزة، يبدو حال آلة الدمار الإسرائيلية في الضفة الغربية، حيث تتصاعد اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، من الاقتحامات والاعتقالات، وهدم المنازل وتجريف الأراضي، وإقامة الحواجز، وصولاً إلى عمليات القصف والاغتيالات. ومنذ نحو أربعة أشهر، يتعرّض شمال الضفة، ولا سيّما محافظتَا جنين وطولكرم، لعملية عسكرية متواصلة، تحوّلت إلى احتلال مباشر، مع تمركز آليات العدو وجرّافاته في الشوارع والميادين، وتنفيذه مداهمات واعتقالات طاولت، إلى الآن، عشرات المواطنين.

وليلة الـ92 على التوالي، يواصل الاحتلال عدوانه على مدينة جنين ومخيّمها، حيث يقوم بتجريف الأراضي، وإحراق المنازل، وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية، فضلاً عن عمليات هدم واسعة داخل المخيّم، الذي يتعرّض لحصار مشدّد يمنع العدو بموجبه دخول أيّ جهة أو شخص إليه. وبحسب اللجنة الإعلامية لمخيم جنين، فقد دمّرت القوات الإسرائيلية، في إطار عدوانها المستمرّ هذا، نحو 600 وحدة سكنية بشكل كامل، إضافة إلى مئات المنازل التي تضرّرت جزئياً ولم تَعُد صالحة للسكن، فيما وصل عدد النازحين إلى نحو 21 ألفاً توزّعوا في أنحاء محافظة جنين، من بينهم 6 آلاف في المدينة، و3200 يقيمون في الجامعة العربية - الأميركية، فيما تستضيف بلدة برقين 4181 نازحاً. وعلى مستوى الخسائر البشرية، ارتفع عدد الشهداء في المحافظة، إلى 39، إلى جانب عشرات الجرحى والمعتقلين.

وتواصلاً لتلك الحملة، شنّت قوات الاحتلال، فجر أمس، عمليات اقتحام واسعة في مناطق متعددة في مدينة جنين وبلداتها، إذ داهمت منزلاً في حارة حليمة السعدية في الحي الشرقي واعتقلت شاباً من داخله، كما اقتحمت بلدة جبع واعتقلت 7 مواطنين من هناك، ودهمت عدداً من المنازل في بلدة برقين غرب المدينة، وحيّ خلة الصوحة قرب مخيم جنين، معتقلةً فلسطينياً قبل انسحابها من المكان. وفي المقابل، أعلنت «سرايا القدس - كتيبة جنين» أن مقاتليها في سرية سيلة الظهر، تمكّنوا من استهداف جنود الاحتلال خلال اقتحامهم البلدة، بعبوات ناسفة. وأمّا في قرية الجلمة، فهدم العدو، أمس، 10 دفيئات زراعية مُقامة على مساحة 10 دونمات. ومع نشر الجيش الإسرائيلي فرق المشاة في محيط حيّ الزهراء القريب من مخيم جنين، قال رئيس بلدية المدينة، محمد جرار، إن «آليات الاحتلال تواصل عمليات الهدم داخل المخيّم، وسط تعتيم كامل على عملها هناك، ومنع دخول أيّ جهة أو شخص إليه».

> يواصل المستوطنون هجماتهم الإرهابية في الضفة الغربية، التي تصاعدت أخيراً

وفي الموازاة، تواصل قوات الاحتلال عدوانها على مدينة طولكرم ومخيّمها، لليوم الـ86، ولليوم الـ73 على مخيم نور شمس، في ظلّ تصعيد ميداني مستمرّ من اقتحامات، ومداهمات، واعتقالات، واستيلاء على منازل. وشنّت هذه القوات، فجراً، حملة مداهمات واسعة طاولت منازل المواطنين في ضاحية ذنابة شرق طولكرم، حيث اعتقلت ثلاثة مواطنين، فيما شهد مخيم نور شمس إطلاق رصاص حيّ كثيف في اتجاهه، ترافقاً مع اقتحامه. وأشارت مصادر محلية إلى أن قوات الاحتلال اقتحمت عدداً من المنازل، وأجبرت نحو 10 عائلات على إخلائها، وذلك في إطار سياسة تضييق الخناق التي تُمارَس على سكان المخيّم. كما اقتحمت مدرّعتان، في ساعة متأخرة من ليل الإثنين، المدينة من مدخلها الجنوبي، وجابتا شوارعها الرئيسية في اتّجاه الحيّ الشرقي ومفرق الشاهد، وشارع المقاطعة صوب محيط مخيم طولكرم، قبل توجّههما إلى منطقة الشعراوية شمال المحافظة، مروراً بضاحية شويكة. ويشهد مخيم طولكرم حضوراً مكثّفاً لقوات الاحتلال التي تواصل أعمال التجريف والتخريب والتدمير للشوارع المهدّمة وممتلكات المواطنين فيه، وإغلاق مداخله بالسواتر الترابية والأسلاك الشائكة، علماً أنه أصبح خالياً من سكانه. وقد أسفر العدوان على طولكرم، منذ بدئه، عن استشهاد 13 مواطناً، بينهم طفل وامرأتان، إحداهما حامل في الشهر الثامن، بالإضافة إلى إصابة واعتقال العشرات، ونزوح أكثر من 4000 عائلة من مخيمَي طولكرم ونور شمس، تضمّ أكثر من 24 ألف فرد، إلى جانب مئات المواطنين من الحيّ الشمالي للمدينة.

بدورهم، يواصل المستوطنون هجماتهم الإرهابية المتصاعدة في الضفة، حيث حطّموا، فجر أمس، كراجاً لتصليح المركبات، واستولوا على محتوياته قرب قرية أم صفا شمال غرب رام الله، وأعاقوا تنقّل المواطنين، كما اقتحموا بلدة كفل حارس شمال غرب المدينة، وقاموا بتكسير مركبات.

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة أيضاً، هدمت قوات الاحتلال منزلين لشقيقين في بلدة اسكاكا شرق سلفيت، وآخرين وحظيرة أغنام ومغارة في قرية اللتواني في مسافر جنوب مدينة الخليل. وفي ساعة مبكرة من فجر الثلاثاء، فجّرت هذه القوات منزل عائلة الشهيد محمد شهاب في بلدة الرام شمال مدينة القدس المحتلة، بزعم تنفيذه عملية دهس.

فلسطينيون يتفقدون ركام منزلهم الذي دمره الاحتلال شمال رام الله (أ ف ب)

على الغلاف

تقرير حقوقي يوثّق عملية «تطهير طائفي» في الساحل

نشرت «لجنة المتابعة الإنسانية وحقوق الإنسان»، والتي يقودها الناشط السوري المعروف، هيثم المناع، تقريراً حقوقياً مطوّلاً يتألف من 72 صفحة، يمثل نتاج جهد أعلن عنه المناع بعيد وقوع المجازر، التي بدأت بشكلها المباشر في السادس من شهر آذار الماضي. ويُعتبر التقرير الذي شارك في إعداده 12 ناشطاً وناشطة من داخل سوريا وخارجها، بحسب مناع، انطلاقة لمجموعة من التقارير والأبحاث التي تتناول مختلف القضايا الأساسية المتعلقة بحق الأمان وجرائم التهجير الجماعي وسياسة الإفقار المنهجي لجماعة سكانية (العلويون) بوصفهم كذلك. وبحسب ما جاء فيه، فقد «أظهرت الأدلة الدامغة نمطاً منهجياً من العنف الواسع النطاق ضد المدنيين، شمل عمليات إعدام ميداني، وتعذيب، وتهجير قسري، ونهب وتدمير للممتلكات، وتسريح تعسفي من العمل خاصة بحق مجموعة سكانية معيّنة بوصفها من الطائفة العلوية». وبيّن التقرير أن هذه الانتهاكات تورّطت فيها «قوات حكومية، وعناصر أمنيون، وعناصر مسلحون محليون، إلى جانب مجموعات مسلحة أجنبية موالية للقيادة العسكرية الجديدة».

ونُقل عن شهادات ذوي الضحايا، «وجود حالات موثّقة لمنع دفن الجثث، والاستيلاء على المنازل، والإذلال العلني للمدنيين، في سياق يُظهر نية واضحة للإضرار بجماعات محدّدة على أساس طائفي»، فيما يشرح التقرير أن «خطاب الكراهية» الصادر من بعض المنابر الدينية والقنوات الإعلامية «ساهم في تصعيد التحريض الطائفي، من خلال دعوات علنية إلى الجهاد والتغيير ضد أبناء الطائفة العلوية». وعليه، يوصي التقرير، وبشكل «ملحّ»، بـ«تشكيل هيئة عليا مستقلة للعدالة الانتقالية لمحاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات، سواء من النظام السابق أو الحالي، بعيداً عن نفوذ السلطة التنفيذية، وإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلّة تختص بالجرائم ذات الطابع الإنساني المرتكبة في الساحل السوري، ومناطق ريف حمص وحماة، مع التركيز على جرائم الاختفاء القسري، وخطف النساء والأطفال، وفرض عقوبات دولية صارمة على الأفراد والجهات المتورّطة في الإبادة أو التحريض على التطهير الطائفي، وإحالة المتورطين من الجماعات التكفيرية غير السورية في التحريض والقتل إلى العدالة، وإخراجهم من المؤسسات الرسمية العسكرية والمدنية».

كما يوصي التقرير بـ«ضمان الحماية الكاملة للسوريين بصرف النظر عن خلفياتهم الطائفية أو العرقية أو السياسية»، و«نشر لجان مراقبة دولية دائمة في عموم الأراضي السورية لضمان عدم تكرار المجازر، خاصة بحق الأقليات الدينية والطائفية، وإعلان مناطق الساحل السوري كمناطق منكوبة إنسانياً، وضرورة تدخّل الأمم المتحدة بشكل عاجل، ومستدام لتأمين المساعدات والدعم».

(الأخبار)

سوريا تتقبّل «دفتر الشروط» الأميركي حاضرون لسلّة تنازلات

لم تكد دمشق ترسل ردّها على مطالب أميركية لتطبيع العلاقات، تبعتها زيارة عاجلة أجراها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى سوريا، والتقى خلالها الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، حتى بدأت فصائل المقاومة الفلسطينية، أو ما بقي من ممثليها في هذا البلد، تتلمّس ضغوطاً متصاعدة. ضغوطٌ بلغت ذروتها مع اعتقال قياديَّيْن في «سرايا القدس» - الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي» -، لا يزال الغموض يلفّ مصيرهما، تماماً كما يكتنف مصير بقية الفصائل، بما فيها حركة «حماس»، التي استعادت في الأشهر الأخيرة من عمر النظام السابق، حضوراً رمزياً بعد فترة قطيعة امتدّت نحو عقد من الزمن.

وتوحي المعطيات التي تصدر عن الإدارة السورية الجديدة بمساع حثيثة للانفتاح على الولايات المتحدة، التي لا تزال تبدي تردّداً واضحاً حيال هذا الانفتاح، تخلّله تقديم قائمة من ثمانية شروط أولية هدفها «بناء الثقة»، تدور حول إبعاد المسلحين الأجانب عن المناصب القيادية، بما فيها الجيش السوري الناشئ، الذي اشترطت واشنطن أن يكون «جيشاً احترافياً» (بمعنى عدم وجود تجنيد إجباري)، إلى جانب فتح الباب أمام الولايات المتحدة للوصول إلى جميع منشآت السلاح الكيماوي والبرنامج الخاص به، وتشكيل لجنة للمفقودين الأميركيين بمن فيهم الصحافي أستون تايس.

وتضمّنت الشروط أيضاً طلب تفويض معلن للقوات الأميركية يسمح بتنفيذ عمليات «مكافحة الإرهاب على الأراضي السورية ضد أي شخص تعتبره واشنطن تهديداً للأمن القومي»، وإصدار السلطات السورية «إعلاناً رسمياً عاماً يحظر جميع الميليشيات الفلسطينية وأنشطتها السياسية في سوريا، وترحيل أعضائها بشكل يضمن طمأنة إسرائيل»، بالإضافة إلى «منع تموضع إيران وتصنيف كلّ من الحرس الثوري وحزب الله تنظيماً إرهابياً»، والالتزام العلني بالتعاون مع «التحالف الدولي» في

> **تأتي مساعي الشرع للانفتاح على واشنطن، مدفوعة بجهود السعودية التي تحاول تنسيق لقاء بينه وبين ترامب**

محاربة «داعش».

وبحسب مصادر سورية، فإن السلطات قامت بالرد بشكل خطّي على قائمة الشروط الأميركية التي تسلّمها وزير الخارجية أسعد الشيباني، من نائبة مساعد وزير الخارجية الأميركي، ناتاشا فرانشيسكي، خلال لقاء بينهما في بروكسل في شهر آذار الماضي، من دون الإفصاح عن طبيعة الرد، وما جاء فيه. غير أن ما تبع الرد من تطورات يوحي بتقدّم كبير على الطريق الذي ترسمه واشنطن، والتي سمحت لوفد سوري بدخول أراضيها للمشاركة في فعاليتين: الأولى ترتبط باجتماعات «البنك الدولي» نهاية الشهر الحالي، والتي سيشارك فيها وزير المالية محمد يسر برنية، وحاكم مصرف سوريا المركزي محمد عبد القادر الحصرية - بعد أن تعهّدت السعودية بدفع مستحقات مالية متراكمة على سوريا تبلغ نحو 15 مليون دولار -؛ والثانية تتصل باجتماعات «مجلس الأمن» التي تنعقد في نيويورك الجمعة المقبل، ومن المقرّر أن يشارك فيها الشيباني، ويقوم برفع العلم السوري الجديد، قبل أن يجري لقاء مع المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن.

ووسط هذه التطورات، أعلنت «سرايا القدس»، في بيان، أن قوات الأمن السورية قامت باعتقال قياديَّين من صفوفها لأسباب مجهولة، في وقت لا تزال تلتزم فيه السلطات السورية الصمت حيال ذلك، وترفض الإدلاء بأي تصريح حول سبب اعتقال قياديَّي «الجهاد». ويتزامن هذا مع التضييق المستمر على ما تبقّى من نشاط حركات المقاومة الفلسطينية، والتي كانت تتخذ من سوريا مقراً لأنشطتها. على أنه، وبموازاة الجانب السياسي المرتبط بالشروط الأميركية، ومساعي الشرع لتوسيع قنوات التواصل مع واشنطن، تكشف نظرة على تاريخ الرجل، الذي قاد «هيئة تحرير الشام» في إدلب، عن علاقة مرتبكة بحركات المقاومة بشكل عام، وتلك والتي نشطت في سوريا، على وجه الخصوص؛ إذ عرّت «تحرير الشام» بالشهيد إسماعيل هنية، وفي الوقت نفسه، عبّرت مراراً عن رفضها ما وصفتها بأنها «ارتباطات إيرانية» للرجل. وعلى الصعيد الأيديولوجي، ظهرت بوضوح ملامح خلافات عميقة بين «الهيئة» و«جماعة الإخوان المسلمين» التي ترتبط بها «حماس»

الشرع مع عضو الكونغرس مارلين ستانزمان (صن الويب)

الأمر الذي ساهم في تعقيد شكل العلاقة بينهما، خصوصاً بعد وصول الشرع إلى سدة الحكم في سوريا، وإعلانه الصريح «تحييد سوريا» عن الصراعات في المنطقة، بما فيها الصراع في فلسطين المحتلة.

وتأتي مساعي الشرع للانفتاح على واشنطن، مدفوعة بجهود متعدّدة الأطراف؛ إذ تلعب السعودية، التي تحاول تنسيق لقاء بينه وبين الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، دوراً مهماً في سياق محاولات الرياض توسيع حضورها في الملف السوري. كما يساهم اللوبي السوري في الولايات المتحدة في عملية تعويم الإدارة السورية الجديدة، ومحاولة رفع العقوبات المفروضة على سوريا، والتي أدّى هو نفسه دوراً بارزاً في بلورتها. وفي هذا السياق، أعلن محمد علاء غانم، أحد أبرز الناشطين في اللوبي السوري، عن لقاء تمّ عقده مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السناتور جيم ريش - الذي يُعتبر أحد أبرز الرافضين لرفع العقوبات -، وتمّ بنتيجته إقناع ريش بضرورة تعليق بعضها.

وكان نائبا الكونغرس الجمهوريان، كوري ميلز من ولاية فلوريدا، ومارلين ستانزمان من ولاية إنديانا، زارا دمشق، الجمعة الماضي، برفقة عدد من أفراد الجالية السورية المقيمين في الولايات المتحدة، في زيارة وُصفت بأنها «مهمة لتقصّي الحقائق، وتخلّلها لقاء مع الشرع، من دون أن يتم الكشف عن تفاصيل المواضيع التي تمّت مناقشتها خلاله». غير أن ميلز وصف، في تصريحات لاحقة، الحوار مع الشرع في مجلس الشيوخ الأميركي، بأنه «ملهم، ويساعد على فهم أوسع للأعداء المشتركين»، معلناً أنه سيطلع الرئيس دونالد ترامب على تفاصيل الزيارة إلى سوريا، والمواضيع التي طرحَت إليها، بما فيها «الأمن القومي، وحلفاء سوريا، ووضع الحدود مع الجيران، بالإضافة إلى نقاش العلاقة بين سوريا وإسرائيل».

(الأخبار)

قيادات «الجهاد» خلف القضبان: الشرع يغازل واشنطن؟

دمشق - الأخبار

في تطوّر آثار حالة من الترقب والقلق داخل الأوساط الفلسطينية في سوريا، كشفت مصادر فلسطينية في دمشق، أمس، في حديث إلى «وكالة الأنباء الألمانية»، عن اعتقال قوات الأمن السورية، قبل أيام، قياديَّيْن فلسطينيَّين اثنين. وفيما أكّدت «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، في بيان، خبر اعتقال القياديَّيْن، وقالت إن الأخيرين هما «القائد المهندس مسؤول الساحة السورية خالد خالد (أبو الحسن)، والقائد المهندس مسؤول اللجنة التنظيمية ياسر الزفري (أبو علي)»، فهي دعت الحكومة السورية إلى الإفراج عنهما. وفي هذا الإطار، تكشف مصادر فلسطينية في دمشق، في حديثها إلى «الأخبار»، عن «مساع فلسطينية وعربية للإفراج عن المسؤولَيْن، من دون توافر معلومات حول الأسباب التي تقف وراء اعتقالهما»، في حين يشير مصدر في «الجهاد» إلى «عدم وجود علاقة لعملية الاعتقال بطبيعة نشاط الحركة ضمن الأراضي السورية، والذي ينحصر حالياً في العمل الإنساني والإغاثي بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين في سوريا». ويوضح المصدر، لـ«الأخبار»، أن «هذا العمل كان في عهد نظام بشار الأسد واستمر بعد إسقاطه وتسلّم السلطات الجديدة مقاليد الحكم في البلاد».

على أن اللافت أن هذا التطور يأتي في أعقاب إصدار إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، توجيهات سياسية جديدة تشترط على الحكومة السورية، الحالية، «إصدار إعلان رسمي يحظر جميع الميليشيات الفلسطينية وأنشطتها السياسية في سوريا، وترحيل أعضائها بشكل يضمن طمأنة إسرائيل»، بالإضافة إلى «منع تموضع إيران وتصنيف كلّ من الحرس الثوري وحزب الله تنظيماً إرهابياً»، والالتزام العلني بالتعاون مع «التحالف الدولي» في

> **قيادات «الجهاد» في دمشق: ثمّة مساعٍ فلسطينية وعربية للإفراج عن المسؤولَيْن في «الجهاد»**

محاربة «داعش»، وهي المطالب التي تعتبر الحكومة السورية، الحالية، أنها «تتعارض مع سيادة سوريا، وتتجاوز الاتفاقيات الموقّعة بين البلدين، وتتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وتتجاوز الأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها بين الدول»، وفق ما نقلته «وكالة الأنباء السورية الرسمية» (سانا) عن مصدر في وزارة الخارجية والمغتربين.

وتأتي هذه المطالب في وقت تتصاعد فيه المخاوف الإسرائيلية»، مضيفة أن واشنطن تنتظر من دمشق «أفعالاً لا أقوالاً في محاربة التطرف وإنهاء أي وجود مسلح على الأراضي السورية». وإذ يسود اعتقاد في صفوف فلسطينيين مقيمين في سوريا بأن الاعتقالات جاءت «استجابةً لذلك التهديد، وإذعاناً للمطالب الأميركية تلك»، فقد أثار توقيتها بعد زيارة أجراها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى دمشق، حيث التقى الرئيس السوري في الفترة الانتقالية، الجمعة الماضي، تساؤلات في الأوساط الفلسطينية حول ما إذا كانت مرتبطة أيضاً بمباحثات جرت خلال الزيارة.

من جهتها، قالت «سرايا القدس»، في بيان، إن الاعتقال جرى من «دون توضيح عن أسبابه وبطريقة لم نكُن نتمنى أن نراها من إخوة لطالما كانت أرضهم حاضنة للمخلصين والأحرار». وتوجّهت إلى السوريين بالقول: «إلى أهلنا وأبناء جلدتنا وأشقائنا في سوريا الحبيبة، يا من سطّرتم بصفحات التاريخ أسماء ثوار بذلوا أرواحهم في سبيل الله لقضية الأمة الكبرى، ألا وهي بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، وهذه الأرض التي لطالما كانت حلماً لأبطالكم في سبيل تحريرها والصلاة في أولى القبلتَين المسجد الأقصى المبارك... يقبع لديكم اثنان من خيرة كوادرنا». وإذ أوضحت «سرايا القدس» أن المعتقَلَين «كان لهما أثر كبير في العمل لقضية فلسطين العادلة وإغاثة أهلها بالعمل الإنساني خلال السنوات العجاف التي مرّت بها سوريا»، فهي أملت «من إخواننا في الحكومة السورية الإفراج عن إخواننا لديكم»، كما تمّنت «مد يد العون والتقدير من إخواننا العرب وليس العكس». كما أكّدت «سرايا القدس» أن «بندقيتنا لم تتوجه منذ انطلاقتها إلا إلى صدور العدو، ولم تنحرف يوماً عن الهدف الأساسي والذي هو التراب الفلسطيني الكامل»، لافتة إلى أنه «عندما قدّمت سرايا القدس شهداء من الساحة السورية، فقد قدّمتهم على حدود فلسطين المحتلة»، في إشارة واضحة إلى عدم اتخاذ «السرايا» من الأراضي السورية منطلقاً لاستهداف العدو.

وتُعتبر حادثة الاعتقال هذه، الأولى من نوعها التي تستهدف قادة فلسطينيين في عهد السلطات الجديدة في دمشق؛ علماً أن حركة «الجهاد»، المستهدفة بها، حافظت على وجودها في سوريا خلال سنوات الحرب، من دون أن تنخرط في المعارك إلى جانب النظام أو ضده، وذلك خلافاً لفصائل أخرى غادرت قيادتها البلاد بعد سقوط النظام، من مثل تنظيمي «فتح الانتفاضة» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة».

إعادة تموضع أميركية في سوريا
واشنطن تغري دمشق: الانسحاب مقابل التطبيع

بدأت الولايات المتحدة خطة لتنفيذ انسحاب جزئي من سوريا على ثلاث مراحل، في انتظار تقييم جديد خلال 60 يوماً، يُحتمل أن ينتهي بالإبقاء على نحو 500 جندي أميركي فقط في الداخل السوري وعدد محدود من القواعد في سوريا، في خطة تهدف إلى تلبية رغبة الرئيس دونالد ترامب في تخفيض التدخل العسكري في الدول الأجنبية. ويأتي هذا في ظلّ تسارع التحولات الإقليمية، وسعي واشنطن لتمرير عرض سياسي - أمني متكامل إلى دمشق، عنوانه الظاهر تقليص الوجود العسكري الأميركي في سوريا، فيما مضمونه الحقيقي استدراج السلطة الجديدة نحو التموضع في المحور الأميركي، على قاعدة التطبيع مع إسرائيل والعداء الكامل لإيران.

وبالفعل، بدأت الولايات المتحدة انسحاباً جزئياً من خلال إخلاء شبه كامل لأكبر قاعدتين في سوريا، هما: «القرية الخضراء»، المعروفة بـ«العمر» في ريف دير الزور الشرقي، و«الفرات» والمعروفة بـ«معمل غاز كونيكو» في ريف دير الزور الشمالي، بالإضافة إلى قاعدة ثالثة بالقرب من بلدة الباغوز على الحدود السورية العراقية، علماً أن الجنود المتواجدين في تلك القواعد انسحبوا في مسارين: الأول في اتجاه «الشدادي» لتعزيزها، والآخر في اتجاه القواعد الأميركية في كردستان العراق، حسبما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولَين أميركيين بارزين. وأوضح المسؤولون أنه «بهذا التحرك، انخفض عدد أفراد الجيش الأميركي من 2000 جندي إلى 1400 جندي». وأضاف هؤلاء أن «القادة العسكريين سيعيدون تقييم الوضع بعد 60 يوماً (...) وسيوصون ببقاء ما لا يقل عن 500 جندي في المنطقة لاحقاً».

بدورها، أصدرت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) بياناً أعلنت فيه أنه «سيتم تقليص الوجود العسكري الأميركي في سوريا إلى أقل من ألف جندي في الأشهر القادمة»، في خطوة وصفتها بأنها «عملية مدروسة ومشروطة». كما أعلن المتحدّث الرسمي الرئيسي للوزارة، شون بارنيل، عن «توحيد القوات في سوريا تحت قيادة قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب، في مواقع مختارة». ورأى أن هذا الإجراء «يعكس الخطوات الكبيرة التي قطعناها نحو تقليص جاذبية «داعش» وقدراته التشغيلية إقليمياً وعالمياً».

ويأتي ذلك فيما يبدو أن الأميركيين تسارع التحولات الإقليمية، وسعي واشنطن لتمرير عرض سياسي - أمني متكامل إلى دمشق، عنوانه الظاهر تقليص الوجود العسكري الأميركي في سوريا، فيما مضمونه الحقيقي استدراج السلطة الجديدة نحو التموضع في المحور الأميركي، على قاعدة التطبيع مع إسرائيل والعداء الكامل لإيران.

وبالفعل، بدأت الولايات المتحدة انسحاباً جزئياً من خلال إخلاء شبه كامل لأكبر قاعدتين في سوريا، هما: «القرية الخضراء»، المعروفة بـ«العمر» في ريف دير الزور الشرقي، و«الفرات» والمعروفة بـ«معمل غاز كونيكو» في ريف دير الزور الشمالي، بالإضافة إلى قاعدة ثالثة بالقرب من بلدة الباغوز على الحدود السورية العراقية، علماً أن الجنود المتواجدين في تلك القواعد انسحبوا في مسارين: الأول في اتجاه «الشدادي» لتعزيزها، والآخر في اتجاه القواعد الأميركية في كردستان العراق، حسبما نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولَين أميركيين بارزين. وأوضح المسؤولون أنه «بهذا التحرك، انخفض عدد أفراد الجيش الأميركي من 2000 جندي إلى 1400 جندي». وأضاف هؤلاء أن «القادة العسكريين سيعيدون تقييم الوضع بعد 60 يوماً (...) وسيوصون ببقاء ما لا يقل عن 500 جندي في المنطقة لاحقاً».

بدورها، أصدرت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) بياناً أعلنت فيه أنه «سيتم تقليص الوجود العسكري الأميركي في سوريا إلى أقل من ألف جندي في الأشهر القادمة»، في خطوة وصفتها بأنها «عملية مدروسة ومشروطة». كما أعلن المتحدّث الرسمي الرئيسي للوزارة، شون بارنيل، عن «توحيد القوات في سوريا تحت قيادة قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب، في مواقع مختارة». ورأى أن هذا الإجراء «يعكس الخطوات الكبيرة التي قطعناها نحو تقليص جاذبية «داعش» وقدراته التشغيلية إقليمياً وعالمياً».

ويأتي ذلك فيما يبدو أن الأميركيين يواصلون سعيهم لاستمالة الإدارة السورية الجديدة، واستثمار سيطرتها على العاصمة دمشق، لإنهاء وجود حركات المقاومة الفلسطينية هناك، بالإضافة إلى دفع التطبيع مع إسرائيل، وتصنيف «الحرس الثوري الإيراني» على لائحة الإرهاب، وفقاً لوثيقة مسرّبة لقائمة من المطالب الأميركية من سوريا، مقابل إمكانية رفع العقوبات عن الأخيرة بشكل

> **بدأت الولايات المتحدة انسحاباً جزئياً من خلال إخلاء شبه كامل لأكبر قاعدتين في سوريا**

تدريجي. ويُحتمل، هنا، أن تكون واشنطن قد نفّذت هذا الانسحاب الجزئي لتكاثر جدية احتمال تسليم دمشق آبار النفط أيضاً، مقابل ضمان قيام نظام سياسي صديق لأميركا وإسرائيل، وخصوصاً أن القاعدتين اللتين تم الانسحاب منهما تقعان في أغزر مناطق انتشار النفط والغاز. كما أن توحيدها القوات العاملة في سوريا تحت لواء عملية «العزم الصلب»، يستبطن رسالة باستعدادها لحماية إدارة الرئيس السوري في الفترة الانتقالية، أحمد الشرع، من هجمات «داعش» - بعد إعلان الأخير الحرب على دمشق -، وأنها تريد منه التعاون لإنهاء نشاط التنظيم في سوريا ومنع استغلاله للأوضاع الأمنية للعودة من جديد.

ومع ذلك، لم ينعكس الانسحاب الأميركي هدوءاً تاماً على الأرض؛ إذ نفّذت قوات أميركية، برفقة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، جولات على سرير نهر الفرات في دير الزور، وفي بلدة تل تمر في ريف الحسكة، تواترياً مع إجراء تدريبات ونقل أسلحة في عدة «قواعد» في ريف الحسكة، وتنفيذ حملة أمنية في مخيم الهول ضد خلايا تنظيم «داعش». وفي هذا السياق، تكشف مصادر مطّلعة، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «الولايات المتحدة بدأت بتنفيذ خطة لإعادة انتشار في سوريا، كانت مُعدّة حتى قبل سقوط نظام بشار الأسد، ووصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض» موضحة أن «الخطة تقوم على انسحاب من قواعد ودمج أخرى، وتقليص عدد الجنود الأميركيين من ألفَين إلى 500 جندي فقط»، علماً أنه قبل سقوط نظام الأسد بأشهر، رفعت واشنطن عدد جنودها من 900 إلى ألفَين.

وتضيف المصادر نفسها أن واشنطن «ستحتفظ بثلاث قواعد رئيسية، هي: قسرك في ريف الحسكة الشمالي الغربي، والشدادي في جنوب الحسكة، مع إنشاء قاعدة جديدة في سد تشرين بريف حلب الشمالي الشرقي»، مرجّحة أن «تركّز في وجودها على استمرار مراقبة أمن مخيمات وسجون تنظيم داعش في مناطق سيطرة قسد في سوريا». وتتوقّع أن «تحتفظ الولايات المتحدة بنحو 500 جندي، إلى حين استكمال دمج «قسد» في بنية الدولة السورية الجديدة بما يتيح استكمال العمليات ضد تنظيم داعش»، معتبرة أن «هذه القواعد ستبقى أيضاً نقطة ضغط متواصلة على دمشق لدفعها إلى الانخراط في المحور الأميركي، وعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل».

(الأخبار)

ملفّ المقاتلين الأجانب يتصدّر: دمشق لا تجد حلّاً

لمياء إبراهيم

يبدو ملفّ المقاتلين الأجانب في سوريا عصيًا على الحلّ، في ظلّ إصرار الإدارة الجديدة على إدماجهم ضمن مؤسّساتها، في موازاة مطالبات دولية، ولا سيما أميركية، باستبعاد هؤلاء من هيكلية السلطة والجيش، وإخراجهم من البلاد كأحد شروط تخفيف الضغوط عن حكومة أحمد الشرع. كذلك، تعزّز القلق لدى بعض فئات المجتمع، بعدما تحدّثت تقارير عن تورّط أولئك المقاتلين في مجازر الساحل. وفيما لا تتوافر أرقام دقيقة لأعدادهم - علماً أنهم بدأوا الدخول إلى الأراضي السورية اعتباراً من عام 2015، للقتال ضدّ النظام السابق -، تشير التقديرات المتعلّقة بهم إلى أن عددهم يراوح بين ثلاثة وخمسة آلاف، يتركّز معظمهم في مناطق جبلية في الساحل.

ويظهر أن الحكومة لم تتقدّم أيّ خطوة في سبيل حلّ هذا الملف، على رغم الانتقادات التي طاولت الشرع، بعد إعلانه سابقاً أن المقاتلين الأجانب الذين ساهموا في إطاحة نظام الأسد «يستحقّون المكافأة»، وتلميحه إلى إمكانية منحهم الجنسية السورية، فضلاً عن تعيينه عدداً منهم في مناصب عسكرية عليا. وستكون ملفّ المقاتلين الأجانب، سواء تقرّر دمجهم في الجيش السوري الجديد، أو ترحيلهم، تداعيات على المستويَين الداخلي والدولي، في وقت تسوق فيه الحكومة تبريرات من قبيل أن أعدادهم قليلة ولا يمكن أن تؤثر على أيّ حال في تركيبة المؤسسة العسكرية، وأنهم لا يشكّلون أيّ خطر على أيّ دولة صديقة لسوريا.

وفي هذا الجانب، يرى المحلّل السياسي، علي ثابت جديد، في حديث إلى «الأخبار»، أن «ظاهرة المقاتلين الأجانب تُعدّ من أعقد الملفّات التي تنتج عن نهاية الحروب، وخصوصاً الداخلية منها». ويضيف أن هذا «الملف من أكثر الملفّات بروزاً اليوم، حيث أصبح إيجاد حلّ لهؤلاء المقاتلين واستبعادهم من هيكلية السلطة والجيش أحد أهمّ البنود التي يطالب بها المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة، التي ترى فيهم تهديداً للأمن العالمي في المستقبل، وهو ما صرّح به أكثر من مسؤول أميركي. والحقيقة، أن هذه المخاوف مشروعة، في ظلّ منحهم رتبا عسكرية ومواقع في الصف الأول على المستويَين الأمني والعسكري، في موازاة هشاشة أمنية تعيشها سوريا. وتعزّزت تلك المخاوف بشكل كبير بعد مجازر الساحل، واحتضان فاعلي الإدارة الجديدة لهم، في موازاة روايات حول عدم قدرة قيادة الجيش الجديد على السيطرة عليهم وإلزامهم بتعليماتها».

وإذ يشير جديد إلى أن عدم تساهل الإدارة الأميركية في هذا الملفّ، ظهر جليّاً في رفضها «انضمام سوريا للمرّة الثانية، على رغم الوساطات المختلفة»، فهو يعتقد بأن «الكيان الصهيوني ينظر إلى الواقع في سوريا بمنظار جيوسياسي، وهو ما عبّر عنه نتنياهو عندما تحدّث عن إعادة رسم خرائط المنطقة، حيث سيستغلّ الواقع السوري الهشّ لفرض ما يريد بعيداً من لغة التفاوض، وموضوع المقاتلين الأجانب سيكون إحدى الأوراق التي يستخدمها لتبرير أفعاله».

الحدث

المحادثات تدخل «مرحلة التخصّص»
إيران - أميركا: تفاهم على الإطار العام

طهران - **محمد خواجوئي**

مع انعقاد جولة ثانية من المحادثات «البنّاءة»، والتي «أحرزت تقدُّماً»، بين وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، والمبعوث الخاص للرئيس الأميركي ستيف ويتكوف، السبت الماضي، في العاصمة الإيطالية روما، من المُقرَّر أن يبدأ فريقا خبراء البلدَين محادثاتهما - التي كانت مقرّرة اليوم -، السبت المقبل، في العاصمة العُمانية مسقط، وذلك بحضور رئيسَي وفدَي التفاوض. ووفقاً للناطق باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، فإن تأجيل الاجتماع الفنّي جاء على خلفية «اقتراح عُماني». وبمعزل عن سبب التأجيل، فإن ثمّة توافقاً ظاهراً بين الجانبَين على مواصلة المسار الدبلوماسي؛ إذ يُبيّن قرار طهران وواشنطن إجراء محادثات تخصصية أنهما توصّلتا إلى تفاهم في شأن الأطر العامة وجداول الأعمال، والتي من المُقرّر أن يخوض الخبراء والمختصّون في تفاصيلها، للبدء في عملية صياغة نصّ الاتفاق.

ويبدو أن إيران نجحت، إلى الآن، في حصر المحادثات الجارية في برنامجها النووي، وعدم ربط أيّ اتفاق محتمل بقضايا من مثل دعمها لمجموعات المقاومة في المنطقة، أو ببرنامجها الصاروخي. وعلى الرغم من بعض المواقف الأميركية الداعية إلى تفكيك البرنامج النووي، ووقف التخصيب، فإن ما طُرح على طاولة التفاوض لا يشير إلى هكذا اتجاه؛ إذ يدور النقاش حول تقييد هذا البرنامج، تماماً كما في «خطة العمل الشاملة المشتركة» لعام 2015، والتي سُمح لإيران بموجبها بالتخصيب عند مستوى 3,67%، جنباً إلى جنب اضطلاع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بدور رقابي صارم على نشاطات طهران النووية.

وفي هذه الأجواء، أثيرت خلال محادثات روما، السبت الماضي، قضيّتان رئيسيتان: تحديد مصير مخزونات اليورانيوم العالي التخصيب، وحصول إيران على ضمانات تحول دون تكرار الانسحاب الأميركي من الاتفاق؛ علماً أن الجمهورية الإسلامية تدعو إلى حفظ اليورانيوم العالي التخصيب داخل البلاد، فيما تطالب الولايات المتحدة بتدميره أو نقله إلى بلد آخر، بمعنى أن يكون روسيا. لكنّ طهران تريد، من جهتها، ضمانات عملية في حال انتهكت واشنطن الاتفاق، بما في ذلك إعادة مخزونات اليورانيوم من موسكو، التي تتيح لها الشروط المتقدّمة لعب دور محوري في مستقبل العلاقات الإيرانية - الأميركية، على حساب العواصم الأوروبية، والأمم المتحدة.

> **تريد إيران الحصول على ضمانات تحول دون تكرار الانسحاب الأميركي من الاتفاق**

وفي أحدث تصريحاته، قال وزير الخارجية الإيراني، أمس، إن اتفاقاً تُرفع بموجبه العقوبات الأميركية عن طهران، سيتيح فرصاً اقتصادية تُقدَّر بتريليون دولار، «يمكن الشركات الأميركية الاستفادة منها». وفي منشور عبر منصة «إكس»، أكّد عراقجي في خطابه الذي كان مُقرّراً أن يلقيه عبر تقنية «الفيديو كونفرانس» في مؤسسة «كارنيغي» حول «السياسة النووية الدولية»، وتمّ إلغاؤه نتيجة ضغوط مجموعات تابعة للّوبي الإسرائيلي، أن أيّ حرب محتملة ضدّ بلاده، ستكون لها تكلفة باهظة على الاقتصاد الأميركي، مشدّداً على أهمية العلاقات الاقتصادية مع الأميركيين في أيّ اتفاق محتمل.

وفي موازاة التحضير للجولة الثالثة من المحادثات غير المباشرة بين طهران وواشنطن، يلتقي عراقجي، في بكين، اليوم، مع كبار المسؤولين الصينيين، وذلك في إطار «المشاورات المنتظمة التي تجريها طهران مع حلفائها، بمن فيهم الصين وروسيا» حول الموضوع النووي. وكان الوزير الإيراني زار موسكو قبيل بدء الجولة الثانية من المحادثات، وسلّم رسالة من المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، إلى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قبل إن الأول شدّد فيها على حفظ العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، في حال تمّ التوصّل إلى اتفاق مع الأميركيين حول الموضوع النووي. وقبيل انطلاق الجولة الأولى من المحادثات بين إيران وأميركا، عُقد اجتماع ثلاثي إيراني - روسي - صيني في التاسع من الجاري، أعلنت السلطات الإيرانية أنه جرى على مستوى الخبراء، وناقش الموضوع النووي و«خطة العمل الشاملة المشتركة» والقرار الرقم 2231. وفي هذا السياق، تناولت صحيفة «غارديان» البريطانية الدور المحوري لموسكو في المحادثات النووية الإيرانية - الأميركية، مشيرةً إلى أن روسيا اختيرت لتكون الوجهة المحتملة لمخزونات اليورانيوم الإيراني المخصّب، «وقد تضطلع بدور الحَكَم في حالات انتهاك الاتفاق مستقبلاً».

وفيما كان مُقرّراً بدء المحادثات الفنية اليوم، فإنها تصدّرت اهتمام وسائل الإعلام الإيرانية، إذ أشارت صحيفة «هم ميهن»، المحسوبة على التيار الإصلاحي، إلى انخراط الطرفَين في المحادثات التخصصية، معتبرةً أن «نجاح المفاوضات يتوقّف على أن تجري بصورة مباشرة». ورأت، في مقالها الافتتاحي، أنه «من غير الممكن إجراء محادثات فنّية من دون الجلوس وجهاً لوجه وبشكل مباشر»، إذ إنه «عندما نصل إلى مرحلة التخصّص، فهذا يعني أننا اتّفقنا على الخطوط العريضة أجمالاً، وهذه الحالة، تزيل الحاجز الناجم عن انعدام الثقة أمام الحوار المباشر».

أمّا صحيفة «كيهان»، القريبة من التيار الأصولي، فرأت، في مقال لسعد الله زارعي، أن «المحادثات مع إيران، وبغضّ النظر عن محتواها، تحوّلت إلى هدف لدونالد ترامب، الذي يبدو مستعداً لتقديم تنازلات في هذا المجال». وقال الكاتب إن «مطالب أميركا في عمان كانت أدنى بكثير من مفاد خطّة العمل الشاملة المشتركة؛ وقبيل بناءً على ذلك إن القضية الرئيسية لترامب هي أن يسجّل الاتفاق النووي مع إيران باسمه، ولذلك فهو جاهز لمنح تنازلات ليحصل على هذا التسجيل». ورجّح المقال الإفتتاحي لصحيفة «كيهان» التي يُعيَّن مديرها المسؤول بقرار من المرشد الأعلى، أن يغيّر ترامب لهجته، فيما رحّب الكاتب بوضع أوروبا جانباً، باعتباره قراراً «يتّسم بالواقعية والحكمة»، ذلك أن «الأوروبيين، ومنذ انخراطهم في هذا المشروع، لم يفعلوا سوى الشرّ ضدّ إيران».

مصافحة بين وزيري خارجية إيران، عباس عراقجي، وإيطاليا، انطونيو تاجاني، في مقر الخارجية الإيطالية قبيل بدء المفاوضات النووية في السفارة العمانية في روما (أ ف ب)

تحليل إخباري

السعودية - إيران:
هدنة مؤقّتة... في انتظار الآتي

يحيى دبوق

حلّ وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، ضيفاً في العاصمة الإيرانية، طهران، الخميس الماضي، في خطوةٍ عُدّت الأبرز في سياق محاولات الرياض ترذيم التهدئة مع الجانب الإيراني، في ظلّ وضع إقليمي مُشبع بالتعقيدات. وتمثّل الزيارة التي حملت رسائل واضحة، حول تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، قمّة جبل الجليد في سلسلة الجهود الدبلوماسية التي بدأت تتّخذ شكلاً أكثر جدّية وفاعلية. وفيما يأمل بعض المراقبين في أن تحقّق الخطوة المتقدّمة استقراراً إقليمياً من بوابة تحسين العلاقات السعودية - الإيرانية، تسود شكوك في ما إذا كان يمكن عدُّها بدايةً لعلاقة مستدامة قائمة على الثقة والمصالح المشتركة، أم أنها مجرّد هدنة مؤقّتة ستنتهي عند أول اختبار حقيقي.

الأرجح أن التحوّل الحاصل لا يعكس ثقةً متبادلة، بقدْر ما يجلّي حسابات استراتيجية وبراغماتية؛ ذلك أن الرياض ليست في وارد بناء علاقة مستدامة، بل هي قلقة من الغموض المحيط بالاستراتيجية الأميركية تجاه الملفّ الإيراني، إذ على على الرغم من أن واشنطن تتبع نهجاً جاداً في التعامل مع طهران، غير أن نتائج العملية التفاوضية مفتوحة على احتمالَين: إمّا تسوية دبلوماسية طويلة الأمد، أو تصعيد عسكري في حال انهيار المفاوضات؛ علماً أن كلا المسارَين يثيران قلق المملكة من تداعيات سلبية ترتدّ عليها. وعلى هذه الخلفية، يبدو أن السعودية اختارت الانفتاح النسبي على إيران، كخطوة استباقية تطمينية، كونها تدرك أن أيّ قرار أميركي في هذا الشأن سيرخي بتداعياته على أمنها، فيما ليست ثمّة ضمانات كافية بحفظ مصالحها في كلتا الحالتين، وهو ما خبرته جيّداً في محطّات سابقة.

على أن الغموض في السياسة الأميركية، ليس العامل الوحيد الذي يدفع المملكة نحو التهدئة مع الجمهورية الإسلامية، بل ثمة تطوّرات داخلية وإقليمية تلعب دوراً كبيراً في هذا الإطار، لعلّ أبرزها ما يلي:

- تضييف التحركات العسكرية في اليمن، عامل قلق وعبئاً جديداً على الرياض، في ظلّ التصعيد في مواجهة «أنصار الله»، كما الحديث، وإنْ كان في معظمه تهويلياً في هذه المرحلة، عن استعدادات لعملية برّية تقودها قوات موالية لحكومة عدن الخلفية، يبدو أن السعودية اختارت الانفتاح النسبي على إيران، كخطوة استباقية تطمينية، كونها تدرك أن أيّ قرار أميركي في هذا الشأن سيرخي بتداعياته على خاضتها في هذه الساحة. وتدرك المملكة، التي عانت على مدى سنوات تبعات حرب اليمن، أن أيّ تصعيد جديد، خاصة إذا تحوّل إلى مواجهة برّية واسعة النطاق، من شأنه أن يؤثّر بشكل مباشر في أمنها الداخلي، واستقرار حدودها الجنوبية. كما أن التدخّل الأميركي المباشر في هذا البلد، وعلى الرغم من تركيزه على «أنصار الله»، قد يفتح الباب أمام مواجهات أوسع تشمل إيران وحلفاءها، وهو سيناريو تخشى السعودية أن تجد نفسها في قلب عاصفته من دون أن تكون مستعدّة لتبعاته. ولذا، جاءت زيارة خالد بن سلمان، الذي اصطحب معه إلى طهران سفير بلاده لدى اليمن، كمحاولة سعودية لطمأنة الجانب الإيراني، من خلال التركيز على المصالح المشتركة.

- يبدو أن الرياض تسعى كذلك إلى إبرام تفاهمات مع طهران تهدف إلى تقليل مخاطر التصعيد الثنائي، في ظل اقتراب الأولى من توقيع اتفاقات استراتيجية جديدة مع الولايات المتحدة، إذ تدرك السعودية أن أيّ تغذُّم في علاقتها مع الولايات المتحدة - وهو ما سيبرز خلال الزيارة المرتقبة للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى المملكة، خاصة في المجالَين النووي والتسليحي -، قد تفسره طهران على أنه تهديد مباشر لها، ولذا، فهي تقدّم ضمانات مسبقة عبر القنوات الدبلوماسية، وصولاً حتى إلى إبرام تفاهمات تهدف إلى بناء الثقة مع الجانب الإيراني، علّها تخفّف من حدّة تقدير الجمهورية الإسلامية لمستوى التهديد المقبل.

في المقابل، أجادت إيران - على ما يبدو - استثمار الاندفاعة التطبيعية السعودية، على رغم إدراكها التام للدوافع الكامنة خلفها؛ إذ تتعامل الجمهورية الإسلامية مع الخطوة الأخذ بمنطق براغماتي يخدم مصالحها، وترى أن مخاوف الرياض - سواء من تبعات التسوية النووية أو المواجهة العسكرية -، تمنح المملكة هامشاً للتأثير في المعادلة الإقليمية. وإنْ بشكل نسبي، على أن خطوات التطبيع بين البلدين لا تغيّر من حقيقة أن الخيارات الإيرانية المستقبلية، تبقى مرهونة بمعادلات مستقلّة، على رأسها النتيجة التي ستصل إليها المفاوضات مع الجانب الأميركي.

وهكذا، يبدو أن التهدئة بين السعودية وإيران ليست سوى هدنة تكتيكية في صراع استراتيجي أوسع، قد تدوم وقد تقصر وفقاً للمتغيّرات الآتية، والتي يمكن أن تقلب الموازين والدوافع في أيّ لحظة.

تقرير

العراق يواكب المفاوضات النووية: تفاؤل بتنفيس الاحتقان

بغداد - **فقار فاضل**

في ظل استمرار المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران حول الملف النووي، وبروز مؤشرات إلى وجود نوايا جدية لتقليل التوتّر في ساحات متعدّدة، من بينها الساحة العراقية التي طالما كانت انعكاساً للتجاذب بين الطرفين، شدّد قيادي في أحد الفصائل العراقية المسلّحة، على ضرورة الحوار وترتيب العلاقات، بدلاً من اللهجة التصعيدية والتهديدات. وقال القيادي، لـ«الأخبار»، إن «العراق تربطه أمور كثيرة مع إيران، ولا يمكن التخلّي عنها. وحتى في حال شنّت الولايات المتحدة حرباً عليها، فسنكون أيضاً من المتضررين. وبالتالي نرى أن خيار المفاوضات والجلوس إلى طاولة واحدة هو الأفضل»، لافتاً إلى أنه «ليس العراق فقط داعماً للمفاوضات، وإنما دول خليجية كالسعودية والإمارات». وأضاف أن «المتغيّرات الحالية حتّمت علينا أن ندعم خيار السلم لا الحرب، وأن نركن إلى التهدئة لا التصعيد، ولا سيما أن الأحداث التي عاشتها المنطقة كادت تودي بالجميع إلى الدمار».

وفي بغداد، حيث تتقاطع مصالح واشنطن وطهران، بدأت تداعيات هذه المفاوضات تنعكس تراجعاً في نبرة الخطاب السياسي. ويرى المراقبون أن «هذا التحوّل لا يمكن فصله عن التقارب الأميركي - الإيراني الجاري خلف الكواليس، ولا سيما إذا ما أفضت هذه المفاوضات إلى تفاهمات تشمل الملف النووي ورفع العقوبات، ما سينعكس بدوره على ملفات أخرى في المنطقة، وخصوصاً في العراق». وفي هذا السياق، تبرز مسألة إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة العراقية والفصائل المسلحة، والتي شكّلت ولا تزال أحد أبرز التحدّيات.

ويتحدّث القيادي في «الإطار التنسيقي»، على الموسوي، المقرّب من دوائر القرار، عن مبادرات لدمج بعض الفصائل في مؤسسات الدولة الأمنية، أو تسليم سلاحها تدريجياً مقابل ضمانات سياسية وأمنية. ويعتقد، في تصريح إلى «الأخبار»، بأن «ما يجري قد يشكّل فرصة نادرة لتسوية ملف السلاح المنفلت، إذا ما استثمرت القوى السياسية العراقية لحظة الهدوء، وبادرت إلى دعم مشروع وطني جامع يُنهي حالة عدم الاستقرار الأمني، ويضع خطوطاً للاتفاق مع الفصائل بشأن الاندماج». لكن ذلك، وفقاً للموسوي، «يبقى مرهوناً بنجاح التفاهمات بين طهران وواشنطن، وقدرة الأطراف العراقية على تجاوز الحسابات الضيقة، وبناء موقف موحّد يجنّب البلاد الدخول مجدّداً في دوامة الصراع».

ويرى المختص في القضايا الأمنية والنزاعات، جاسم الموسوي، من جهته، أن «الساحة العراقية تمثّل الاختبار الأهم لأي تقارب أميركي - إيراني، نظراً إلى أنها كانت دائماً مسرح الاشتباك غير المعلن بين الطرفين»، معتبراً أن «التفاهمات قد تتعلّق بتخفيف نشاط الفصائل، وضبط إيقاعها ضمن الدولة، مقابل خفض التصعيد الأميركي، وربما إعادة رسم خارطة الانتشار العسكري».

ويضيف أن «نجاح التفاهمات قد يرسم خارطة طريق تتضمّن دمج بعض عناصر الفصائل في المؤسسات الأمنية، وتجميد استخدام السلاح خارج الدولة، مع ضمانات بعدم استهداف المنشآت الأميركية».

وعلى رغم التفاؤل الحذر، إلا أن الطريق نحو تسوية شاملة في العراق قد لا يبدو سهلاً، ولا سيما أن هناك انقسامات بين القوى السياسية، ومنها الشيعية، غير المتوافقة بالكامل على مستقبل الفصائل، فضلاً عن أن بعض القوى يرى في التسوية تهديداً لمستقبله السياسي.

من معرض للأسلحة والمعدات العسكرية يقام في بغداد (أ ف ب)

صهاريج نفط محترقة في ميناء رأس عيسى في الحديدة (أ ف ب)

تقرير

تصعيد متسارع للعدوان الأميركي: صنعاء ترصد تحشيداً برياً

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد غارات متعدّدة نفّذتها في صنعاء ومحافظة الحديدة خلال الأيام الماضية، أدّت إلى مقتل وإصابة نحو 500 مدني، ومثّلت تصعيداً كبيراً للعدوان، شنّت الطائرات الأميركية، أمس، عشرات الغارات التي استهدفت خطوط التماس في جبهات محافظتي الحديدة ومأرب، وتزامنت مع رصد قوات صنعاء تحشيداً عسكرياً لفصائل موالية للإمارات في عدد من هذه الجبهات.

وتصاعدت بشكل كبير، الثلاثاء، الغارات الأميركية على مناطق مجزر وصرواح في محافظة مأرب، استمراراً لاستهداف خطوط دفاع قوات صنعاء، والذي باشره الأميركيون منذ أكثر من أسبوع. وكان الطيران الأميركي، شنّ خلال اليومين الماضيين، 27 غارة على مناطق التماس في مديرية التحيتا جنوب مدينة الحديدة، والتي تفصل بين مقاتلي «أنصار الله» والفصائل الموالية للإمارات. واعتبر مصدر عسكري في صنعاء، في حديث إلى «الأخبار»، أن تلك الاستهدافات تأتي في إطار تهيئة واشنطن لاندلاع حرب برية، ومحاولة تمكين تلك الفصائل من تحقيق تقدم عسكري سريع. واستدرك بأن «مخطط إضعاف دفاعات أنصار الله في أكثر من جبهة لن يُكتب له النجاح»، متوقّعاً أن تفرض صنعاء معادلة عسكرية برية أخرى في حال أمعنت الجماعات الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي في انتهاك «اتفاق استكهولم» في جنوب الحديدة.

وكانت فصائل «العمالقة» دفعت بالعشرات من الآليات العسكرية من محافظة شبوة إلى خطوط التماس في مأرب. وقالت مصادر في صنعاء إن نحو 200 آلية عسكرية وصلت إلى مأرب، أول أمس، بتوجيه من عضو «المجلس الرئاسي»، عبد الرحمن المحرمي (أبو زرعة)، الموالي لأبو ظبي. ووفق تسريبات من مصادر مقرّبة من الحكومة الموالية للتحالف في عدن، فإن تلك الفصائل طالبت بضمانات أميركية بإسنادها جواً بشكل مستمر، وعدم الاكتفاء بتنفيذ هجمات على عدد من خطوط التماس في جبهات مأرب والحديدة.

وجاء ذلك في وقت عقد فيه السفير السعودي في اليمن، محمد آل جابر، لقاءات مع قيادات في هيئة التشاور التابعة لـ«المجلس الرئاسي» في الرياض، أكّد خلالها أن بلاده «تفضّل إنهاء الأزمة اليمنية بالطرق السلمية»، في رسالة دأبت الرياض على تكرارها منذ أسابيع، محاولة تجنّب تبعات التصعيد الداخلي في اليمن. ومع ذلك، تدل المؤشرات على أن الرياض التي تتحكّم بالقرار العسكري للفصائل المؤسّسة والمموّلة من قبلها كافة، لن تكون في مأمن من تداعيات أي تصعيد من هذا النوع، خاصة أن الجماعات المحسوبة عليها في أكثر من جبهة، انخرطت في إطار مخطّط التسخين البري بدعم أميركي.

في المقابل، وفي إطار الاستعداد لإفشال أي تصعيد داخلي، رفعت عشرات القبائل اليمنية في محافظات صنعاء وذمار وعمران وصعدة وحجة، حالة النفير العام في أوساط مقاتليها، وعقدت لقاءات مسلّحة أكدت فيها أن أي تفجير للوضع الداخلي من قبل الأطراف الموالية للتحالف، سيُقابَل بردّ من مختلف القبائل التي ستقف إلى جانب قوات صنعاء. واعتبرت قبائل في صعدة وحجة، في بيانات لها، أن مساعي التصعيد سوف تُسقط الحجة لقتال تلك الأطراف التي تحاول فتح جبهات متقدّمة لحماية إسرائيل وبتوجيه ودعم من العدوان الأميركي الذي ارتكب مجازر بحق المدنيين اليمنيين، بعد فشله في وقف جبهة الإسناد اليمنية لقطاع غزة.

> **تظاهرات مسلّحة لقبائل يمنية استعداداً للدفاع عن صنعاء**

على أن محاولات إشغال قوات صنعاء داخلياً، لم تسهم في تراجع عملياتها الجوية والبحرية الموجّهة ضد الكيان الإسرائيلي والقطع العسكرية الأميركية في البحر الأحمر، إذ أعلن المتحدّث باسم تلك القوات، العميد يحيى سريع، تنفيذ عدد من العمليات ضد السفن الحربية الأميركية في البحر الأحمر، فضلاً عن عملية جوية مزدوجة في عمق الكيان الإسرائيلي، الأحد، دفعت رئيس حكومة الكيان، بنيامين نتنياهو ، إلى التلويح بالرد عليها. وجاءت هذه الهجمات ردّاً على جرائم الطيران الأميركي الذي حوّل مقابر صنعاء وأحياءها وأسواقها، فضلاً عن ميناءَي رأس عيسى والحديدة، إلى أهداف عسكرية، وهو ما دفع وزارة الخارجية في صنعاء إلى البعث برسالة إلى الأمم المتحدة وعدد من المسؤولين الدوليين، تطالب فيها بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في تلك الجرائم، مؤكدة أن الولايات المتحدة شنّت نحو ألف غارة جوية على اليمن منذ منتصف الشهر الماضي، أسفرت عن مقتل 217 مدنياً وإصابة 436 آخرين، معظمهم من النساء والأطفال.

على الموقع

ما بعد استهداف «رأس عيسى»... التجويع أداةُ حربٍ معلنة

التلقين الأيديولوجي الأميركي: ضرورة في الداخل، لا في الخارج

جوزيف مسعد *

في الأسابيع القليلة الماضية، شرعت إدارة ترامب في تنفيذ مشروع ذي شقين، أولهما تفكيك أذرع التلقين الأيديولوجي الإمبريالي الأميركي حول العالم باعتبارها غير ضرورية، وثانيهما الإصرار على أن تغرس الجامعات الأميركية التلقين الأيديولوجي الأميركي المحافظ داخل البلاد. هذه السياسات، كما سأوضح، مُتكاملة وليست متناقضة كما قد تبدو للوهلة الأولى.

من أهم المؤسسات التي قام ترامب بتفكيكها أخيرًا، هي «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (USAID)، التي وصفها بـ«المنظمة الإجرامية». لقد تأسست الوكالة عام 1961 في عهد جون إف. كينيدي، الرئيس المحبوب لدى الليبراليين الأميركيين. وقد شكّلت هذه الوكالة إحدى أذرع السياسات الإمبريالية الأميركية للسيطرة على اقتصادات دول العالم الثالث ومكافحة دولة الرفاه وما اعتبرته الولايات المتحدة آنذاك شيوعية واشتراكية، سواء أكانت سوفييتية أم غير سوفييتية. وقد صُممت الوكالة لتكون أداة رئيسية في عملية تلقين المثقفين والطبقات الوسطى الناشئة معاداة الشيوعية ودعم الرأسمالية المؤيدة للولايات المتحدة.

وقد حلّت الوكالة بديلًا من «إدارة التعاون الدولي» التي أسسها الرئيس دوايت أيزنهاور، والتي كانت مهمتها أيضًا القضاء على النفوذ الشيوعي في جميع أنحاء العالم. وقد شملت برامج «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» مجالات «التنمية الاجتماعية والاقتصادية» (أي تعزيز الدعم للاقتصاد الرأسمالي الكلاسيكي، ثم النيوليبرالي لاحقًا، ونشر الأيديولوجيا الليبرالية الأميركية البيضاء)، و«حماية البيئة» (وفقاً لمنطق السوق النيوليبرالي)، و«الحوكمة الديموقراطية والتعليم» (أي الترويج للاقتصاد الرأسمالي، والأيديولوجيا الليبرالية الأميركية البيضاء). وكانت الوكالة مسؤولة عن توزيع الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية الأميركية للدول الأخرى.

في الواقع، كانت «إدارة التعاون الدولي» رائدة في التلقين الأيديولوجي الأميركي عام 1953 في تشيلي، حيث أرسلت عشرات الطلاب التشيليين لدراسة الاقتصاد في الولايات المتحدة، وتحديدًا في قسم الاقتصاد النيوليبرالي بجامعة شيكاغو، حيث أرسى أساتذة هذا القسم مبادئ الرأسمالية النيوليبرالية، كأحد برامجها المبكرة. وقد تم فرض هذه المبادئ على تشيلي بعد الانقلاب الذي رعته الولايات المتحدة عام 1973 على الرئيس الاشتراكي المنتخب سلفادور أليندي.

في الوقت الذي عبّر فيه الإمبرياليون الأميركيون الليبراليون عن قلقهم من تفكيك «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، واصفين إياها بأنها «تساعد في مكافحة الجوع والفقر في الخارج»، كان مناهضو الإمبريالية يرون فيها دوماً أداة لنشر الجوع والفقر. وقد أوضح نعوم تشومسكي هذا الأمر في دراسته حول سياسات الوكالة في هايتي، التي أضحت واحدة من أفقر دول العالم، بفضل سياسات الولايات المتحدة والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. كما كشف آخرون كيف أسهمت الوكالة في تدمير الزراعة المصرية منذ ثمانينيات القرن الماضي، ما أدى إلى اتساع رقعة الفقر في البلاد. وفي بلدان أخرى، ساعدت الوكالة في الإطاحة بحكومات وقدمت قوائم بأسماء الشيوعيين المزعومين الذين قُتلوا فيما بعد، كما فعلت في إندونيسيا. في عام 1965، حيث «قدم عملاء وكالة المخابرات المركزية الأميركية الذين يعملون تحت غطاء الوكالة... معلومات عن الانتماء السياسي للقرويين في الريف بينما ساعد مكتب السلامة العامة التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في تحديث وظائف حفظ السجلات عبر برامج تدريب الشرطة، ما ساعد في إنشاء القوائم السوداء». وقد قُتل سنتها في إندونيسيا أكثر من نصف مليون شخص اتهموا بالشيوعية. ربما كان ترامب على صواب في وصفه للوكالة على أنها «إجرامية». ورغم ذلك، تُصرّ الصحافة الليبرالية على التركيز الحصري على مخاطر المجاعة المحتملة نتيجة تفكيك الوكالة، متجاهلة مصير برامج التلقين الأيديولوجي التي ترعاها الوكالة حول العالم.

يكمن قلق مؤيدي الوكالة الإمبرياليين من أن يؤدي تفكيك هذه الذراع للإمبريالية الأميركية إلى فتح «نافذة للصين وروسيا». مشدّدين أيضًا على أن تفكيك الوكالة سيقود إلى «تضاؤل النفوذ الأميركي في أفريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا، حيث تُلبّي الوكالة احتياجات متنوعة، من الرعاية الصحية إلى المياه النظيفة، إلى توزيع المساعدات على المنظمات غير الحكومية ووكالات الإغاثة والمنظمات غير الربحية. إضافة إلى ما تقدمه الوكالة من مساعدات عسكرية بملايين الدولارات لإسرائيل وأوكرانيا». صحيح أن هؤلاء غير مخطئين في تقديرهم لأهمية المنظمة في تعزيز المصالح الإمبريالية الأميركية، إلا أن إصرارهم على الإشارة إلى المساعدات «الإنسانية» المزعومة التي تُقدّمها الوكالة، يتجاهل عمدًا دورها الأوسع نطاقًا في تدمير دولة الرفاه في دول العالم الثالث، وتوزيع الأسلحة وتأجيج الحروب، ناهيك بدورها في التلقين الأيديولوجي عبر برامجها التعليمية والصحافية والإعلامية، وتقديم الرواتب المرتفعة للنخب المحلية من المفكرين والفنانين المُتعاقدة من الباطن لتطوير هذه البرامج في الدول التي تُهيمن عليها الولايات المتحدة.

تدرك إدارة ترامب أنها قادرة على توزيع الأسلحة و«المساعدات» الإمبريالية «الإنسانية» الضرورية من دون الحاجة إلى وكالة تنفق كثيرًا على التلقين الأيديولوجي الذي يروّج لأفكار تعارضها أصلًا إدارة ترامب والجناح المحافظ للإمبريالية الأميركية أو ترى أنها غير ضرورية. وقد ضربت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولين ليفيت أمثلة على أنواع هذا التلقين الأيديولوجي للوكالة، واصفة إياها بـ«الأولويات المجنونة» وبأنها محض «هراء»، مشيرة إلى إنفاقها «1,5 مليون دولار لتعزيز برامج (التنوع والمساواة والضم) في أماكن العمل في صربيا، و70 ألف دولار لإنتاج مسرحية موسيقية عن (التنوع والمساواة والضم) في أيرلندا، و47 ألف دولار لإنتاج أوبرا للمتحولين جنسياً في كولومبيا، و32 ألف دولار لنشر كتاب تصويري عن المتحولين جنسياً في بيرو». وقد اقترحت إدارة ترامب إنشاء وكالة بديلة لا تعنى بالتلقين، بل يناط بها توزيع المساعدات «الإنسانية» فقط.

وفي موازاة ذلك، تمضي إدارة ترامب في مسعاها إلى إغلاق أذرع التلقين الأيديولوجي للإمبريالية الأميركية المنتشرة في أصقاع العالم، وفي طليعتها «الوكالة الأميركية للإعلام العالمي»،

> **هارفارد، على النقيض من كولومبيا التي رضخت لإدارة ترامب صاغرة، ترغب في فرض هذه الإصلاحات على حرمها الجامعي دون شبهة الإكراه الحكومي**

> **إن التمييز المزعوم ضد الرجال البيض و«نظرية الاستبدال» التي توظِف التراجع الديموغرافي لعدد السكان البيض في الولايات المتحدة كسبب رئيسي للقلق الذي يهدد تفوق العرق الأبيض هما الآن الأيديولوجيا السائدة**

(أ ف ب)

التي تشرف على «إذاعة صوت أميركا»، و«إذاعة آسيا الحرة»، و«إذاعة أوروبا الحرة»، فضلاً عن تمويلها لـ«تلفزيون الحرة». وقد اختُصّت هذه المنصات، منذ نشأتها، بترويج الدعاية الإمبريالية الأميركية ضمن سياق الحرب الباردة والرأسمالية النيوليبرالية التوسعية. أمّا «تلفزيون الحرة»، فقد أولى حيّزًا خاصًا لدعم إسرائيل وتلميع صورة الديكتاتوريات العربية المتحالفة مع واشنطن. واليوم، لا يزال جميع الطغاة العرب الباقين في سُدّة الحكم، دون استثناء، مجرّد وكلاء تابعين للولايات المتحدة، يخدمون مشروعها ويعكسون هيمنتها في المنطقة.

هذه الأذرع الدعائية للإمبريالية الأميركية محظورة من البث بموجب القانون داخل الولايات المتحدة. وقد وصفت إدارة ترامب الدعاية التي تبثها هذه المنافذ بأنها «راديكالية» وأشارت إلى إذاعة «صوت أميركا» باعتبارها «صوت أميركا الراديكالي». ومع ذلك، فحتى الإمبرياليون الجمهوريون قد عبّروا عن تخوفهم من أن إغلاق هذه المنافذ الإعلامية قد يعني خسارة الولايات المتحدة لـ«الحرب الإعلامية».

لقد نجحت «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية»، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، بشكل فعال في تحويل قطاعات واسعة من النخب، والطبقات المتوسطة، والمثقفين في دول العالم الثالث إلى أبواق دعائية تردد الأيديولوجيا الليبرالية الأميركية، وذلك عبر تمويلها ورعايتها للمنظمات غير الحكومية، والمشاريع التعليمية، والإعلامية. وفي ظل غياب نموذج سياسي وفكري بديل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت العقيدة الاقتصادية الليبرالية والسياسية الأميركية في منأى عن أي منافسة جدية. إلا أن هذه العقيدة، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بدأت تتضمن أفكارًا ليبرالية بيضاء تتعلق بالتعددية الثقافية، والحقوق الجندرية، والحقوق الجنسية، وهي مفاهيم يرفضها المحافظون البيض في الولايات المتحدة، ما دفع إدارة ترامب إلى إلغاء البرنامج بأكمله.

في الواقع، أدرك ترامب أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى تلقين النخب والطبقات المتوسطة في العالم الثالث أفكاراً مؤيدة للرأسمالية وسياسات مناهضة لبرامج الرعاية الاجتماعية، إذ إن هذه الفئات تتبنى بالفعل هذه التوجهات منذ نهاية الحرب الباردة. ولا سيّما أن مثل هذا التلقين بات يتطلب تمرير أفكار أميركية ليبرالية تعارضها إدارة ترامب بشدة. لقد خلصت الإدارة الأميركية، وهي محقّة في ذلك، إلى أن ما تحتاجه الولايات المتحدة اليوم هو القوة الصارمة لفرض إرادتها على العالم، دون الحاجة إلى استثمار كبير في أدوات «القوة الناعمة». في واقع الأمر، لقد امتدت حملة ترامب ضد الغسيل الأيديولوجي للأدمغة في الخارج إلى خطته الحالية لإغلاق العشرات من السفارات الأميركية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إلغاء «المكاتب التي تعمل على تغير المناخ، والدعم الإنساني للاجئين، والديموقراطية، وسياسة حقوق الإنسان».

وعلى النقيض من التزام ترامب بتفكيك أذرع التلقين الأيديولوجي على المستوى الدولي، تبدو إدارته أكثر اهتمامًا بالتلقين الأيديولوجي محليًا، أي داخل الولايات المتحدة نفسها. وهو ما يفسر الحرب التي تشنها الإدارة أخيرًا على الجامعات الأميركية. فبينما يدرك ترامب أنه قادر على استخدام القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية لمعاقبة الدول المتمردة، وإعادتها إلى حظيرة الولايات المتحدة، دون الحاجة إلى التلقين الأيديولوجي، فإن الحماية الدستورية والقوانين الأميركية تحد من استخدام الأدوات ذاتها داخل البلاد، ولو جزئيًا. ولكن هذا لا يعني بالطبع أن الشرطة الأميركية، التي تمت عسكرتها منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وباتت تجوب المدن الأميركية، لم تُحشد لأغراض القمع - فسجلها في هذا المجال حافل على مدار العقود الأخيرة في عهود بوش وأوباما وبايدن - غير أن الضغط الاقتصادي يمكن أن يتمم هذه المهمة بشكل أكثر فعالية. وهذا النهج هو ما لجأت إليه إدارة ترامب أخيرًا لدفع الجامعات الأميركية نحو التحول إلى مؤسسات للدعاية المحافظة، والتخلي عن التزامها المزعوم بالليبرالية.

لقد أدركت إدارة ترامب، عن حق، أن الولايات المتحدة قادرة على قصف دول ومحوها من الوجود، دون الحاجة إلى غسل أدمغة شعوبها، ولكنها لا تستطيع فعل الشيء نفسه مع الرأي العام الأميركي، وهو ما يجعل من الأرخص والأكثر ضرورة بالنسبة إليها أن تتخلى عن الغسل الأيديولوجي في الخارج مقابل تعزيزه في الداخل. من هذا المنطلق، اعتُبرت الخطوة التي قامت بها بعض الجامعات العام الماضي، عندما استعانت بالشرطة لتفكيك الاعتصامات الطالبية المناهضة للإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة، وتواطؤ الولايات المتحدة والجامعات الأميركية مع هذه الإبادة الجماعية أمرًا جيدًا، بحسب ترامب، ولكنه غير كافٍ. فما تسعى إليه إدارة ترامب هو مساعدة الجامعات عبر دفعها إلى الأمام في الاتجاه الذي كانت تتجه إليه أصلًا قبل تولي ترامب منصبه. وفي واقع الأمر، اعترفت جامعة كولومبيا بهذا الواقع في ردها على مطالب الإدارة.

كان المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي قد أدرك مبكرًا الدور المحوري للمؤسسات التعليمية في ترسيخ الهيمنة الأيديولوجية داخل المجتمعات الرأسمالية، لتقليل فرص التمرد والمعارضة. واليوم، بعد فشل تلك الهيمنة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، لا سيما في ما يتعلق بالدعم الأميركي الأعمى لإسرائيل، التي ترتكب جرائم إبادة جماعية، بات من الضروري اتخاذ خطوات لإعادة فرضها. كان استخدام الشرطة هو الخطوة الأولى التي اتخذتها الجامعات. تسعى الحكومة إلى إقناع الجامعات بمواصلة هذه «الإصلاحات الضرورية» التي تبنتها بعض الجامعات طوعًا لتجنب تكرار ثورات الطلاب، وإكراه تلك الجامعات التي تتردد أو تعترض على تعسف الحكومة عبر دفعها إلى الأمام على طول المسار الذي اختارته هي أصلًا. في حين أن جامعة هارفارد وجامعة كولومبيا، وهما المثالان البارزان حاليًا، تعترفان وتوافقان على الحاجة إلى عدد من هذه الإصلاحات التي تطالب بها الإدارة لتأديب طلابها وأعضاء هيئة التدريس واستعادة الهيمنة الأيديولوجية، فإن هارفارد، على النقيض من كولومبيا التي رضخت لإدارة ترامب صاغرة، ترغب في فرض هذه الإصلاحات على حرمها الجامعي دون شبهة الإكراه الحكومي.

تعكس هذه السياسة المزدوجة إدراك إدارة ترامب بأن التهديد الحقيقي لهيمنة النخبة الثرية في الولايات المتحدة لا يأتي من الخارج، بل من الداخل. وكما حاججت في مقالاتي منذ عام 2005 وأكدته منذ بضعة أشهر، فإن مسألة إسرائيل والفلسطينيين ليست سوى نقطة دخول لتقويض الحرية الأكاديمية وحرية التعبير في الجامعات الأميركية. نظراً إلى التوافق الأميركي الكامل والمنتشر في الثقافة السياسية الأميركية على دعم إسرائيل بشكل أعمى، وهو ما يتردد صداه في الصحافة السائدة واليمينية واليسارية، فإن مسألة إسرائيل والفلسطينيين تصبح نقطة الدخول الأسهل لمهاجمة الحرية الأكاديمية في الجامعات. فإذا كانت شبكات «فوكس نيوز» و«سي إن إن» و«إيه بي سي نيوز» قادرة على الاتفاق على «الحقائق» التي تتعلق بإسرائيل وسياساتها، كما تفعل صحيفة «نيويورك تايمز»، وصحيفة «وول ستريت جورنال»، وصحيفة «ديلي نيوز»، وصحيفة «نيويورك بوست» كذلك، فإن الدراسات الأكاديمية النقدية حول هذه المسألة لن تجد أي دعم شعبي يذكر عندما يتم قمعها في الجامعات، وقد يتم إلغاؤها بالكامل.

من شأن هذا أن يشكل سابقة وتأثيراً مخيفاً لاحقاً على أشكال أخرى، ربما أكثر خطورة، من المعارضة التي تحظى بدعم شعبي أوسع من قضية الفلسطينيين، والتي يريد ترامب والمحافظون البيض القضاء عليها، وخاصة البرامج الاجتماعية لدولة الرفاه، وحقوق الأقليات العرقية في الولايات المتحدة، وحقوق المهاجرين، وحقوق المرأة. إن التمييز المزعوم ضد الرجال البيض و«نظرية الاستبدال» التي توظِف التراجع الديموغرافي لعدد السكان البيض في الولايات المتحدة كسبب رئيسي للقلق الذي يهدد تفوق العرق الأبيض هما الآن الأيديولوجيا السائدة. إن استخدام حقوق المرأة وحقها في الإجهاض لتفسير التراجع في عدد السكان البيض هو ما أدى إلى إلغاء هذه الحقوق بشكل متواصل منذ سنوات؛ كما إن استخدام الأقليات العرقية والمهاجرين كذرائع وكبش فداء يقدم على أنه السبب في التفاوت الاقتصادي في الولايات المتحدة، وخاصة بين البيض، الذين يشكلون غالبية الفقراء في البلاد. ولو لم تكن مثل هذه الكباش موجودة، لكان من المرجح الكشف عن حقيقة أن الطبقة البيضاء الثرية وسياساتها الاقتصادية هي السبب الرئيسي في الفقر والإفقار وزيادة التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الأميركية منذ ثمانينيات القرن العشرين.

إن هدف الخطوة الذكية التي اتخذها ترامب على الصعيدين الدولي والمحلي هو تعزيز للإمبريالية الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة والهيمنة الأيديولوجية داخل الولايات المتحدة وخارجها لتعزيز المصالح الإمبريالية الأميركية، وليس إضعافها، كما يخشى البعض. إن تركيز ترامب على القضاء على التهديد المحلي المتزايد ضد النخب الأميركية وهيمنتها الأيديولوجية أمر مفهوم جداً، كما هو الحال مع شعوره بالأمان من أن البلدان التي تقع في فلك الولايات المتحدة سوف تضطر إلى طاعة إملاءاته مهما كانت النتيجة. ويُعد سعي ترامب إلى خفض التكاليف في هذه العملية بمنزلة مكافأة إضافية.

رغم قلق بعض النخب الليبرالية الإمبريالية — وحتى بعض المحافظين — في الولايات المتحدة من أن هذا النهج قد لا يكون النهج الأمثل للمضي قدمًا، فإن ترامب لا يرى طريقًا آخر.

* أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث في جامعة كولومبيا في نيويورك

في نقد الاستلحاق المؤبّد

بشار اللقيس *

مقارنة بإريك هوبسباوم وغاياتري سبيفاك وغيرهما، لا يزال نقد إعجاز أحمد لـ«الاستشراق» عند إدوارد سعيد واحداً من أكثر المشاريع النقدية جدية. تمحور نقد إعجاز لسعيد في مسألتين رئيسيتين: الاستشراق الذاتي (من خلال رصده للتمثّلات الذاتية التي أطلقها المفكرون المسلمون على أنفسهم والتي عززت تصورات المستشرقين)، والاستشراق المعكوس (من خلال ما لعبَه هؤلاء المثقفون من دور في تشكيل صورة الغرب عندنا). فيما غاب عن أحمد وسعيد دور المثقفين المسلمين / المشرقيين في بناء صورة الغرب لنفسه كقوة وهوية استعمارية ناجزة. رفاعة الطهطاوي في «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» لم يمارس الاستشراق المعكوس فحسب، بل أسهم أيضاً في إعادة بناء صورة فرنسا لنفسها كقوة استعمارية في واحدة من أشد لحظات باريس وهناً أواخر الفترة البوربونية (كان والتر مينيولو نابهاً في التفاتته لهذه الظاهرة). جمال الدين الأفغاني ومعه محمد عبده قاما بالأمر نفسه خلال فترة عملهما على إصدار «العروة الوثقى» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وإن كان للرجلان الفضل بالدفاع عن «المدنية الإسلامية». نحن لن نفهم المسألة ها هنا إلا بالعودة إلى حقبة القرن التاسع عشر، ومحاولة تقمص شخصية الطهطاوي وأمثاله. تصوّرنا عن فرنسا ما بعد الحقبة الاستعمارية لم يكن هو نفسه تصوّر الطهطاوي. كانت الانتلجنسيا الإسلامية حتى أواخر القرن التاسع عشر تتطلع إلى فرنسا باعتبارها القطب المنافس لبريطانيا، وترى في باريس معبراً لـ«مشاريع الاستقلال» التي تنشدها منطقتنا. هذه النظرة بالتحديد لم تكن حكراً على النخبة الإسلاموية، إذ الكثير من «الاستقلاليين» العلمانيين تطلّعوا خلال الفترة الحميدية والكمالية إلى باريس، باعتبارها موئلهم الأخير لقيادة قاطرة الاستقلال عن السلطنة. والملاحظة التي تبدو سهلة اليوم في تشخيص حجم خضوع هؤلاء للثقافة الأوروبية وانبهارهم بها، لم تكن مسألة سهلة في عصرهم أبداً.

على أي حال، لست هنا بصدد تقييم الاستشراق أو نقده ولا نقد المستشرقين ولا «المستغربين» البتة. القصة وما فيها، أن تجربة الطهطاوي سرعان ما تتبادر إلى ذهني كلما وقعت عيني على خطاب مدائحي جديد تجاه قوة عالمية صاعدة، وكأننا أمام حالة

> **ثمة حاجة مستحقّة لإنتاج نظرية اجتماعية في واقعنا العربي اليوم، ننتصر فيها للإنسان ونستنبت فيها مدنيتنا الخاصة**

من الاستلحاق المؤبّدة، «يدحّ» فيها مثقفنا في البحث عن أمجاد ليست لنا، ويُسهم كما أسهم أسلافه في بناء خيال استعماري جديد لأمة من الأمم الكبرى. وحتى لا يُفهم كلامي خطأ، لا مشكلة لديّ صراحة في مدح أي قوة تُحدث صدعاً في الهيمنة الأميركية على العالم (أي صدع في النظام الدولي هو فرصة لشعوبنا لنيل كرامتها وإنجاز مشروعها التحرري). المشكلة هي في حالة الاستلحاق التي دأب مثقفونا عليها، وفي الاستعارات الهواجسية والأمنيات الرغبوية التي يستسهل هؤلاء اعتمادها في حالات كثيرة. هل تذكر عزيزي القارئ مدائح مثقفينا لـ«البريكس»؟ تجمّع الدول الخائبة من قسمة النظام الدولي التي اكتشفت شعوبنا، قبل مثقفينا، أنها لا تعدو أن تكون أمنية بنظام لم يحن وقته بعد (وصل الأمر بـ«دوشة البريكس» أن أسمى مسناً في إحدى قرى حمص النائية مقهاه – وهو مقهى القرية الوحيد - باسم البريكس قبل بضع سنين، فزيّن جدران المقهى بأعلام وصور الزعامات الصينية واليسارية اللاتينية... على أمل ألّا تكون صور الكثير من هؤلاء قد باتت تُستخدم فوق «صواني الشاي» في المقهى نفسه اليوم).

«البريكس» لم تكن الحالة الوحيدة التي شيّد المثقفون حولها خطاباً رغبوياً. صعود الصين كذلك صار خطاباً لا يُتفحص جدواه ولا مؤداه عندنا. والمشكلة في مسألة الصين أن الخطاب حولها أقرب ما يكون إلى استعارة هواجسية غربية منه إلى خطاب عربي يعبّر عن تطلعات شعوبنا و«آمالها الواقعية». بمعنى آخر، لا ينطلق أغلب مدّاحي الصين من مركزية عربية أو إسلامية، بقدر انطلاقهم من مركزية أميركية معكوسة. نحن نحمل هواجس الخطاب الغربي الأميركي، نتماهى معه، نرجع إلى نقّاده من داخل «الحامية» العسكرية الأميركية، ثم ننطلق بإسقاطاتنا الرغبوية على العالم مبشّرين بنموذج الصين المختلف.

لن نفهم هذه الحالة ما لم نعِ أثر سقوط الاتحاد السوفياتي على نخب اليسار العالمي والغربي تحديداً. المكارثية العدوانية تجاه الاتحاد السوفياتي في الأكاديميا الأميركية (والأنغلوسكسونية عموماً)، لم تكن تسمح ليساري واحد بالترحم على الاتحاد السوفياتي أو إعلان مناصرته له حتى بعد سقوط السوفيات (باستثناء بعض كتابات بول سويزي وهاري ماجدوف في الـmonthly review -والتي يغلب عليها الطابع النقدي-)، لكنها لم تكن كذلك أبداً تجاه الصين. فمنذ أواخر السبعينيات كانت أدبيات دراسات التنمية في الولايات المتحدة تعد بالتحول الديمقراطي الصيني، وتمجّد الصين باعتبارها نموذجاً للتحديث. يمكننا اعتبار كتاب هاري هاردينغ حول «الثورة الصينية الثانية والإصلاح ما بعد ماو»، مثلاً، النص الرئيسي الذي تمحورت الأدبيات الأكاديمية الأميركية حوله أواخر الثمانينيات. حتى بعد أحداث تيانانمن عام 1989، لم تكن الريبة من الصين قد وصلت إلى مرحلة من العدوانية، وكان أقصى نقاش الأكاديميا الأميركية سؤالٌ مؤجّلٌ طرحه روبرت زوليك (نائب وزير الخارجية الأميركي الأسبق ورئيس البنك الدولي بين عامي 2007 و2012) أمام اللجنة الوطنية للعلاقات الأميركية الصينية عام 2005، عمّا إذا كانت الصين «قوة مسؤولة» وبالتالي هي جزء من النظام الدولي، أم «قوة تعديلية» في المدى البعيد؛ أي قوة تسعى لتعديل النظام الدولي بما يلائمها.

في هذا الوقت تحديداً، كانت الصين والولايات المتحدة تعتصران معاً فائض قيمة العمل في دولنا، وتوغلان في استنزاف شرايين مجتمعاتنا المفتوحة. حصة الصين من الصناعات التحويلية البسيطة، والتي شكّلت عماد العملية التصنيعية الصينية في الثمانينيات والتسعينيات (32% في الثمانينيات و35% في التسعينيات من مجمل الناتج القومي الصيني) لم تكن على حساب الغرب بقدر ما كانت على حساب الصناعات التحويلية الإقليمية في العالم كافة، ومنها المنطقة العربية. المكسيك، بنغلاديش، سريلانكا وفيتنام، وحتى سوريا، كلها تضررت من صعود قطاع الصناعات التحويلية الصينية، وخسرت بنحو كبير أسواقها مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001. كمثال، حصة المكسيك من صادرات الأقمشة إلى الولايات المتحدة انخفضت بنحو 90% بين عامي 2001 و2004 (عام 2001 كانت المكسيك تحوز نحو 13,8% من واردات الملابس الأميركية، مقابل 11,9% للصين. أمّا عام 2004 فقد حازت الصين على 29% من سوق الملابس الأميركية مقابل 7,5% للمكسيك). في منطقتنا العربية تضرر الاقتصاد السوري بفعل تراجع الصناعات النسيجية السورية من الأقمشة والإلكترونيات المنخفضة التكلفة مع غرق السوق السوري بمنتجات صينية أقل تكلفة. تقارير غرفة صناعة حلب ما بعد عام 2005 تحديداً كانت واضحة في شكواها مع عجز التجار عن منافسة الأسعار الصينية. أكثر من 80 مصنعاً نسيجياً أُغلقت في سوريا بحلول عام 2009، نتيجة المنافسة غير العادلة في قطاع يعمل فيه أكثر من 30% من قوة اليد العاملة السورية. حتى الصناعات الإلكترونية السورية التي كانت قطاعاً يعد بالنمو على المستوى الوطني مطلع التسعينيات، تلقّت هي الأخرى ضربة قاضية بداية الألفية مع توغل الصين في السوق السورية، وزيادة قيمة الواردات السورية من الصين من 9,4 مليارات ليرة سورية عام 2000 إلى أكثر من 91 مليار ليرة سورية عام 2008. وهكذا، كان الصعود الصيني العالمي يوسّع من «أحزمة الصدأ» في بلداننا، ويحاصر قواعد الطبقة الوسطى من الأسفل، بالتوازي مع سياسات الموت الأميركية التي كانت تضغط على هذه الطبقات وتثقل كاهلها من أعلى.

نحو إعادة فهم منطق رأس المال

تكمن أهمية أفكار جماعة الماركسية الذاتوية، من أمثال ماريو ترونتي وباولو فيلينو في تمهيدهما الأرضية النظرية لحركات شبكية مناهضة للعولمة ولمركزية الدولة، من مثل حركة زاباتيستا في المكسيك، وأقفلوا وول ستريت، وحركات التضامن عامة. وبالرغم من عدم قدرة هذه الجماعات على إنتاج مشروع سياسي ناجز (ما يجعلها عرضة لتلاعب الدول الكبرى ومخابراتها عامة)، إلا أنها عبّرت عن عدوانية مستحقة لفكرة الدولة التي سرعان ما تستحيل إلى طبقة نهمة تسهب في نهب فائض قيمة العمل في عالمنا اليوم. بإمكان التماس أثر هذه الأفكار عند كل من أنطونيو نغري ومايكل هارت في كتابيهما الشهير «الإمبراطورية» وفي لحاظهما حالة الاستقطاب التي ينتجها رأس المال بطبيعته. النظام الرأسمالي بطبيعته لا يقبل القطبية الواحدة، وهو نفسه ينتج تقاطباً (تعددية قطبية) متصارعاً على الدوام. الاتحاد السوفياتي بهذا المعنى لم يكن خروجاً على نسق الرأسمالية الغربية، بل قطب احتاج إليه رأس المال الغربي نفسه ليراكم أرباحه من خلال الاستثمار في الحروب وفي المخاوف لدى الكثير من الأنظمة في دول الجنوب. والصين بهذا المعنى ليست خروجاً عن النسق الغربي، بل فاعلة ومشاركة بانتظامه. لا أنفي أن للتقاطب هذا دوره في انقسام النظام العالمي. لكن هذا الانقسام في عمقه لا يعدو كونه «ديالكتيك» يحتاج إليه النظام نفسه لكي يستمر.

ما العمل؟

ثمة حاجة مستحقة لإنتاج نظرية اجتماعية في واقعنا العربي اليوم، ننتصر فيها للإنسان ونستنبت فيها مدنيتنا الخاصة. نظرية تنقذ إنساننا من دوامة «نظم مأزومة» بات من الضروري الخروج منها. اختزالات الواقع بشكل أحادي لم تعد قادرة على تفسير الواقع بأي حال. والحل يبدأ أولاً بإنتاج نظرية بالاجتماع العربي المحقون بمتناقضات متفجرة. أعرف أنها مهمة كأداء، لكن مواجهة الواقع بفهمه وتشريحه وإنتاج مقولة قريبة منه وشبيهة به خير من استتباع خطابات عالمية لن تجلب سوى خيبات مستمرة، ولم تُنزل بنا ولن تنزل غير النكبات المؤبّدة، تلك التي صرنا أكثر الخلق احترافاً لها.

* كاتب

◄ إعلانات رسمية ►

فقرة حكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية في النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر المُستدعى ضدهم: فوزي وزينب حسن محمود علي حمد وأحمد مصطفى خشاب وليلى قاسم المدني لاستلام صورة الحُكم الصادر بتاريخ 2025/4/8 برقم 5/ش/2025. والمُقدم من المُستدعي يوسف حبيب شاعر بوكالة المُحامي أحمد ترحيني والقاضي باعتبار العقار رقم /3022/ من منطقة النبطية الفوقا العقارية غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء بإزالة الشيوع في العقار رقم 3022/النبطية الفوقا العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة وعلى أن يُعتمد للطرح في المُزايدة الأولى المبلغ الإجمالي 10,200,000,000/ ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء بنسبة ملكية كُل منهم بحسب قيود الصحيفة العينية العائد للعقار موضوع استدعاء الشيوع تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كُل بحسب حصته.

مُهلة الاستئناف /30/ يوماً
رئيس القلم
فاطمة فحص

.....

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي إكرام جابر
إلى المُنفذ عليه: محمد خير الله خليل من كونين – بنت جبيل ومجهول محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2024/230 والمُتكونة بين المُنفذة: مريم محمد خشفة وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحُكم الصادر عن جانب المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية تاريخ 2024/1/29 أساس 2024/379/697 سجل 2024/7 لجهة إثبات طلاق المُدعية: مريم محمد خشفة من المُدعى عليه: محمد خير الله خليل طلاقاً خلعياً اعتباراً من 2019/9/18.

وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي ومربوطاته في المُعاملة التنفيذية المُقدمة من طالب التنفيذ: مهدي عاطف قعيق وكيله المُحامي إبراهيم الأمين بموضوع تنفيذ الحُكم الصادر عن جانب محكمة صيدا الابتدائية المدنية تاريخ 2024/1/25.

وعليهم اتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا فكُل تبليغ له بعد انقضاء مُهلة النشر والإنذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات الدائرة يُعتبر قانونية.

رئيس القلم
أحمد عبدالله

.....

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور.

المُستدعى ضدها: جان دارك دانيال ناصيف والمجهول محل إقامتها الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2025/578 والمُقامة من الياس دانيال ناصيف بموضوع إزالة شيوع على العقارين /544/ و/619/ عين الدلب واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

.....

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الإيجارات في طرابلس
غُرفة القاضي توفيق أبو علي
إلى المُدعى عليها: شركة اكسيا تورز ش.م.ل. مُمثلة بالمُفوض بالتوقيع عنها عبد الله مطرجي.

تدعوك هذه المحكمة الحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيلك القانوني لاستلام كافة أوراق الدعوى أساس 2021/1425 المُقامة من المُدعين: غادة مرحبا ورفاقها بوجهك طالبين فيها إثبات بطلان العرض والإيداع الجاري لدى الكاتبة العدل كارلا أمين برقم /3113/ تاريخ 2021/8/12 واعتباره سلفة عن بدل إيجار السنة التاجيرية الثانية المُمتدة من 2021/6/1 لغاية 2022/5/31 واستتباعاً فسخ عقد الإيجار الموقع بين طرفي الدعوى وإخلاء العقار /3838/ بساتين طرابلس وإلزامك بتسديد بدلات الإشغال اللاحقة من 2022/5/31 مبلغاً وقدره سبعون ألف دولار أميركي عن كُل سنة إشغال غير مشروع لحين الإخلاء الفعلي وذلك وفقاً سعر الصرف المعمول به لدى الصرافين وتضمينك الرسوم والمصاريف كافة.

عليك أن تتخذ مقاماً مُختاراً لك ضمن نطاق هذه الدائرة وذلك قبل موعد الجلسة المُقررة في 2025/6/2 وإلا فكُل تبليغ يتم لك في قلم المحكمة يُعتبر صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
أحمد عبد الخالق

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب حسين كوثراني وكيل فاطمه يوسف فرحات لمُورثتها حسيبه قاسم حسون سندات بدل ضائع للعقارين /950/ و/952/ بابلية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي رانى صادق بالمُعاملة التنفيذية رقم 2023/316 لبيع العقار رقم /1060/ من منطقة عنقون العقارية بالمزاد العلني.

المُنفذة: زينب فوزي الصعيدي، وكيلها المُحامي حسين صبحي قرقماز.

المُنفذ عليها: مريم موسى الطحيلة.

السند التنفيذي: الحُكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا الناظرة بالقضايا العقارية تحت رقم قرار 2023/44 أساس 2023/1914 تاريخ 2023/4/27 والقاضي باعتبار العقار رقم /1060/ من منطقة عنقون العقارية غير قابل للقسمة العينية بين الشركاء وإزالة الشيوع فيه عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العُموم.

تاريخ تبليغ الإنذار: 2023/12/25.

تاريخ محضر الوصف: 2024/4/13
وتاريخ تسجيله: 2024/8/6.

مُحتويات العقار رقم /1060/ عنقون: أرض بعل سليخ لا بناء عليها مزروع بأشجار الزيتون غير مُتصل بالطريق العام ويقع ضمن منطقة غير مُنظمة ومُصنفة زراعية.

مساحته: /1606/م.م.

حُدوده: شمالاً: العقارين: /1062/ و/1065/.

جنوباً: العقار /1059/.

شرقاً: العقارين /1055/ و/1061/.

غرباً: العقارين /1065/ و/1067/.

بدل التخمين: 2400 سهماً: /48180/$.

بدل الطرح: 2400 سهماً: /48180/$.

موعد المُزايدة ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2025/6/12 الساعة الحادية عشرة صباحاً أمام رئيس الدائرة في صيدا.

شروط البيع: على الراغب في الشراء أن يُودع بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي في قلم الدائرة (مُرفق بالمبلغ إيصال سحب مع جدول بأرقام العُملات من مصرف مُعتمد)، وعليه أن يتخذ محل إقامته مُختاراً له في نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له، وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن والرسوم والدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المُزايدة بالعشر على مسؤوليته.

رئيس القلم
أحمد عبد الله

.....

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/زحلة برئاسة القاضي نوال صليبا.

المُستدعى ضدهما: عادل جورج ريا وساميا جورج ريا المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهما قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي: إيلي نجيب الكرد بوكالة المُحامي جوزف معلوف المُسجلة لدينا برقم أساس 2019/54 تاريخ الورود 2019/9/13 والذي يطلب بمُوجبه:

- إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لوضع إشارة الاستدعاء على الصحيفة العينية للعقارين رقم /187/ و/188/ الميدان وتعيين خبير للكشف على العقارين رقم /187/ و/188/ الميدان وتخمينهما ووضع مشروع قسمة وفي حال عدم قابليتهما للقسمة إعطاء القرار بإعلان عدم قابلية العقارين /187/ و/188/ الميدان للقسمة عيناً بين الشركاء وتقرير طرحه بالمزاد العلني وفقاً لتخمين الخبير وتضمين المُستدعى ضدهم الرسوم والمصاريف وبدل العطل والضرر وبدل الأتعاب.

يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهما المذكورين اعلاه اتخاذهما محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهما على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهما جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

.....

إعلان

طلب بشارة غنيمة بالوكالة تصحيح اسم شهرة مُوكله في العقار /568/ الحلوسية واعتبار اسمه نجيب أمين حمد بدلاً من نجيب أمين المحمود.

القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة- مديرية الواردات المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار- الدائرة الادارية المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه للحضور إلى مركز الدائرة الكائن في مبنى مالية عكار، حلبا لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد إنتهاء مهلة المراجعة المشار إليها اعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

	اسم المكلف	الرقم الضريبي	رقم البريد المضمون
1	هاشم حنا حنا منصور	3542465	RR195816766I.LB
2	عبود حنا عبود.	2848495	RR195816752I.LB
3	محمد مصباح علوش	1751513	RR195816240I.LB
4	عمر حسين طالب.	2615260	RR195816681I.LB
5	عامر فيليب البيطار	1117659	RR195816735I.LB
6	منيرة محمود طالب	3211419	RR195816015I.LB
7	اميل بهجات جرجورة	1174816	RR195816837I.LB
8	جان سركيس شاهين	1165052	RR195816810I.LB
9	غزوة فاروق الحسن	2633907	RR195816307I.LB
10	احمد محمود ابو الحجل	3341023	RR195816094I.LB
11	معن خالد علي	3246909	RR195816721I.LB
12	عبد الرحمن قاسم العمري	2799898	RR195816602I.LB
13	خالد محمود ديب	2880640	RR195816219I.LB
14	وجيه خضر السيد	2982305	RR195816695I.LB
15	عبد الله حسن زعرورة	2908476	RR195816505I.LB
16	فواز عثمان الحاج	2799701	RR195816491I.LB
17	طوني ايليا نادر	213664	RR195816528I.LB
18	محمود محمد الخلف	1222368	RR195816488I.LB
19	جهاد عمر عبد العال	1836265	RR195816749I.LB
20	سعاد محمود حماده	3685657	RR195816151I.LB
21	خضر احمد. المصري	3004788	RR195816032I.LB
22	خالد حسين الزعبي	3432908	RR195816046I.LB
23	بلال محمد. مرعي	1610279	RR195816125I.LB
24	عدنان محمد الشيخ	3096675	RR195816103I.LB
25	مريم سلمان صالحه	3209880	RR195816117I.LB
26	محمود تركي زين الدين	3362938	RR195816063I.LB
27	سهيل حسين عبده	2914034	RR195816134I.LB
28	رفيق فؤاد الجمل	1901934	RR195816783I.LB
29	احمد جود. ضاهر	1761391	RR195816029I.LB
30	وردة نسيم عيسى	1669729	RR195816148I.LB
31	ناصر محمد. الحاج	752969	RR195816315I.LB
32	ماري يوسف الموسى.	2925714	RR195816770I.LB
33	جورج رفيق عبود	889100	RR195816854I.LB
34	احمد علي محمد	2953649	RR195816001I.LB
35	واصف عبد اللطيف زكريا	151288	RR195816390I.LB
36	عبد الرحمن قاسم العمري	2799898	RR195816426I.LB
37	مامون حازم العلي	820790	RR195816324I.LB
38	سليم عيسى جلول	840259	RR195816341I.LB
39	طوني جرجس الزريبي	388134	RR195816806I.LB
40	حسين محمد خالد	848139	RR195816678I.LB
41	جمال خالد حمد	2369832	RR195816050I.LB
42	جودت فوزي الرميحة	3716204	RR195816355I.LB
43	جورج نجيب الاطرش	1154566	RR195816514I.LB
44	جهاد رامز نادر	297760	RR195816077I.LB
45	اميل بهجات جرجورة - اشتراك كهرباء	1174820	RR195816823I.LB
46	ظهير علي المصري	3312135	RR195816942I.LB
47	ابراهيم فاروق الحسن	44753	RR195816267I.LB
48	بلال سليمان العثمان	3492069	RR195816085I.LB
49	طاني جرجس الصيفه	1157561	RR195816845I.LB
50	خالدية سعيد الحسن الحلبي	847526	RR195816284I.LB

تبدأ مهلة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ.

التكليف 91

كلمات متقاطعة 4793

إعداد **نعوم مسعود**

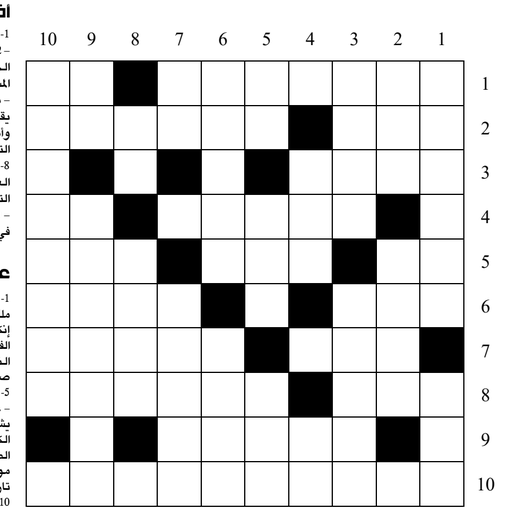

افقيا

1- شاعر عباسي – إسم موصول – 2- من مستلزمات البناء – فراح الحمام – 3- من يعمل في حقل المساحة – 4- أماكن بيع الخمر – مادة قاتلة – 5- وعاء الخمر – يقرا بالأجنبية – إلهي – 6- اقوى وأمتن – تتقنّ اللغة – 7- خطا في التصنيع – رديّ على السؤال – 8- من القوارض تُعرف بالقارة العمياء تعيش تحت الأرض – التضرّع والدعاء والتسابيح لله – 9- مدينة صينية – 10- سوق في القاهرة

عمودياً

1- أسطول ضخم لا يُقهر أرسله ملك إسبانيا فيليب الثاني لغزو إنكلترا فأغرقته العواصف – من الفاكهة – 2- مسّ الغرض – نُوقد النار – 3- قائد السفينة – ملكة صور – 4- ضد بارد – للنداء – 5- رشح الماء – حاجة بالأجنبية – عائلة – 6- عاصمة عربية – مَن يشحذ السكين – 7- للنداء – نقل الكهرباء عبر الاسلاك – 8- أكل الطعام – فتيان بافعة – 9- نوتة موسيقية – حقبة مشهورة في تاريخ اليهود زمن نبوخذ نضر – 10- سوق في دمشق

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ما – كوبرنيك – 2- ليف – بيروت – 3- مافيا – كوما – 4- أمر – بهيج – 5- تي – طابا – لا – 6- غور – فل – 7- هي – بي – ii – 8- الكروم – 9- رفيق – جدي – 10- يوسف الأسير

عمودياً

1- ماتا هاري – 2- الأميّ – فو – 3- يفرّ – كيس – 4- كفيّ – طول – قف – 5- ابار – 6- ب ب – هبّ – بلبل – 7- ريكيافيك – 8- نروج – رجس – 9- يوم – أودي – 10- كتاب الأمير

sudoku 4793

	6	1			7			
	5					7	8	4
4			9	5	3		6	
			3	6				
	4		7	1	9		3	
				4	2			
			1	7	5		4	
7	8	3						
			8			9	2	

حلول الشبكة السابقة

1	4	7	8	6	5	3	9	2
2	8	9	4	7	3	5	1	6
6	3	5	2	9	1	7	8	4
4	1	3	6	8	7	2	5	9
9	5	8	3	1	2	6	4	7
7	2	6	9	5	4	1	3	8
5	7	4	1	2	8	9	6	3
8	9	1	7	3	6	4	2	5
3	6	2	5	4	9	8	7	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 90

كلمة السر من 7 حروف: بلدة لبنانية في قضاء بعبدا

الغبيري – ارصون – امة – بعلشميه – بزبدين – بسابا – بلد – ترشيش – جهة – حمانا – حدث – ركن – زندوقة – شويت – صليما – صك – ظهر – ضد – عز – قبيع – قلعة – مرج – محل

ف	ب	ز	ب	د	ي	ن	ج	ن	ك
ا	ا	ن	ا	م	ح	ر	و	ح	ع
ة	ب	ض	ه	ر	م	ص	د	ي	ي
ع	ب	ا	ر	ش	ر	ث	ب	ج	ر
ل	ع	ة	س	ا	ي	ق	ص	ه	ي
ق	ل	ق	ص	ب	ش	ش	ك	ة	ب
ي	ش	و	ل	ل	ح	م	ر	ت	غ
ن	م	د	ي	ب	ل	د	ي	ت	ل
ك	ي	ن	م	ز	ع	و	ض	د	ا
ر	ه	ز	ا	ا	ش	ة	م	ا	م

حلول الشبكة السابقة: الجبيه

عملية حسابية 90

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	X		٪		=	9
+		–		X		
	–		X	3	=	90
٪		٪		X		
7	–		+		=	3
=		=		=		
7		9		81		

حلول الشبكة السابقة

5	X	12	٪	4	=	15
X		+		X		
17	+	37	٪	6	=	9
–		٪		–		
47	–	7	٪	5	=	8
=		=		=		
38		7		19		

شبكة العنكبوت 90

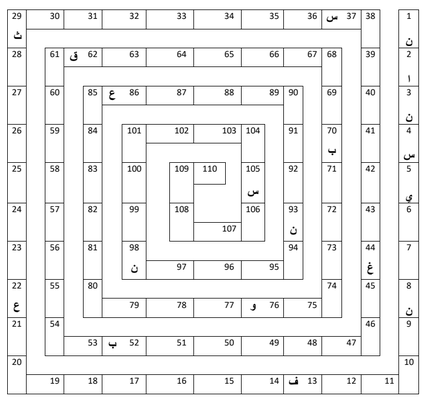

1 – 5 مدينة في فرنسا
4 – 15 مؤسس ورئيس كولومبيا الكبرى
13 – 22 سياسي سوري كان وزيراً للخارجية في النظام السابق
21 – 32 الفرعون الاكثر شهرة والاقوى طوال عهد الإمبراطورية المصرية
31 – 38 ولاية امريكية عاصمتها ترينتون
37 – 40 عاصمة كوريا الجنوبية
40 – 45 كبرى بحيرات اوروبا
44 – 52 مدينة تركية
51 – 62 اول الخلفاء الراشدين
62 – 66 مدينة في تونس
66 – 76 رئيس فرنسي راحل
75 – 82 نادي كرة قدم ألماني
82 – 98 بلدة لبنانية في قضاء الكورة
89 – 98 شخصية اللص الظريف الخيالية ابتكرها الكاتب موريس لوبلان
96 – 99 بلدة لبنانية في قضاء عكار
98 – 101 مخترع الديناميت
100 – 107 داء أصيب به الفنان المصري عبد الحليم حافظ أدّى الى وفاته
105 – 110 نوع من القطط الأسيوية ذوات العيون الزرق

حل شبكة العنكبوت السابقة

الدمام – امرؤ القيس – قيس بن ذريح – حارة حريك – كمال جنبلاط – طرزان – انتخابات – اتفاق الطائف – فالبري جيسكار ديستان – تانغو – غوريلا – لاباز – زرادشت – شتي يا دنيي – يافا – فاروق الاول – لادا – داليدا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4793

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مهندس إتصالات ومقاول بريطاني من أصل سوداني. مؤسس شركة سلتيل

6+7+5+9+1+8 = إله هندي ■ 11+4+2 = ضد هجا ■ 10+3 = بحر

حل الشبكة الماضية: **بيدرو كامبوس**

سينما

بابا فرنسيس... اللاتيني المحبوب من السينما!

فارق بابا الكنيسة الكاثوليكية، خورخي ماريو بيرغوليو المعروف بالبابا فرنسيس (1936-2025) الحياة أول من أمس. كان هذا اللاتيني المحبوب، المعروف بكونه أحد أكثر البابوات تقدمية في تاريخ الفاتيكان، من أشدّ المعجبين بالسينما، إذ آمن بقدرتها على «إيقاظ الدهشة».

فيلمه المفضل هو «الطريق» (1954) للإيطالي العظيم فيديريكو فيلليني. كما كان بشخصيته الحقيقية وطبيعته المتواضعة، أول بابا

> كان أول بابا للكنيسة الكاثوليكية يمثّله في فيلم روائي طويل

للكنيسة الكاثوليكية يمثّل في فيلم روائي طويل بعنوان «ما وراء الشمس» (2017) للمخرجين غراسيلا رودريغز جيليو وتشارلي ماينارديز. علماً أنّ الفيلم قصة إنجيلية عن أطفال يبحثون عن الله.

وفي سياق الحديث عن حبّ البابا الراحل للفنّ، لدينا وثائقيان مهمّان من توقيع اثنين من كبار المخرجين: الأول هو «البابا فرنسيس: رجلٌ بِفي بكلمته» (2018) للمخرج الألماني فيم فندرز، والثاني بعنوان «في رحلة» (2022 ـ In Viaggio) للمخرج جيافرانكو روسّي.

إذا كانت فكرة السينما بشكل عام هي الحفاظ على خصوصية المشاهد أي المتلصّص، لا يمكن أبداً مخاطبة هذا الأخير من الجانب الآخر. لكن عندما يُرفع هذا الحظر، ويُكسر الجدار، تنفجر الآلية الوهمية للسينما. يدرك المخرج الألماني فيم فندرز هذا، وكذلك البابا فرنسيس.

رجل بفي بكلمته

لهذا، طوال مدة فيلم «البابا فرنسيس: رجلٌ بِفي بكلمته»، ينظر إلينا البابا مباشرةً. وهكذا، بشكل لا يمكن إنكاره، يُظهر إيمانه بالكامل، وجاذبيته أيضاً. يُخصص فيلم فندرز للأمل، وهو يتألف من محادثة طويلة بين البابا والمخرج. مقابلة حميمية، يتحدث فيها فرنسيس ببلاغة عن الإنسان بدلاً من الإله، عن رحلاته الدؤوبة، مواسياً المرضى والمحرومين، متحدثاً بتواضع عن السلام والمحبة، من دون أن ينسى التفاهم والمغفرة.

يُقارب فندرز البابا باحترام، بل بإعجاب. لذا، لا وجود للنقد أو الجدل داخل بابويته، وهي الاعتداء الجنسي على الأطفال داخل الكنيسة، كان واضحاً وحازماً ومتصلباً: «لا تسامح مطلقاً».

في «البابا فرنسيس: رجلٌ بِفي بكلمته»، نحن لسنا أمام محكمة

يعدّ «في رحلة» للإيطالي جيافرانكو روسّي بمنزلة جولة مع البابا في أكثر من 50 دولة زارها

الرجوع إلى تاريخ الدكتاتورية الأرجنتينية، الذي لا يكفّ أشد منتقدي البابا عن استحضارها. لا يسعى الفيلم إلى تصفية حسابات أو إثارة شكوك، بل هو في المقام الأول فرصة لسماع ما سيقوله لنا البابا.

- «جدران؟» يسأل فرنسيس.
- «لا بناء جسور».
- «المثلية الجنسية؟»
- «من أنا لأحكم؟» يؤكّد.

تغيّر المناخ: «كارثة البشرية الكبرى». وفي ما يتعلق بالقضية الأكثر إثارة للجدل خلال بابويته، وهي الاعتداء الجنسي على الأطفال داخل الكنيسة، كان واضحاً وحازماً ومتصلباً: «لا تسامح مطلقاً».

في «البابا فرنسيس: رجلٌ بِفي بكلمته»، نحن لسنا أمام محكمة تفتيش، ولا تحقيق صحافي. لا يسعى فندرز إلى النقد أو إلى التنديد. يقترب من البابا راكعاً بكاميرته، والبابا يتحدث ويمزح أكثر من مرة. وبمهارته وموهبته، يعرف فندرز كيف يلتقطه.

في رحلة

إذا كان قوام فيلم فندرز هو الكلمة، فالصمت هو العمود الفقري لفيلم الإيطالي جيافرانكو روسّي «في رحلة»، الذي يُعد بمنزلة جولة مع البابا في أكثر من 50 دولة زارها في سنواته العشر الأولى في منصبه. اختار روسّي إخراج عمل لا يتضمن راوياً صوتياً ولا كلاماً. لم يطلب من البابا التحدث ولم يطرح الأسئلة.

يُظهر روسّي وجهة نظره الخاصة. وجهة نظر رجل علماني، وهكذا، يعتمد فيلمه بأكمله على المونتاج، واختيار صور معينة لرحلات فرنسيس. فقد استقى روسّي من أكثر من 600 ساعة من أرشيف الفاتيكان السمعي البصري، وتجاهل صوراً أخرى، ليُبدع قصته وصورته، إضافة إلى صور أخرى عامة أو تاريخية لا علاقة لها بالبابا، وتلك التي صوّرها المخرج نفسه.

روى فرنسيس مراراً وتكراراً النصيحة التي قدّمها له أحد الكرادلة فور انتخابه بابا: «لا تنسَ الفقراء».

لم ينس الفقراء

خلال سنواته العشر في البابوية، ذهب فرنسيس للقاء هؤلاء الفقراء في المناطق التي دمّرتها الحرب والفقر، والسجون المكتظة في أميركا اللاتينية، وأحياء البرازيل الفقيرة، والقرى القبلية في أفريقيا. يبدو الفيلم للوهلة الأولى، بسيطاً، لكنه شيّق جداً عند قراءته الثانية. فعبر رحلات البابا فرنسيس، تظهر بوضوح هذه السمات المميزة لهذه البابوية. ما يُظهره لنا روسي هو رجلٌ مُدافع عن حقوق الإنسان، شخصٌ يُعنى حقاً بالآخرين، ويُعاني ألماً عميقاً. من خلال رحلاته، يُمكننا أن نتأمل صوراً لشخص قريب من الناس ومقتنع بكرامة كل إنسان. لكن سيارة البابا تُجبره أيضاً على تحيته من بعيد. نراه يحبس دموعه على مأساة أولئك الذين يغرقون أو يقفزون فوق الجدران وهم يسعون إلى حياة أفضل. يندد بأهوال الحرب (ظلّ حتى لحظاته الأخيرة يدعو إلى وقف العدوان الإسرائيلي على غزة) وارتفاع تكاليف الأسلحة، رغم مرافقته بطائرات مقاتلة عسكرية أثناء تحليقه، أو حمايته من قبل رجال شرطة وجنود مسلحين. يثق بقدرة المجرمين المسجونين الذين يزورهم على التغيير، ويطلب المغفرة عن خطاياه المرتكبة داخل الكنيسة، ويعترف بأخطائه الشخصية.

ستيفن سودربيرغ يفتح «حقيبة» الزواج السوداء!

عندما فاز المخرج الشاب آنذاك ستيفن سودربيرغ (1963) بـ «السعفة الذهبية» في «مهرجان كان» عن فيلمه الأول «جنس، أكاذيب وشريط فيديو» (1989 ـ Sex, Lies and Videotape)، أدلى بملاحظة ساخرة: «حسناً، أعتقد أن الأمور تسير نحو الأسوأ منذ هذه اللحظة». لم تكن هذه الكلمات نبوءة، إذ انهمرت من بعدها أعمال هذا المخرج غزير الإنتاج الذي أحدث ثورةً في حركة السينما المستقلة الأميركية في أوائل التسعينيات. نشط سودربيرغ كثيراً، إلى درجة أنّ لديه ثلاثة أفلام هذه السنة، أحدها بعنوان «حقيبة سوداء» يُعرض حالياً في الصالات.

يحمل «حقيبة سوداء» في طياته طابع أفلام التجسّس وحبكة الروايات البوليسية، لكنه في جوهره نوع من كوميديا الزواج، إذ يواجه زوجان سلسلة من التحدّيات التي قد تُدمّر أو تُنقذ زواجهما الطويل القائم على الثقة المتبادلة. إنه فيلم عن الحقائق والأكاذيب (موضوع يحبّه سودربيرغ) التي تُقال أو لا تُقال بين الأزواج، سواءً كانت بسيطة، أو معقّدة تتعلق ببرنامج نووي للدمار الشامل!

يُكلّف جورج (مايكل فاسبندر) بمهمّة التحقيق في سرقة برنامج برمجي سرّي يُدعى «سيفيروس»، وقع في يد العدو. هناك خمسة مشتبه فيهم، جميعهم يعملون مع جورج في جهاز الاستخبارات البريطاني، لكنّه يواجه بتحدٍّ هو أنّ زوجته كاثرين (كيت بلانشيت) أحد المشتبه فيهم! يشعر جورج قليل الابتسام الذي يشبه أحياناً إنساناً آلياً، بالانزعاج، فيجمع كلّ المشتبه فيهم في منزله. هذا ليس سوى بداية سلسلة من التشابكات والشكوك تحيط بالمجموعة بأكملها. لكن جورج ومَن ورائه سودربيرغ، يهتم أكثر بكيفية التعامل مع أسرار الزواج لأنّ ذلك أهم من اندلاع حرب عالمية ثالثة.

مايكل فاسبندر وكيت بلانشيت في مشهد من «حقيبة سوداء»

يتمتع سودربيرغ بمهارة قلّب كل ما هو مألوف في أفلام التجسس رأساً على عقب، وفي الوقت نفسه تجريده من نزعته العنيفة، فـ«حقيبة سوداء» يحتوي على حوارات وكشوفات من شخصيات تجلس حول طاولة، أكثر من إطلاق نار وقتل وأكشن. يتحرك الفيلم عبر الشاشة بأسلوب دقيق وأنيق، يكشف عن رشاقة وسهولة فكرة أنّ التجسس يشبه مؤسسة الزواج. بالنظر إلى النهج الذكي واللاذع للسيناريو، فإن سودربيرغ يضفي نبرةً، مُبالغاً فيها بالنسبة إلى هذه القصة المرحة التي يريد سردها.

صحيح أنّ هذا جزء من الخداع الذي يُقدّمه للمشاهدين، لكن الفيلم يُصبح أحياناً مظلماً جداً، أشبه بفيلم رعب. لكن بإرادتنا أو من دونها، نلعب اللعبة مع سودربيرغ ونسأل: من يجب أن نصدّق؟ الزوجة الحبيبة أم الجاسوس الذي بطبيعة الحال، يميل إلى خداع الجميع؟ أو، بعبارة أخرى، بما أنّ الزوجين جاسوسان، لمن يكون المرء وفياً؟ لعهود الزواج أو للبلد؟

Black Bag في الصالات اللبنانية و«متروبوليس»

«كونت مونتي كريستو» في أجمل اقتباساته السينمائية!

ألكسندر دوما (1802-1870)، خالدٌ في الذاكرة لأن رواياته ليست مجرد صور لعصر آسر وحكايات مليئة بالإثارة والمغامرة، بل تحتوي على تحليلات سامية لأكثر المشاعر البشرية تعقيداً.

وفي إحدى أشهر قصصه «كونت مونتي كريستو» (1844)، نجد الحسد، الطموح، الغضب، العدالة،

> فيلم ذو إخراج أنيق وبصري مذهل

الانتقام، الرحمة، الفداء، الحب، والوفاء. كلّ هذه المشاعر مغلّفة في معارك السيوف والمؤامرات والسجن والهروب والتحقيقات والكنوز المخفية والرومانسية الجامحة ومؤامرات القصر والسياسة.

تغلغلت قصة الشغف والفساد والخيانة والانتقام هذه في اقتباسات سينمائية لا تُحصى، وبطلها إدموند دانتي ظهر على الشاشة الكبيرة منذ عصر السينما الصامتة. النسخة السينمائية الفرنسية الجديدة لهذه القصة العظيمة وصلت العام الماضي، وعُرضت في «مهرجان كان»، قبل أن تحطّ أخيراً في الصالات اللبنانية.

لسنوات عدة، تعمل شركة «باتي» الفرنسية على إحياء كلاسيكيات أدب المغامرات في القرن التاسع عشر. وكان لا بدّ من أن يحتلّ «كونت مونتي كريستو»، مكانة مركزية. صُوّر العمل بميزانية قدرها 42 مليون يورو (أغلى فيلم أُنتج في فرنسا العام الماضي)، من قبل مخرجين ماهرين ماتيو ديلابورتي وألكسندر دو لا باتولييه، اللذين قدّما لـ«باتي» بعض النجاحات التجارية الكبيرة في الكوميديا الشعبية الفرنسية.

ربما تكون رواية دوما أهم عمل أدبي عن الانتقام في تاريخ الخيال، وما بين يدينا اليوم فيلم ذو إخراج أنيق وبصري مذهل، يُبدع في تلخيص أكثر من 1000 صفحة من عمل دوما في ثلاث ساعات.

رغم طول مدته، يجذبك «كونت مونتي كريستو» منذ البداية إلى النهاية

يقتبس فيلم «كونت مونتي كريستو» قصة دوما كاملة، ويروي لنا رحلة إدموند دانتي (بيار نينيه) كاملة، بدءاً من كونه بحّاراً متواضعاً، وسجنه، وهروبه، وصولاً إلى نهاية انتقامه.

نسج دوما حبكة طويلة ومعقدة، من عواقب حروب نابليون إلى نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر. مرسيليا، باريس، روما، أرخبيل البحر الأدرياتيكي، الإمبراطورية العثمانية التي تنبض بالحياة، إضافة إلى شخصيات كثيرة، تتقدم في السن وتتغير طبقتها الاجتماعية، وتتغيّر مظهرها باستمرار، متنكرةً بأقنعة، بينما تحاول خداع بعضها وخداع نفسها بكلّ الوسائل الممكنة.

يُعدّ «كونت مونتي كريستو» اقتباساً قريباً من العمل الأدبي الأصلي، صُوّر ببلاغة وإيقاع. لذا، فإن الساعات الثلاث من الخيانات والمؤامرات والسجن والهروب والانتقام والمبارزات الرومانسية، في هذا المزيج من المغامرات الميلودرامية المأساوية والملحمية، لا تفشل أبداً في إضفاء البهجة. لكن، كأي فيلم مقتبس، فإنّه يُغير تسلسل الأحداث، ويحذف، ويُضيف، ويُعدّل القصة.

«كونت مونتي كريستو»، اقتباس مُخلص بما فيه الكفاية، ومثير للإعجاب من الناحية الفنية. هناك احترام كبير لدوما، وللكلمة المنطوقة، وولع حقيقي بقوة الكلمة المحمّلة بدوافع خفية ونقاء ساذج تقريباً. كما يستخدم الفيلم كلّ الموارد الممكنة ليغمرنا بتلك الحقبة والسياق المحددين، من الأزياء واستخدام المواقع الحقيقية (قلاع، قصور، حدائق، شوارع مرصوفة بالحصى) مضفياً طابعاً واقعياً ملهماً. كما يأخذ وقته في إظهار شيء نسته الاقتباسات السينمائية السابقة، هي أنّ الكونت لا يسعى فقط إلى الانتقام، بل أيضاً إلى مكافأة أولئك الذين كانوا مخلصين له، كما يكتسب الكونت هالةً شريرة فشلت العديد من الاقتباسات الأخرى في نقلها.

كلّ هذا لا يعني أن «كونت مونتي كريستو» اقتباس مثالي. ما ينقص الفيلم هو العمق العاطفي، وبعض الأحداث تجري بسرعة كبيرة. تم تجاهل عدد من اللحظات التي سبقت اعتقاله، لأنّ المخرجين يسعيان إلى إلقاء نظرة ثاقبة على عمق الخيانة وسلسلة الأحداث التي تقود شاباً ساذجاً وحالماً إلى الوقوع في الفخ. كما يتضمن الفيلم تلاشيات للون الأسود تُشير إلى مرور الوقت (لعدة سنوات). قد يكون هذا مفهوماً، نتيجة الرغبة في اقتباس الرواية بأكملها بأمانة، ولكن هذا سيترك بالتأكيد انطباعاً سيئاً لدى محبّي دوما.

رغم طول مدته، يجذبك «كونت مونتي كريستو» من البداية إلى النهاية، مع كلّ تفصيل مختار بعناية لتوفير تجربة مرضية. على أي حال، يُعد الفيلم فريداً من نوعه من بين النسخ الكثيرة المتاحة للرواية، ويقدّم تجربة حنينية لجمهور اليوم.

The Count of Monte Cristo في الصالات و«متروبوليس»

حريات

صيد الساحرات في فرنسا وصل إلى الأكاديميين والمفكرين

فرانسوا بورغا... شهادة رجل شجاع

رشيد وحتي

في خطوة تهدّد القيم العريقة للجمهورية الفرنسية على رأسها حرية التعبير بصفتها من أسمى حقوق الإنسان، يمثُل الأكاديمي والخبير الفرنسي في جماعات الإسلام السياسي، فرانسوا بورغا، غداً أمام محكمة الجنايات في مدينة «إكس أن بروفانس» (جنوب شرق البلاد) بتهمة «الترويج للإرهاب ومديحه». جاء ذلك بعدما أعاد بورغا نشر بيان صحافي صادر عن حركة «حماس» على منصة X، في كانون الثاني (يناير) 2024، مصحوباً بتعليق عبّر فيه عن «احترامه وتقديره لقادة «حماس» أكثر من قادة إسرائيل». أمر أثار حفيظة اليمين الفرنسي المتصهين المتحكّم في شرايين الإعلام العام والخاص، فشنّ حملة منظّمة من الانتقاد والتجريح الشخصي وصل إلى حدّ المطالبة بفرض عقوبات عليه وحجب وسائل التعبير العامة عنه.

في تموز (يوليو) الماضي، استجوبت الشرطة الفرنسية بورغا لمدة سبع ساعات قبل إطلاق سراحه، بناءً على شكوى تقدمت بها «المنظمة اليهودية الأوروبية» بسبب التغريدة ذاتها. وللتدقيق، فما يسمّى بـ «المنظمة اليهودية الأوروبية» جمعية ذات ميول صهيونية، يقع مقرُّها الرئيسي في فرنسا، وهي معروفة بمناهضتها للأصوات المنتقدة لسياسات الحكومة الإسرائيلية المتطرفة، تحت ستار «مكافحة معاداة السامية ومعاداة الصهيونية». وملاحقة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.

يشار إلى أنّه عند سؤال بورغا عن التهمة الموجَّهة إليه، ردّ بسخرية: «لقد لخصت طُرْفَةٌ أحد الأصدقاء أفكاري بشكل بارع، قال فيها: — في هذه الأيام، إذا لم توجَّه إليك تهمة دعم الإرهاب، فإنك قضيتَ حياتك هدراً».

وما بورغا إلّا حالة متأخرة من حالة شخصيات بارزة في فرنسا تواجه اتهامات مماثلة. فقد سبق أن وُجهت اتهامات مماثلة إلى زعيمة الفريق النيابي لحزب «فرنسا الأبيّة» (يسار مناهض للصهيونية) ماتيلد بانو والنائبة (ذات الأصول الفلسطينية-السورية) عن الحزب نفسه في البرلمان الأوروبي: ريما حسن.

وبالعودة إلى شريط الأحداث الماضية، يسعنا تفسير الحملة المنظَّمة التي تقاد الآن بشراسة ضدّ كل صوتٍ يعبر ولو عن تعاطف في حده الأدنى مع الفلسطينيين؛ فقد أعرب فرانسوا بورغا، الدير السابق للأبحاث في «المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي» ومؤلف أعمال مرجعية حول العالم الإسلامي، في وقت سابق، عن استنكاره «للصمت شبه الكامل» الذي تبديه المؤسسات الجامعية والبحثية حتى الآن، معتبراً ذلك «إشارة سيئة جداً في هذا التوقيت»...

كما إنّه أثناء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز (يوليو) 2014، نشر بورغا على تويتر ـ وفقاً لمنظمة Conspiracy Watch ـ «شعاراً يحمل أكثر نظريات المؤامرة المعادية لليهود شيوعاً»، داعياً، وفقاً لقيم العلمانية للجمهورية الخامسة، إلى «فصل المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا (CRIF) عن الدولة». وأذاعَ في الصحافة الفرنسية فكرة أنّ الـ CRIF في قلب الدولة الفرنسية و«يُملي إرادته على الجمهورية». وكانت قد بلغت ذروة انتقاد بورغا للتغلغل الصهيوني في الإعلام الرسمي والخاص الفرنسي عند إطلالة على قنوات التلفزيون الفرنسي اسم Télavivision، في لعبة لغوية لا تخلو من طرافة في كشفها وإشارة إلى تحريك تل أبيب خيوطَ ما يجري في استوديوهات القنوات التلفزيونية الفرنسية.

وسبق لبورغا، في يناير كانون الثاني (يناير) 2024، أن نقل بياناً لـ «حماس» ينفي مزاعم الاغتصاب التي ارتكبها مقاتلوها، مشيداً بـ«رجولة وشرف» الهجمات التي وقعت في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، رافضاً «أي تجريم لحركة التحرير الفلسطينية».

وفي بيان مشترك، أعلنت منظمات حقوقية عدة عن تضامنها الكامل مع الأكاديمي والباحث الفرنسي، مندّدة بما وصفته بـ «الاضطهاد القضائي» الذي يتعارض مع التزامات الحكومة الفرنسية في مجال حقوق الإنسان وفقاً للقانون الدولي. وبذلك تُطْرَحُ من جديد التساؤلات الجوهرية حول التوازن بين حرية التعبير ومكافحة الإرهاب، لتضع فرنسا وسائر أوروبا في قلب سياسي وقانوني حول كيفية التعامل مع الآراء المنتقدة للسياسات «الإسرائيلية» في ظل تصاعد الإبادة والتوسع الاستعماري في المشرق العربي.

في المحصّلة، ما لن يغفره التيار الصهيوني المتنفّذ في فرنسا لبورغا هو تزعُّمه لأطروحة أنّ «العنف الإسلامي» لا يأتي من الإسلام، بل هو نتيجة لتاريخ استعماري حدث خلاله إنشاء دولة إسرائيل؛ وهو ما لن تستطيع أي محكمة مهما علا شأنها ونزاهتُها أن تدحضه كوقائع تاريخية تزداد تبعتها توغّلاً في الإجرام بحق الفلسطينيين وعموم شعوب المشرق العربي.

يمثُل بورغا غداً أمام محكمة الجنايات بتهمة «الترويج للإرهاب ومديحه»

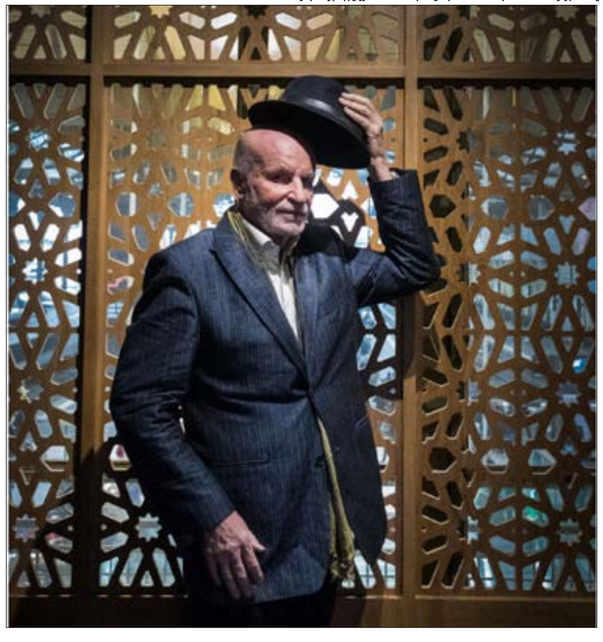

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 23 نيسان 2025 العدد 5477

نبض المدينة

«احكيلي» عن الحرب الأهلية

من المعرض

رنا علوش

بعد مرور خمسين عاماً على اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، لا تزال ذاكرتنا الجماعية عاجزة عن مقاربتها بطريقة تُفضي إلى التصالح أو حتى الفهم العميق لما حدث. في ظل هذا الغياب لحوار صريح وجماعي حول المأساة التي مزّقت البلاد، يأتي معرض «احكيلي» الذي افتُتح أخيراً في مبنى «بيت بيروت» – المعروف سابقاً بـ«مبنى بركات» أو «البيت الأصفر» – كمحاولة جريئة لخلق مساحة تشاركية تنبش الذاكرة وتسائلها.

هذا المعرض التفاعلي، الذي افتُتح في 13 نيسان (أبريل) بالتزامن مع الذكرى الخمسين لانطلاق شرارة الحرب، يستند إلى تجهيزات سمعية وبصرية موزّعة داخل المبنى، لتُعيد رسم معالم زمنٍ لم يُطوَ بعد. بدلاً من تقديم الحكايات بطريقة توثيقية تقليدية، يتيح «احكيلي» للزوّار التفاعل مع المعروضات، وتبادل النقاشات والانطباعات حول تجارب الحرب وآثارها المتواصلة. بمبادرة من الباحثة دلفين دارمنسي أبي راشد، وبالتعاون مع مجموعة من الباحثين والفنانين والناشطين، يواصل المعرض مساراً بدأ مع «ألو بيروت» عام 2022، عبر تسليط الضوء على أرشيف الذاكرة اللبنانية.

في الطابق الأرضي، أعيد إحياء المتاجر القديمة التي كانت تشغل المكان سابقاً، بينما تتوزع في الطابقين الآخرين مشاهد توثّق التحولات الجذرية التي شهدها المبنى: من بيتٍ سكني إلى مرصدٍ للقناصين يطل على تقاطعات المدينة من شرفات ضيّقة حوّلها القناصون إلى ثقوب موت.

تحت عنوان «ما بين العوالم»، تُقدّم المخرجة سيلفي بايو قراءة بصرية لطفولة فدى البزري أثناء الحرب، باستخدام مجسمات ودمى تعيد رسم مشاهد الحرب بعيون طفلة، فيما يستعرض المصوّر أديب فرحات أرشيفاً لأغراض تعود لأهالي الجنوب والمعتقلين، مستحضِراً ذاكرة الحرب الصهيونية الأخيرة على لبنان عبر المفاتيح والصور والمخلّفات التي تروي قصص البيوت المدمّرة والأماكن التي لم تعد موجودة.

المهندسة المعمارية منى حلاق، إحدى المشاركات في المشروع، تحكي عن شقة مهجورة في الطابق الأول، كانت تعود لطبيب يدعى نبيل الشمالي. دخلتها أول مرة عام 1994، ووجدتها كما لو أنّ صاحبها غادرها على عجل. على مدى أعوام، جمعت حلاق محتويات الشقة ودرستها، محاولةً نسج قصة رجل لم تعرفه أبداً، مستندةً فقط إلى ما تركه وراءه من أوراق وصور.

ومن الزوايا الأكثر إيلاماً في المعرض، ثلاث غرف صغيرة تُعرف بـ«غرفة التقنيص»، مصمّمة بفتحات دقيقة تتيح للقناص رؤية الشوارع من دون أن يُكشف. هي شهادة حية على كيف يمكن للهندسة أن تتحول إلى أداة قتل، وكيف يصبح البيت متراساً، والنافذة بندقية. «بيت بيروت»، الذي بدا يوماً كواجهة هندسية جميلة، عاد اليوم كمساحة للتأمل والتساؤل. ليس مجرد مبنى أو متحف، بل مرآة لذاكرة مدينة ما تزال تبحث عن مفردات لتروي قصتها. في بلد لم يعرف مصالحة حقيقية بعد، يقترح «احكيلي» بداية، ولو متأخرة، لحوار لا بد أن يُفتح يوماً.

معرض «احكيلي»: يومياً من الأربعاء حتّى الأحد - من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتّى الساعة الثامنة مساءً - «بيت بيروت» (السوديكو).

على بالي

أسعد أبو خليل

يلاحظ القريبُ والبعيد حالة احتقان تعتمل عند شيعة لبنان. لم يعُد الموضوع يتعلّق بحزب الله كما كان. كوكتيل 14 آذار (أحزاب اليمين التقليدي المسيحي الطائفي وحركات التغيير والثورة والجمعيات المدنيّة، بالإضافة إلى يسار موالٍ للسعودية والإمارات -الحريريّة لم تعد منضوية في إطار هذه الحركة المستمرّة-) كان يميِّزُ بين الحزب والحركة في محاولة منه للفصل بينهما. وكان هؤلاء يستشهدون بأقوال لموسى الصدر بعد أن يُخرجوها من سياقها (يتجاهلون ما قاله الصدر عن السلاح وعن حماية الجنوب وعن خطر إسرائيل وعن تخلّي الدولة). في هذه المرحلة، هناك تصويب على الشيعة كشيعة -أو هكذا يشعر الشيعة-. والثنائي يساعد في عزْل نفسه منذ أن أصرّ على التعامل مع الانهيار بعصبيّة طائفيّة، ورفَعَ الشعار المقيت، شيعة شيعة. عندما يخرج الصحافي المُعتدل، قاسم قصير، عن طَوره في المقابلات، وعندما يقول إنّ السلاح باقٍ حتى عودة المهدي، فإنّ ذلك يشير إلى تبلور عصبيّة شيعيّة تشعر باستهداف طائفي (لكنّ السلاح الذي يجب أن يستمرّ حتى عودة المهدي لا يمكن الدفاع عنه في سياق حجّة الدفاع عن الوطن أو حتى الصراع مع إسرائيل). وعندما يُبرز الإعلام التقليدي و«المستقل» (ناتو-سوروس) أصوات أشخاص شيعة نالوا مئات الأصوات في آخر انتخابات، ويجعلهم أكثر تمثيلاً للشيعة من الذي نال أكثر من 43 ألف صوت، يشعر الكثير من الشيعة أنْ لا خيار خارج الثنائي. شيعي من المنضوين في الجوقة السعودية يكتب أنّه من الضروري دعْم حجّ المسيحيّين إلى فلسطين المحتلّة (الموضوع يدخل في الاختصاص الشيعي لَمن كان منضوياً في خندق آل سعود). وتحسّساً لحالة التململ في الطائفة، خرج نعيم قاسم بخطاب يرفض فيه شعار المرحلة عن «نزع سلاح المقاومة» (الشعار يجب أن يكون تدمير السلاح؛ لأنّ أميركا تأمر الجيش بتدمير سلاح الحزب بعد تسلّمه. توقّف الترويج الكلاسيكي عن أنّ الجيش سيستفيد من سلاح الحزب مستقبلاً في معارك ضارية بينه وبين العدوّ الإسرائيلي)، ارتفعت معنويات الطائفة بعد الخطاب. لكنّ الخطر من الاستهداف هو التقوقع والانعزال. عندها يصبح الشيعة انعزاليّين أو نيو-انعزاليّين.

مفكرة

كاريزما السيد... في سطور

بدعوة من «دار البيان العربي» و«الملتقى الثقافي اللبناني»، تستضيف قاعة «الشيخ فضل مخدّر» بعد غدٍ، لقاءً أدبياً حول كتاب «كاريزما السيد في سطور»، الذي يتناول شخصية السيد الشهيد حسن نصر الله، وهو من توقيع الكاتبتَين هناء الموسوي وزينب الضيقة. تُقدّم اللقاء، الإعلامية بتول سليمان، ويتحدّث فيه كل من الكاتب الشيخ محمد باقر كجك، والوزير السابق مصطفى بيرم، والنائب والشاعر إيهاب حمادة، ورئيس «اتحاد الكتّاب اللبنانيين» الشاعر والأكاديمي أحمد نزّال، والباحث السياسي بلال اللقيس.

ندوة «كاريزما في سطور»: بعد غدٍ – الساعة السادسة مساءً – مركز «الملتقى الثقافي اللبناني» (مبنى الابتسام، قاعة الشيخ فضل مخدّر، الغبيري).

شوقي بزيع مكرّماً في بيروت

في مناسبة نيله جائزة «أنور سلمان للإبداع» (الدورة الثالثة)، تحتفل «الجامعة الأميركية في بيروت» غداً، بالشاعر الكبير شوقي بزيع (الصورة)، بالتعاون مع «مؤسسة أنور سلمان للثقافة». تدير الاحتفال، الإعلامية سناء ضو، ويتضمّن كلمة لكل من المؤسسة والجامعة، وأُخرى تلقيها الأكاديمية إلهام كلّاب نيابةً عن لجنة التحكيم، وكذلك كلمة للشاعر طلال حيدر، ولوزير الثقافة غسان سلامة، إضافة إلى عرض فيلم وثائقي عن المكرّم، قبل أن يتسلّم الجائزة، ويُلقي كلمته.

احتفال تكريم الشاعر شوقي بزيع: غداً – الساعة السادسة مساءً - «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس).

اتحاد الكتّاب: تحية إلى سعيد تقي الدين

ضمن سلسلة تكريمات موسمية ينظمها «اتحاد الكتّاب اللبنانيين»، يُكرّم الاتحاد الأديب الراحل سعيد تقي الدين (الصورة)، في ندوة تُقام اليوم في «جمعية التخصص والتوجيه العلمي» في بيروت. تتضمّن الندوة، إطلاق العدد الثاني من مجلة الاتحاد. ويتحدّث فيها كل من الأدباء والأكاديميين الياس عشّي، ورامز الحوراني، وسميّة عزّام، وسلمان زين الدين، وسليمان بختي، وعبد المجيد زراقط، وكوكب معلوف، إضافة إلى كلمة لعائلة المكرَّم يلقيها صلاح تقي الدين، ولاتحاد الكتّاب يلقيها رئيسه الشاعر والأكاديمي أحمد نزّال، وتدير الندوة الأكاديمية ليلى أبو شقرا.

تكريم الأديب سعيد تقي الدين: اليوم– الساعة الخامسة عصراً – «جمعية التخصص والتوجيه العلمي» (الجناح، بيروت).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com